وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

UNIVERSITY LARBI TEBESSI– TEBESSA
Faculté des Sciences Humaines & Sociales

الميدان: علوم إنسانية و اجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1956- 1962.

مذكرة لنيل شهادة الماستر " ل. م. د"

دفعـــة: 2019

من إعداد الطالبتين:

1- إيمان بن دريهم

2- أحلام شوابية

إشراف الدكتور:

بوبكر حفظ الله

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صالح عسول	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
محمد الدام	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2019/2018

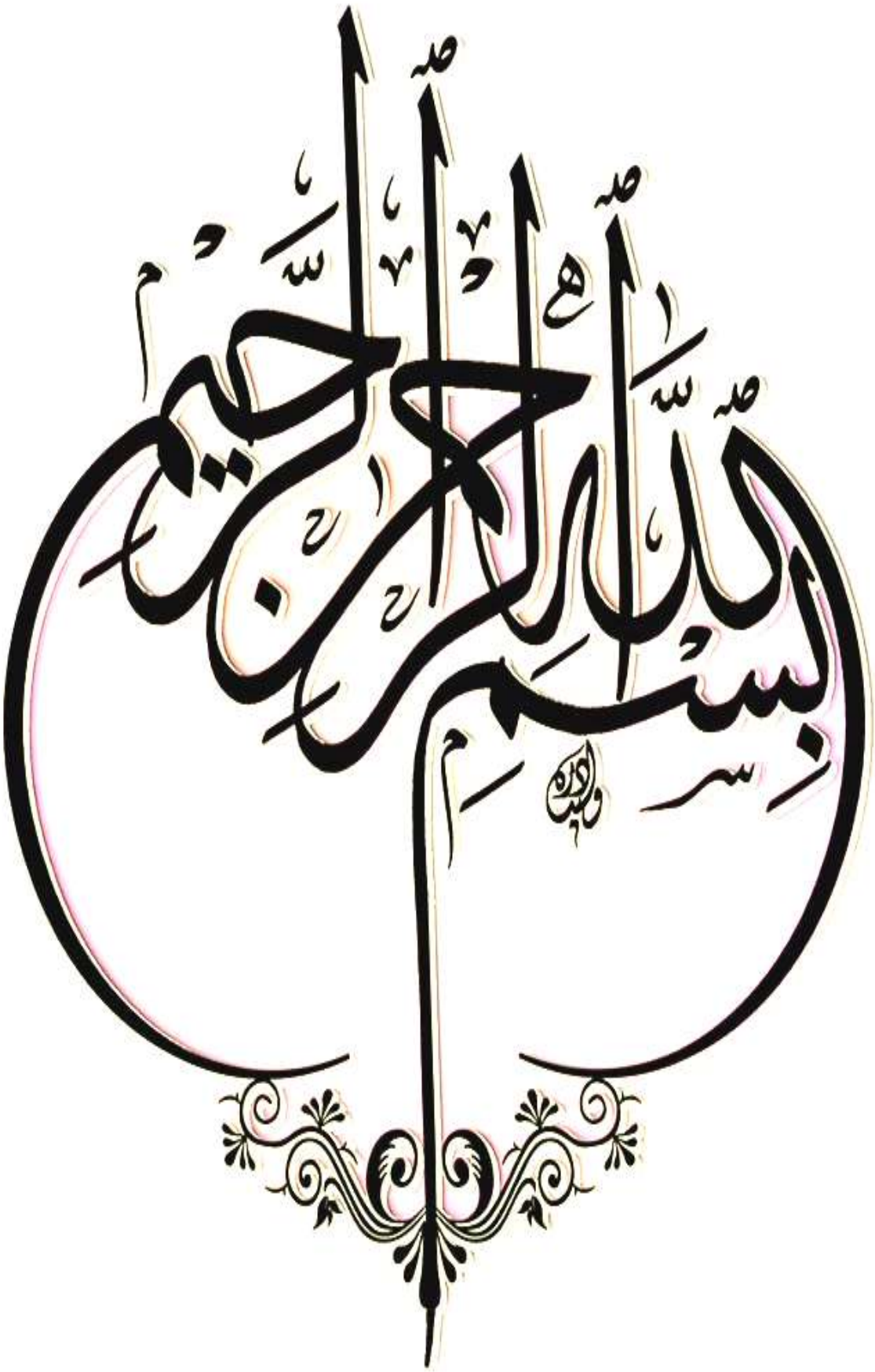
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): بوبكر حفظ الله .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [x] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية
1962-1956 .....

تخصص:

تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

1- شوابسية أحلام .....
2- بندريهم ايمان .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 26/05/2019

إمضاء الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بن دريهم اسهام .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 134718 ..... الصادرة بتاريخ: 2011-12-31

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ:
العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية 1962-1956
.....
.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 27/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

28 ماي 2019
إمضاء السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي
عين كرشة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): سوابسية أحلام .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 875803 ..... الصادرة بتاريخ: 13/11/2019

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ:
العلاقات الجزائرية الليبية إبان الثورة التحريرية
1956 - 1962
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 26 ماي 2019

إمضاء وبصمة الطالب

إمضاء السيد: رئيس القسم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«من لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ »

الحمد لله بجميع المحامد الذي أمدنا بالصبر ووفقنا لإتمام عملنا هذا فكان خير معين، والصلاة على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث إلى خير الأمم

وعلى آله وصحبه مفاتيح الحكم ومصابيح الظلم وبعد:

إن كان من شكر وتقدير فللواحد القدير الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، ثم نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور بوبكر حفظ الله.

ولا يفوتنا أن نشكر الأساتذة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان عونا لنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.	
فهرس المحتويات.	
قائمة المختصرات.	
مقدمة	**أ-هـ.**
الفصل التمهيدي: الأحزاب الممهدة للعلاقات الجزائرية المغاربية	**.15-07**
الفصل الأول: إندلاع الثورة الجزائرية والموقف المغاربي	
المبحث الأول: موقف تونس من الثورة الجزائرية.	**,24-17**
المبحث الثاني: موقف ليبيا من الثورة الجزائرية.	**,34-24**
المبحث الثالث: موقف المغرب من الثورة الجزائرية.	**.42-35**
الفصل الثاني: علاقة الثورة الجزائرية بالدول المغاربية 1956-1962.	
المبحث الأول: العلاقات السياسية والعسكرية مع تونس.	**.51-43**
المبحث الثاني: العلاقات السياسية والعسكرية مع ليبيا.	**.59-52**
المبحث الثالث: العلاقات السياسية والعسكرية مع المغرب.	**.68-60**
الفصل الثالث: رد فعل السلطات الفرنسية تجاه العمل الثوري المغاربي.	
المبحث الأول: محليا.	**.77-70**
المبحث الثاني: إقليميا.	**.87-78**

الخاتمة	**.91-89**
قائمة الملاحق	**.102-93**
قائمة المصادر والمراجع	**.115-104**

الاختصارات	الكلمات
باللغة العربية:	
ص.	صفحة.
د س.	دون سنة.
ج.	الجزء.
ط.	الطبعة.
د ط.	دون طبعة.
تر.	ترجمة.
ح ع 1.	الحرب العالمية الاولى.
باللغة الأجنبية	
P.	.Page

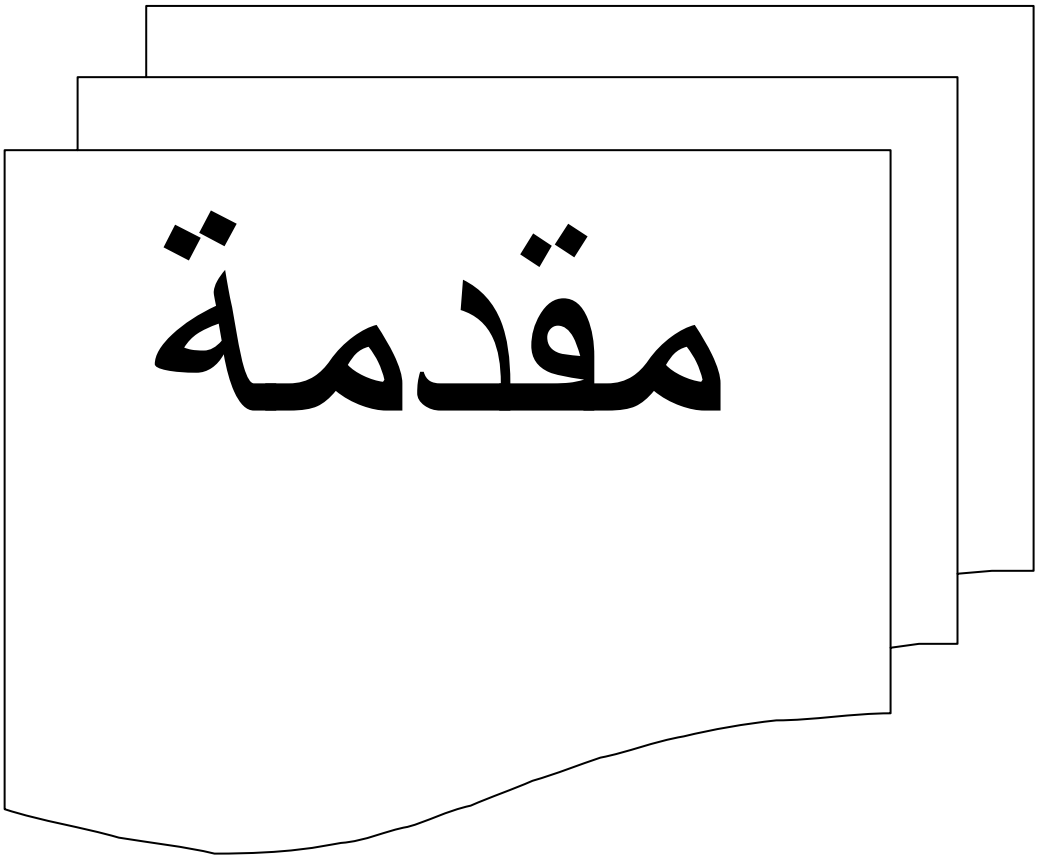
مقدمة

عند اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت القضية التونسية والمغربية قد قطعت شوطا كبيرا نحو التسوية وتحقيق الاستقلال وذلك على حساب مشروع العمل والكفاح في منطقة المغرب العربي، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي كان مخيفا إلى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح كل من تونس والمغرب استقلاليهما والتأكيد على الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وفي ظل استقلال البلدين تطورت الثورة الجزائرية التي لقيت دعما كبيرا يختلف من دولة إلى أخرى، لتقتنع عندها السلطات الفرنسية أنها أمام ثورة وأن مواجهتها تتطلب إستراتيجية شاملة للقضاء عليها، وعلى الرغم من ا لتحام الشعوب المغاربية ودعمها للثورة الجزائرية، لكن السلطات الرسمية كانت مواقفها متباينة تختلف من مرحلة إلى أخرى حسب الضغوطات الممارسة عليها من طرف السلطات الفرنسية السياسية والعسكرية المغاربي، وبالرغم من كل هذ هالضغوطات إلا أن الثورة استطاعت أن تتكيف وتواجهها بحكمة من أجل الوصول إلى هدفها وكذلك الحفاظ على علاقاتها المميزة بالدول المغاربية خدمة لمصالحها ومبادئها على صور التضامن المغاربي.

ولهذا فإنه مهما اختلفت الآراء وتباعدت المسافات فإن الشعور العربي يبقى واحد والانتصارات والانعكاسات واحدة، وهذا ما يؤكد لنا وحدة وتلاحم الشعوب العربية حول القضية الجزائرية خاصة دول المغرب العربي الشقيق.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع دراستنا في كونه يندرج ضمن الدراسات التي تهتم بالنضال والكفاح المشترك الهادف إلى إنهاء حقبة استعمارية من جهة، ومن جهة أخرى الكشف عن عمق وتأصل الاتجاه المغاربي لدى الجزائريين في نضالهم ضد الاستعمار، وبالتالي فالثورة الجزائرية كانت لها مكانة بارزة من اهتمامات الأقطار الثلاثة المغاربية سواء في إطار التضامن والتعاون أو الاختلاف والتصادم.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لدراسة هذا الموضوع العلاقات الجزائرية المغاربية البعض منها ذاتي والبعض الأخر موضوعي.

الأسباب الموضوعية:

-دراسة واكتشاف بعض الجوانب من تاريخ الثورة الجزائرية.

-البحث عن جذور هذه العلاقات للوقوف على أسباب التوتر وانعكاساته على الجزائر والأقطار المغاربية.

-إثراء الموضوع قصد تسليط الضوء عليه على مدى المساهمات والمساعدات الكبرى التي قدمتها الدول المغاربية حكومة وشعبا للثورة الجزائرية.

الأسباب الذاتية:

-ميولاتنا الشخصية نحو الدراسة والبحث في المواضيع التي تخص المنطقة المغاربية وعلاقاتها بالثورة الجزائرية وذلك منذ مرحلة دراستنا في الليسانس.

-رغبتنا الملحة في التعرف على مختلف جوانب هذا الموضوع ومعرفة مدى تفاعل الشعوب المغاربية ومساندتها للثورة الجزائرية وإبراز المواقف المغاربية ومدى تجاوبها مع الشعب الجزائري.

الإشكالية:

حظيت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 باهتمام كبير لدى الأوساط المغاربية الشعبية منها والرسمية وهو الأمر الذي ساهم في نجاحها وتوحيد الكفاح المشترك القائم على تنسيق الكفاح السياسي والعسكري. فما هي طبيعة وواقع العلاقات التي كانت تجمع الثورة التحريرية بمحيطها الإقليمي المغاربي، وما هي العوامل المتحكمة في ذلك.

التساؤلات الفرعية: ولذلك فالأسئلة والاستفهامات العديدة التي تفرض نفسها في هذا السياق:

- كيف كان واقع الثورة الجزائرية في إقليمها المغاربي؟ وفيما تمثلت المواقف الأولية للبلدان المغاربية تجاه الثورة الجزائرية؟.
- فيما تمثلت العلاقات السياسية والعسكرية بين الأقطار المغاربية الثلاثة والثورة الجزائرية؟ وهل تفاعلت هذه البلدان ايجابيا مع الثورة من حيث الدعم المادي والمعنوي؟
- ما هي أشكال الضغط التي مارستها فرنسا لتفك الارتباط بين الثورة الجزائرية وجيرانها بالمغرب العربي؟

خطة البحث:

تبعا لما تحصلنا عليه تم تقسيم هذا الموضوع إلى مقدمة، فصل تمهيدي ، وثلاثة فصول، خاتمة، ملاحق، وقائمة ببليوغرافية.

فصل تمهيدي: تناولنا فيه الأحزاب الممهدة للعلاقات الجزائرية المغاربية من بينها، حزب الشعب الجزائري، الحزب الحر الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي، بالإضافة إلى مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي.

الفصل الأول: بالنسبة لهذا الفصل فقد جاء تحت عنوان: اندلاع الثورة الجزائرية والموقف المغاربي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يحمل عنوان موقف تونس من اندلاع الثورة.

المبحث الثاني: بعنوان موقف ليبيا من اندلاع الثورة.

المبحث الثالث: تحمل عنوان موقف المغرب من اندلاع الثورة.

الفصل الثاني: لقد خصصنا هذا الفصل لعلاقات الثورة بالدول المغاربية المجاورة وقسمناه كذلك إلى 03 مباحث:

المبحث الأول: تناولنا فيه العلاقات السياسية والعسكرية مع تونس.

المبحث الثاني: تحت عنوان العلاقات السياسية والعسكرية مع ليبيا.

المبحث الثالث: بعنوان العلاقات السياسية والعسكرية مع المغرب.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى رد فعل السلطات الفرنسية تجاه العمل الثوري المغاربي، وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: محليا وتعرضنا فيه إلى كل جرائم فرنسا تجاه الثورة.

المبحث الثاني: إقليميا عالجنا فيه الطرق التي لجأت إليها فرنسا من أجل وضع حد للدعم المغاربي.

واختتمنا هذا الموضوع بخاتمة تضمنت أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، كما أرفقنا هذه الدراسة بملاحق لزيادة التوضيح في بعض الجوانب التي نرى بأنها تفيد الموضوع.

منهج البحث: للإلمام بأطراف الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي الوصفي: ويظهر ذلك من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في خطة البحث.

المنهج التحليلي: وقد اعتمدنا عليه من خلال دراسة وتحليل الوقائع التي وجهت العلاقات الجزائرية المغاربية.

المصادر والمراجع:

تكمن قيمة البحث في نوعية مصادره ومراجعه، لذا سنحاول أن نجمع كل ما يخدم الموضوع، فقد رتبنا المصادر والمراجع حسب أولويتها في النقاط التالية:

فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، اعتمدنا عليه بشكل مكثف في دعم الدول المغاربية للثورة الجزائرية، خاصة الجانب العسكري والسياسي.

عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، تمت الاستفادة منه بشكل كبير في الفصل الثالث، حيث تعرض هذا الكتاب إلى الجرائم التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية ضد الثورة مثل: خط شال وموريس والمناطق المحرمة.

عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، هذا الكتاب تناول العلاقات بين البلدان المغاربية بشكل مفصل واعتمدنا عليه خاصة في الفصل الأول المواقف وفي الفصل الثاني العلاقات.

إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 الذي تناول دعم مختلف الدول للثورة الجزائرية.

مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 وظفناه في الفصل الأول بشكل كبير كونه تناول موقف الدول العربية للثورة بشكل مفصل.

صعوبات البحث:

لا شك أن كل طالب علم وباحث يواجه في طريقه صعوبات وعراقيل تتطلب الصبر والعزيمة وسنعرض البعض منها:

- غزارة المادة العلمية على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية وذلك على مستوى الأقطار المغاربية والجزائر، مما تتطلب جهدا ووقتا عليها.

- صعوبة الإلمام بجميع حيثيات العلاقات الجزائرية المغاربية لأن موضوعنا متشعب المحاور، لذلك عمدنا إلى الأخذ بالمعلومات التي تخدم السياق العام للموضوع.

- تشابه وتكرار المادة العلمية في بعض المصادر والمراجع.

الفصل التمهيدي:

الأحزاب الممهدة للعلاقات الجزائرية المغاربية

1- حزب الشعب الجزائري:

منذ أن انتقلت الحركة من باريس لتستقر في الجزائر تم الاتفاق بين أعضاء فرع الجزائر على تأسيس هذا الحزب [1]، والذي نقصد به حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في 11 مارس 1937، بالاتفاق مع أعضاء اللجنة المركزية [*]، وكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم وهي إنشاء حكومة وطنية واحترام العربية الإسلامية [2]، ومن الوهلة الأولى لتأسيس حزب الشعب الجزائري عبر عن توجهه الوحدوي ونادى بالاستقلال التام للمغرب العربي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح حزب الشعب يدعو إلى تكوين جبهة واحدة وموحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الإمبريالية، وتطور هذا التوجه ليصبح أكثر عملا الذي عقبه حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1947، حيث تم تقديم مشروع للعمل المسلح على المستوى المغاربي وذلك بتكوين منظمات شبه عسكرية مثلما هي في الجزائر ثم دمج هذه المنظمات في قيادة الأركان العليا التي تقود العمل المسلح وتعممه في كامل المغرب العربي كمرحلة ثانية، لذا قرر المؤتمر الأول لحزب الشعب المنعقد في 15 أفريل 1947 تكوين منظمة خاصة[**]

---

1 مناضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني، FLN. عنوان ثورة ودليل نوفمبر، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2004، ص43.

* منهم مصالي الحاج، عيماش وراجف وموساوي رابح وغيرهم.

2- أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 122.

** أطلقت عليها عدة تسميات منها المنظمة السرية العسكرية أو شبه العسكرية أو الجناح المسلح لحزب حركة انتصار، كما أطلق عليها أيضا اسم الشرف العسكري، وهي تسميات صحيحة وهذا استنادا إلى المناضل أحمد مهساس الذي يعد واحدا من مسؤوليها فجعلها تتميز عن الحركة السياسية السرية التي يقصد بها حزب الشعب الجزائري، أنظر: أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري ودوره التاريخي والوطني ونشاطه السياسي والاجتماعي، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 160.

التي أسندت إلى المرحوم محمد بلوزداد [*]، أن القيادة كانت تراهن على حرب عالمية ثالثة، لذا عندما تقدم حسين آيت أحمد [**] بتقرير مشهور أمام اللجنة المركزية في ديسمبر 1948 والتقرير يبين أن المنظمة أصبحت جاهزة للعمل ومن أهم الشروط التي وضعت لبعث الجناح العسكري هي:

1 – تحديد موعد الثورة مسبقا.

2 – التنسيق بين الأشقاء في تونس والمغرب.

3 – توفير الإمكانيات المادية لاسيما الأسلحة.

وبالرغم من سعي أعضاء المنظمة الخاصة (OS) إلى تنسيق العمل الثوري مع العناصر الثورية في تونس والمغرب، والمبادئ الدالة على التضامن والوحدة المشتركة التي قام عليها التيار الاستقلالي الذي ربط مبدأ الوحدة بالاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، وهو المبدأ الذي استمرت جبهة التحرير الوطني له حتى الاستقلال، وعبرت عنه بوضوح من خلال بيان أول نوفمبر[1]، حيث أكد على ضرورة ارتباط الثورة بدائرة المغرب العربي والعمل

* من مواليد 3 نوفمبر 1924 بالجزائر، موظف في مصالح حكومية، عضو في حزب الشعب سنة 1944، عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1947، وأول مسؤول تعهدت إليه عملية تأسيس ومسؤولية المنظمة الخاصة الجناح العسكري للحركة، توفي في إحدى المستشفيات الفرنسية في 14 جانفي 1952، أنظر رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1999، ص119.

** ولد عام 1926 بعين الحمام تيزي وزو، عضو في المكتب الوطني للثورة الجزائرية، عضو في اللجنة المركزية عام 1947، عضو في المكتب السياسي المكلف بقيادة أركان المنظمة الخاصة، وزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1962، عين عضو في الزعماء المختطفين في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956، أنظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص55.

1– أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956–1962، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص137.

على تحقيق الاستقلال التام ووحدة الشمال الإفريقي، فأكد البيان أن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا[1].

فحزب الشعب قام بعدة نشاطات تضمنت المطالبة بالاستقلال الذي كان ينشط أساسا داخل الجزائر مما يشكل خطورة كبيرة على مستقبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي الأخير نستخلص أن حزب الشعب الذي حل محل نجم شمال إفريقيا لعب دورا لا يستهان به فيما يخص النضال الوحدوي، بل وجعله من أولوية الأولويات، حيث أكد في برنامجه على ضرورة تكوين جبهة واحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الامبريالية مناديا بالمطالب نفسها وإن كانت قبل الحرب العالمية الثانية مجملها مجرد شعارات ترفعها الحركات والجمعيات الوطنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك فإن الوضع بعد الحرب أخذ شكلا آخر حيث انتقل على مستوى الشعارات إلى مستوى أكثر فعالية تجسد في إقامة هياكل للعمل والنضال الوحدوي[2].

2 -الحزب الحر الدستوري 1919-1934:

تعود بوادر نشأة الحزب الحر الدستوري إلى سنة 1920 حيث التف حول الثعالبي ثلة من المثقفين أمثال أحمد الصافي وعلي كاهية، وكونوا الحزب التونسي وأعلن الحزب عن نفسه أمام العموم في شهر مارس 1920، وكانت تسميته استنادا إلى دستور 1861، وكان برنامجه سياسيا بالدرجة الأولى[3].

وترجع ظروف تأسيس الحزب إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية أبرزها:

1- مناضلي إدريس، المرجع السابق، ص 53.

2- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 301-305.

3- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار سراس، 1993، ص 115.

- زيارة ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى باريس من أجل مؤتمر الصلح ومعه البنود الأربعة عشر *، وكان يومئذ عند الشعوب المضطهدة واتجهت أنظار هذه الشعوب إلى باريس، وأرسلت مندوبين من بينهم أحمد السقا**، لكن لم ينجح في مهمته، فأرسل عبد العزيز الثعالبي في 1919 لمساعدته، ثم أصدر في أوائل 1920 كتابه "تونس الشهيدة"، وكان الحزب الحر الدستوري يطالب بدستور يتضمن تمثيلا ديمقراطيا للتونسيين والفرنسيين، ويقيم حكومة مسؤولة أمام منتخب ويتضمن الفصل بين السلطة والمساواة للجميع أمام القانون، إذ أن هذه الرغبات كانت تتعارض مع بنود الحماية[1].

إن انهزام اليسار وتغير موازين القوى بفرنسا لفائدة الأحزاب اليمينية جعل الوطنيين يعدلون خطة نضالهم من خلال تأسيس حزب يواكب الوضع الجديد، إلا أن القبض على عبد العزيز الثعالبي *** يوم 28 جويلية 1920، وهو يضطلع بمهمة دعائية في باريس لصالح حزبه، ونقله من باريس إلى تونس، وبعد إفلاس مبادئ ويلسون وانهزام اليسار الفرنسي، بعث الشيخ الثعالبي برسالة إلى رفاقه بتونس في شهر فيفري 1920 يؤكد فيها ضرورة الدخول في معركة طويلة المدى ضد الاستعمار تتم خلالها المطالبة بدستور يتضمن حق الشعب التونسي في تسيير شؤون بلاده، وهذا الحزب حصر المطالب الوطنية في جملة من الإصلاحات أهمها:

---

* مبادئ ويلسون الأربعة عشر قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويسلون إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ 8 يناير 1918، ركز فيها على مبدأ السلام لإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

** ولد في 13 مارس 1892 بالمنستير، درس بتونس وتابع دراسته العليا وسافر إلى باريس في 1919 وشارك في تحرير كتاب تونس الشهيدة مع الثعالبي في بيته، أنظر: يوسف مناصرية: الحزب الدستوري الحر التونسي 1919-1934، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص65.

1- الحبيب تامر: هذه تونس، مكتب المغرب العربي، د ط، مطبعة الرسالة، د س، ص85.

*** هو من أصول جزائرية، ولد بتونس 1874 درس بالزيتونة أصدر جريدة سبيل الرشاد سنة 1896، سافر إلى طرابلس ومصر وتركيا بين 1897-1902، شارك في تحرير الجريدة التونسية وعرف بنشاطه النضالي من أجل القضية التونسية وقضايا العالم العربي، أنظر: بلقاسم محمد: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، د ط، معهد التاريخ، الجزائر، 1994، ص 143.

- حكومة مسؤولة أمام المجلس.
- الفصل بين السلطات.
- إشراك التونسيين في الوظائف العامة.
- حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات.
- إجبارية التعليم.[1]

حيث حدد الحزب ثقته في الديوان السياسي لمواصلة الكفاح التحرري، وهو الهدف الذي كان يرمي إليه الحزب منذ تأسيسه، ويرفع الحزب أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التي سلطت على رئيس الحزب المجاهد لحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم المنجي سليم، وعدد كبير من أركان الحزب، وهذا الأخير يؤكد على عزم الشعب التونسي في تحقيق مبادئ دستور هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديه من وسائل سواء في ميدان الديمقراطية وحقوق الفرد أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو في ميادين السلم والحرية والتعاون الأسمى والصادق[2].

كما تم توقيع اتفاق بين الأحزاب الوطنية الثلاثة: الدستوري، والاستقلال وحزب الشعب الجزائري، يقضي بعدم تفاوض أي حزب مع فرنسا بصفة أحادية، حيث وجب قبل كل شيء توضيح مستقبل البلدان الثلاثة للمغرب، وكان العمل الأكثر أهمية قد جرى بالقاهرة، حيث تمكنت الحرمات الوطنية المغاربية من تنسيق نشاطها، وفي الحقيقة لم يكن البرنامج المتبنى ليقبل سوى أحزاب الاستقلال تحرير بلدان المغرب العربي من السيطرة الأجنبية، وجلاء جيش الاحتلال والحصول على الاستقلال الكامل والتمتع بسيادتها الوطنية التامة والكاملة[3].

1- خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص87.

2- محمد المياوي: تونس بين الاتجاهات، د ط، مطابع دار الكتاب الغربي، مصر، د س، ص150.

3- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر: محمد بن البار، ج2، د ط، دار الأمة، الجزائر، د س، ص173.

حيث عاد الحزب الدستوري إلى نشاطه من جديد ولكن التناقضات وتباين الوجهات وأخذت المعارضة التي تزعمها الشباب المتعلم في أوروبا تتهم زعماء الحزب بالعجز عن تنظيم الحركة الجماهيرية، حيث طالبت هذه القوى المعارضة * بالجمع بين الحركة الوطنية التحررية وبين النضال في سبيل المطالب الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكد مصالي الحاج على ضرورة التضامن والعمل الموحد وأن الخلاف يرجع أساسا إلى طبيعة الاستعمار في كل من تونس والجزائر، وظهر خلاف آخر بين ممثلي الحزب الدستوري التونسي الجديد أنفسهم حول التضامن مع النجم، وذلك أن المصادر المتوفرة تكشف أن هناك من الدستوريين من يقول بوجوب التضامن مع حزب الشعب الجزائري[1].

3 -حزب الاستقلال المغربي:

انعقد في 11 جانفي 1944 حيث عرف المغرب في فترة ما بين الحربين العالميتين ظهر الاتجاه الاستقلالي الثوري هدفه القضاء على النظام الاستعماري لتحقيق الاستقلال بكل الوسائل، وبعد تأسيس هذا الحزب (الاستقلال المغربي) نتيجة للعمل النضالي المتعددة أشكاله وكان ذلك في المؤتمر بعد فشل حركة الإصلاحات من قمع واجهت به سلطات الحماية أعضاء الحركة، والذي ضم الحزب الوطني برئاسة علال الفاسي، إلى جانب حزب الإصلاح الوطني كما ضم عددا من كبار الموظفين فاتخذ لنفسه اسم" حزب الاستقلال" وجعل من الاستقلال هدفا رئيسيا لا بد من الوصول إليه بطريقة مباشرة[2].

يعد هذا الحزب مظهرا من مظاهر التكتل للأحزاب السابقة التي توحدت تحت ظل هذا الحزب، وهذا الأخير مجموعة من المبادئ التي نادي بها الحزب منها:

---

* هي بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي، وسميت كذلك نسبة إلى منطقة الريف المتواجدة بالمغرب بالضبط بين سبتة ومليلة، وقامت هذه الثورة على العديد من المبادئ كان في مجملها الاعتراف الكامل لدولة الريف.

1- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 148- 149.

2- جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج 2، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د س، ص 272.

1 – العمل على استقلال المغرب ووحدة أراضيه وانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة.

2 – تقوية الروابط بين المغرب ودول العالم عامة والدول العربية خاصة.

3 – قيام نظام ملكي دستوري.

وقد أبدى السلطان محمد الخامس تأييده للحركة الوطنية التي نادى بها حزب الاستقلال، بينما وجدت السلطات الفرنسية في الحزب ومطالبه ما يهدد وجودها، فناصرت الحزب واعتقلت عددا من أعضائه البارزين، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قامت فرنسا بتغيير سياستها تجاه المغرب لتصبح أكثر قسوة، وكانت هذه السياسة المحرك للشعب المغربي ليتمسك أكثر بالاستقلال[1].

أما على المستوى الخارجي فعمل ضمن الإطار المغاربي العربي، وعلى خلاف الحزب الدستوري الحر التونسي الجديد فإن حزب الاستقلال منذ البداية أظهر بمساندة قضايا التحرر في الوطن العربي والدعوة إلى وحدة المغرب العربي، وما يثبت هذا التوجه المغاربي أن حزب الاستقلال سخر دعايته من خلال المكاتب المتواجدة في بعض الأقطار العربية لتوضيح المطامح الوطنية والمغاربية أمام الرأي الوطني العربي والدولي[2].

ولهذه الأسباب كلها يرى حزب الاستقلال أن يطالب معبرا عن رغبات الشعب بما يأتي:

أولا: الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب.

ثانيا : تكوين نظام ديمقراطي شبيه بالأنظمة التي اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية، يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية[3].

*** مكتب المغرب العربي:**

1– شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، د ط، المكتب المصري، 2007، ص 434.

2– معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 39– 40.

3– علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، مكتبة عالم الفكر، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 285.

انعقد مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 15 إلى 22 فيفري 1947، وهو عبارة عن مؤسسة انبثقت عن الحركة المغربية، وشكل امتدادا دوليا للكفاح الوطني داخل بلدان المغرب العربي، ومن العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع هو ظهور الجامعة العربية سنة 1945[1]، وشارك فيه ممثلو الحركات الاستقلالية المغاربية في المغرب العربي بحضور عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية، وإذا كان استقلال دول المغرب العربي قد أنجز أساسا نتيجة نشاطات الحركة الوطنية في الداخل، فمكتب المغرب العربي بالقاهرة قدم مساهمة تكميلية في مناهضة الاستعمار الفرنسي والإسباني، وكان هدف ذلك المكتب هو تشكيل أول نواة لوحدة بلدان المغرب العربي الكبير، حيث انفرد عن غيره من المكاتب والجمعيات بمجموعة من السمات لعل أهمها وحدة عناصره المذهبية والسياسية[2].

والهدف الأساسي من إنشاء مكتب المغرب العربي هو تنسيق عمل الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي وتوحيد الخطط لتنسيق عملية الكفاح المسلح المشترك، فقد لعب دورا مهما في التعريف بقضايا المغرب العربي بمصر وفي أقطار المشرق العربي[3].

لجنة تحرير المغرب العربي:

انعقدت هذه اللجنة بالقاهرة في 05 جانفي 1948، وكان مؤسسها عبد الكريم الخطابي الذي أعطى دفعا جديدا لمكتب المغرب العربي، وهذه اللجنة عبارة عن مجموعة من الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في تونس والجزائر والمغرب، ومن بين أعضائها عبد الكريم الخطابي رئيسا، وشقيقه أمحمد عبد الكريم الخطابي وكيل دائم والحبيب بورقيبة أمين عام للجنة، أمحمد أحمد بن عبود أمين للصندوق ونصت هذه اللجنة على المبادئ التالية:

- المغرب العربي بالإسلام وللإسلام عاش وعلى الإسلام سييسر في حياته المستقبلية.

1- معمر العايب، المرجع السابق، ص ص48-49 .

2- محمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات ووثائق، د ط، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1992، ص ص 07-08.

3- معمر العايب: المرجع نفسه، ص50.

- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة جامعة الدول العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار أمر طبيعي ولازم.

على الأحزاب الأعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والاسبانية على شرط أن تتطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول .[1]

ومن هذه المبادئ نستنتج أن الحركات الوطنية بإنشائها للجنة تحرير المغرب العربي تكون قد قطعت مرحلة هامة من مرحل الكفاح المشترك واجتمعت كلها حول هدف واحد لجنة واحدة ممثلة لكل الحركات في المغرب العربي الموحد [2]. وهذه اللجنة تأسست بمساعدة جامعة الدول العربية وسبعة أحزاب مغاربية* من أجل توحيد الكفاح المشترك للأقطار الثلاثة المغاربية.

1- معمر العايب، المرجع السابق، ص 51.

2- محمد بن عودة: المرجع السابق، ص 20.

* الحزب الحر الدستوري القديم، الحزب الحر الدستوري الجديد حزب الشعب، حزب الوحدة المغربية، حزب الإصلاح الوطني المغربي، حزب الثوري والاستقلال، حزب الاستقلال.

الفصل الأول:

اندلاع الثورة الجزائرية والموقف المغاربي

1 –المبحث الأول: موقف تونس.

لقد لعبت تونس دورا هاما في دعم القضية الجزائرية ومساندتها، نظرا للاشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون تونس كانت من المناطق الأساسية لتمركز الجزائريين الفارين من السياسية الاستعمارية، وهذا الوضع أثر على تونس مباشرة خاصة بعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، والتي انتشر صداها في ربوع الأراضي التونسية، وتجاوب معها الشعب التونسي خاصة طلبة العلم في جامع الزيتونة، ورغم وجود تونس خلال عام 1955 تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي إلا أن مفكريها لعبوا دورا بارزا في دعم ثورة الشعب الجزائري وقضيته العادلة والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية للشعبين [1]، وفي هذا السياق استجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهتها المنظمات القومية، فقام بإضراب عام يوم 24 أكتوبر 1956 احتجاجا على اختطاف القادة الجزائريين، ولم يكن بوسع تونس عشية استقلالها في مارس 1956[2] أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية أو تبدي تأييدها لأهداف جبهة التحرير الوطني في كفاحها خاصة، وأن النفوذ العسكري أو الاقتصادي الفرنسي بقي سيد الموقف ولم يتحقق استقلال تونس التام، وعليه فموقف الحكومة التونسية التضامني مع الجزائر كان تعبيرا عن رغبة الشعب التونسي لتحقيق الانتصار السياسي على المعارضة اليوسفية وذلك بكسب الجزائريين إلى جانبها[3].

وهكذا كان موقف الحكومة التونسية التضامني مع الجزائر تعبيرا عن رغبة الشعب التونسي، حيث اعتبر رهانا أساسيا لتحقيق الانتصار على المعارضة اليوسفية، وذلك بكسب الجزائريين إلى جانبها وتنظيم نشاطهم بشكل يحقق الاستقرار والأمن في تونس، لذا بادرت حكومة بورقيبة بكسب الجزائريين إلى صفها والحصول على اعتراف جبهة التحرير الوطني

1– مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955–1962، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 56–57.

2– فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984، ص 180.

3– عبد الله مقلاتي: الموقف السياسي والدبلوماسي لبلدان المغرب العربي من الثورة الجزائرية، ج 2، د ط، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 71–72.

بنظامها وتحقيق الاستقرار والنظام في تونس بشكل يؤهل الرئيس بورقيبة لإقامة علاقات التعاون مع فرنسا، وفي إطارها يسهل معالجة مشاكل الشمال الإفريقي [1]، حيث توالت الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس بالتحضير لعقد ندوة في تونس يوم 23 أكتوبر 1956 فيما يخص وحدة الشمال الإفريقي، حيث علقت تونس آمالا كبيرة على نجاح الندوة وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع الملك محمد الخامس والقادة الجزائريين لضبط مطالب مشتركة، وكانت نتيجة هذه الندوة القرصنة الجوية للطائرة المقلة للزعماء الجزائريين الخمسة، هذا ما أثار استنكار جبهة التحرير الوطني وضاعف من تضامن تونس مع القضية الجزائرية، وقامت الحكومة التونسية باستدعاء سفيرها بباريس وطالبت منه إطلاق سراح المعتقلين [2]، ولقد وجدت هذه الجهود التونسية على المستوى الإقليمي تجاوبا لدى المسؤولين الجزائريين، ومكنت جبهة التحرير الوطني من تأكيد مطلب وحدة الشمال الإفريقي، وخصوصا كسب تعاون السلطات التونسية في الميدان السياسي والاستفادة من تسهيلاتها المتمثلة في تمرير الأسلحة والمعدات الغذائية واستقبال اللاجئين واعتماد الأراضي التونسية كقواعد خلفية للثوار[3].

كما تميز موقف الحكومة التونسية تجاه حزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، خلال السنتين الأوليتين بعد استقلال تونس 1956–1958 بالليونة مع فرنسا، ويرجع ذلك أساسا لتجربة حركة الاستقلال التونسية بقيادة الرئيس بورقيبة [*]، والتي تميزت بأسلوب المفاوضات والليونة، هذه المقاربة قد تعتبر وسيلة مقبولة لاستقلال تونس، هذه الأخيرة التي كانت

1– محمد شطيبي: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954–1962، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص ص 93– 94.

2– قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص ص 133– 134.

3– فتحي ديب: المرجع السابق، ص361.

* ولد بمدينة المنستير بتونس يوم 03 أوت 1903 انضم إلى الحزب الدستوري سنة 1933، وأسس الحزب الدستوري الحر، وترأس الجمهورية التونسية في جويلية 1957، وفي 27 ديسمبر 1974 عدل الدستور ومنح نفسه رئاسة الجمهورية مدى الحياة، توفي يوم 6 أفريل 2000، أنظر الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على العصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، 1999، ص 35.

مستعمرة فرنسية تختلف عن الجزائر على الأقل نظريا، وفي السنتين الأخيرتين 1960-1962 من مرحلة حرب التحرير الوطني تحول الموقف الحكومي التونسي ليصبح أكثر إيجابية خاصة موضوع مساندة العمل المسلح الجزائري، لم يكن ذلك نابعا عن قناعة الحكومة التونسية بأسلوب التحرير الجزائري، أكثر منه ناتجا عن الضغط الجماهيري وعن تأثير حرب التحرير الوطنية الجزائرية في تعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة، كما كان للحركات النقابية العمالية والفلاحية بالتنسيق من تنظيمات اجتماعية ومهنية متعددة مدعمة بتأثير قادة سياسيين في الحركة الوطنية التونسية مثل صالح بن يوسف * الأمين العام للحزب الدستوري، دورا فعالا في تعبئة وتنظيم التعاطف والتدعيم التلقائي والطبيعي للشعب التونسي للنشاط المسلح لجيش التحرير الوطني الجزائري خاصة على الحدود الجزائرية التونسية منذ بداية أول نوفمبر 1954، أي قبل استقلال تونس 1956، تصاعد حركة الاستقلال التونسية تزامن مع بداية حرب التحرير الجزائرية والتونسية وأصبح أقوى لمواجهة استعمار واحد[1].

كما يعد موضوع العلاقات الجزائرية التونسية من الموضوعات المهمة التي جمعت بين البلدين الشقيقين لمواجهة المخاطر والتصدي للاحتلال الفرنسي، هذا الأخير أدى بتونس إلى الإحساس أكثر بالمصير المشترك الذي يجمع القطرين، وعليه سجلنا تنسيقا وتوافقا على وحدة المعركة في المغرب العربي، حتم على الجزائريين الانخراط في حرمة المقاومة التونسية عام 1952، وأملى على التونسيين تقديم تضامنهم اللامحدود مع ثورة التحرير الجزائرية [2]،

---

* ولد بمدينة جربة يوم 11 أكتوبر 1907، سياسي تونسي، تلقى تعليه الابتدائي الثانوي بالعاصمة تونس، مارس مهنة المحامات وبدأ الانشغال عام 1934، عند التحاقه بالحزب الدستوري الجديد وفر إلى مصر ليواصل معارضة بورقيبة، أنظر: لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 254.

1- إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 109-113.

2 - محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، د ط، الدار العربية للكتاب والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص ص 33-35.

وقد عملت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على تنسيق العمل المغاربي ميدانيا، وأرسلت الأمين دباغين * إلى تونس للتباحث مع المناضلين التونسيين في أمر تشكيل منظمة سرية في تونس تنسق عملها مع المنظمة السرية الجزائرية، وقد تدعمت العلاقات مع المناضلين التونسيين في فرنسا وكانت الأحزاب الوطنية تشرف على تأطير الجالية المتواجدة في المهجر وفي هذه الأجواء تعمقت أواصر الأخوة وترسخت روابط الصداقة بين البلدين، وسجلت مظاهر التضامن المشترك خلال مرحلة الكفاح التحرري، حيث اشترك كثير من الجزائريين في حركة المقاومة وجيش التحرير التونسي، وتفاعل الجزائريون في حادث اغتيال فرحات وأبدى التونسيون تضامنا عريضا مع الثورة وقدموا لها أشكالا مختلفة من الدعم[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الروابط المشتركة بين الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي متينة وقوية ووثيقة وعريقة، فكل شيء يجمع بينهما ولا يفرق إلا بعض العوارض السياسية الطارئة والعابرة بين الساسة والحكام، فالعرق الجنسي واحد والعادات والتقاليد والعقيدة الدينية واحدة، وكذلك التاريخ ماضيا وحاضرا ومستقبلا، وكان التعاون والتضامن في مواجهة الأحداث والتطورات من السمات البارزة بين هذين الشعبين الشقيقين خلال كل الحقب التاريخية المختلفة والمتوالية [2]، وعليه فإن تعامل الحكومة التونسية مع الثورة الجزائرية كان بإذن يتأرجح بين العامل الضغط الجماهيري التونسي لمساندة العمل المسلح من أجل تحرير الجزائر، أما العامل الثاني الجانب الرسمي تحت تأثير الرئيس بورقيبة المعارض للاستعمار الفرنسي، حيث انعكس هذان العاملان في سلوك تعامل الحكومة التونسية مع القضية

---

*ولد في 1917، مناضل ثوري تولى قيادة الحركة الوطنية إثر اعتقال مصالي الحاج، ورشح لقيادة الثورة، عمل في الوفد الخارجي، وتولى وزارة الخارجية حتى عام 1960، توفي في 2004، أنظر: مريم سيد على مبارك: أعلام الجزائر، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص 218.

1- مقلاتي عبد الله، لميش صالح: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج 2، د ط، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 19-21.

2- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، د ط، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 509.

الجزائرية [1]، ونظرا للدعم المعنوي الذي كانت تقدمه تونس حكومة وشعبا للثورة الجزائرية وقضيتها العادلة، وأمام خضوع فرنسا للأمر الواقع الذي فرضته عليها القضية الجزائرية وثورة التحرير جاءت مفاوضات ايفيان عام 1961 التي رأتها تونس فرصة سانحة لتحقيق السلم وحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية من خلال دخول الطرفين الجزائري والفرنسي في مفاوضات الاستقلال التام [2]، ومشكلة الارتباط مع الثورة الجزائرية وانعكاسات ذلك على تدعيم السيادة الفرنسية وتبين أن السياسة الواقعية المنتهجة من قبل قادة الثورة في هذه المرحلة كانت تهدف إلى خدمة غايات إستراتيجية مهمة، وأن هذه الغايات فرضت التخلي عن إستراتيجية مغربة واللجوء إلى توطيد العلاقة مع الحكومة التونسية[3].

ومن خلال ما سبق فقد ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية وأرست علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي يعرف وتيرة متزايدة في تونس، ولقد كان النظام التونسي مدفوعا لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين، كل هذا أوجد فضاء للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد اجتهد النظام البورقيبي في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن له تأطير التضامن المغاربي ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية، وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية[4].

كما حقق التضامن مع كفاح الشعب الجزائري ودعم قضيته إجماعا عاما في تونس مدعوما باستعداد شعبي كبير لنصرة الثورة الجزائرية، وإذا كان مشروع تعميم العمل المسلح على

1- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 113.

2- مريم الصغير: المرجع السابق، ص 76.

3- عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المرجع السابق، ص 109.

4- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، ط1 ، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 20-21.

مستوى منطقة المغرب العربي، وقد أجهض بفشل صالح بن يوسف في مواجهة السلطات التونسية، فإن ذلك لم يحل دون استمرارية التنسيق والتضامن واللذين فرضهما التفاعل الشعبي وعلاقات الأخوة والصداقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين، فقد ظلت أفكار الوحدة والتضامن المغاربية التي دعا إليها أنصار صالح بن يوسف تجد صداها في الأوساط الشعبية وتشكل عامل ضغط على سياسة بورقيبة القطرية[1].

كما مثلت تونس ملجأ طبيعي للمقاومين الجزائريين سواء كانوا سياسيين أو عسكريين، وضمنت لهم شروط النجاح في مهمتهم في التحرير، حيث كان المجاهدون يتحركون في أرض حليفة يحضنهم مد تضامني من إخوة لهم يوحدهم الشعور بالانتماء الواحد للإسلام والعروبة، وتوحدهم الإرادة في التحرر من عدو واحد وهو الاستعمار الفرنسي، وهذا الكم التضامني لم يكن فقط لدي السياسيين والمثقفين بل كان عند عامة الناس، وتترجم هذا التضامن ليس فقط في المواقف المساندة وحضور التظاهرات المؤيدة وشذب عمليات القمع الاستعماري والتشهير بها أو إعلاء صوت الثورة والتغني ببطولات وانتصارات جيش التحرير، كذلك في الدعم المادي، وعرفت سنوات 1954-1956 أسمى مظاهر التضامن مع الثورة باشتراك المقاومين التونسيين والجزائريين في جبهة موحدة تحارب الاستعمار وتدخل في معارك مع عساكره من جبال تطاوين بالجنوب الشرقي التونسي إلى جبال النمامشة وسوق أهراس وكامل الحدود التونسية الجزائرية [2]، كما حققت التضامن مع الثورة الشعبي التونسي مع كفاح الشعب الجزائري اجتماعا عاما في تونس من أجل دعم الثورة الجزائرية واعتمدت جبهة التحرير الوطني على نشاك الجالية الجزائرية في إرساء التضامن المغاربي، وفسحت المجال أمام القوى الشعبية لتقوم بدورها الفعال في تعبئة الجماهير وراء الثورة الجزائرية، ونظرا لأهمية التضامن الشعبي في دعم ونصرة القضية الجزائرية اهتمت جبهة التحرير

1- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 130 .

2- أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، 2005، ص180.

الوطني برعايته وإظهاره في إطار وحدة الشمال الإفريقي، وساهمت في تفعيل الدعوة إلى التضامن ووحدة الشمال الإفريقي[1].

كما حظيت القضية الجزائرية بمكانة هامة لدى التونسيين من حيث الاهتمام السياسي وحجم التضامن الشعبي وذلك بحكم الجوار وتوطد الصلات السياسية والاجتماعية بين القطرين، [2] ففي 17-18-19-20 جوان 1958 تم عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهدية بمشاركة كل من الباهي الأدغم، الصادق المقدع، الطيب المهيري، أحمد بلافريج، عبد الرحيم بوعبيد، فرحات عباس، كريم بلقاسم.[3]

كما وقف الشعب التونسي مع القضية الجزائرية لمواجهة الاحتلال الفرنسي وذلك من خلال فتح حدودها لمرور الأسلحة والذخيرة ولم يقتصر نشاط التونسيين عند هذا الحد بل توسعت اهتماماته إلى التعبير الفعلي عن مدى تضامن الشعب التونسي مع الشعراء الذين نددوا بجرائم الاستعمار الفرنسي ليسهم في تعريف العالم بالقضية الجزائرية [4]، وقد تجسد تضامن الشعب التونسي كحقيقة فعالة وعملت جبهة التحرير الوطني على ضم جميع ممثلي القوى الوطنية الجزائرية إلى صفوفها وقد اتخذ نضال الجبهة طابعا جديدا في عمله الخارجي والداخلي كما حصلت على المساعدات المعنوية والمادية من الدول العربية وعلى رأسها الدول الإفريقية التي تأتي في مقدمتها تونس [5]، وقد وجد الشعب التونسي نفسه نتيجة الاعتداءات الفرنسية والضغوطات طرفا مشاركا في حرب الجزائر وإيمانا منه بوجوب

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، المرجع سابق، ص ص 190-191.

2- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص70.

3- محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا واقع فكرة الوحدة 1954-1975، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 351.

4- محمد صالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 216.

5- حكمة شبر: النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال، ط 1، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2011، ص 151.

مواصلة إعانة الشعب الجزائري فقد كان يضحي بكل إمكانياته ويتعرض باستمرار للاعتداءات الفرنسية على الحدود التونسية .[1]

وبناءا على ما سبق فان موقف تونس من الثورة منذ 1954 قد اتخذ عدة صور حماسية من أجل تقوية الوحدة المغاربية فيما عبرت عنه في المجال الإعلامي من دعم نشاط الدعاية الثورية الجزائرية وتعد إذاعة تونس أولى الإذاعات العربية إلى جانب إذاعة القاهرة في تخصيصها لبرامج إذاعية للثورة الجزائرية بالإضافة إلى مجلة الفكر التونسي التي كانت من أهم المجلات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها وفي أول عدد لها عبرت عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الشعب الجزائري [2]، وفي أكتوبر 1956 عندما تعرض أعضاء* جبهة التحرير الوطني إلى عملية الاختطاف في المغرب من طرف الفرنسيين تجلى رد فعل الحكومة التونسية في استدعاء سفيرها في العاصمة الفرنسية باريس واحتجت بشدة على العملية وكان موقفها هو تهديد السلطات الاستعمارية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية[3]، كما يتضح لنا مما سبق أن الخطاب الرسمي التونسي حيال القضية الجزائرية لا يقوم على مبادئ ثابتة وأسس واضحة ومنهجية دقيقة ومضبوطة بل يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار إلى حد التناقض أحيانا فتارة يراعي مصالح تونس العليا فقط حتى وان تعارضت تلك المصالح مع مبادئ وأهداف وتوجيهات الثورة الجزائرية.[4]

2 –المبحث الثاني: موقف ليبيا.

بعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية تشجعت ليبيا للإعلان عن موقفها للقضية الجزائرية، وذلك نتيجة توفر عوامل مهمة ساعدت على ذلك نذكر منها:

1- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص139.

2- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، د ط، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2009، ص 80.

* أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، وذلك لحضور ندوة حول السلام بتاريخ 22 أكتوبر 1956.

3- قليل عمار: المصدر السابق، ص 148.

4- بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، ج 1، د ط، دار بومدين، قرواو، 2013، ص 40.

- تزايد حجم التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية وضغوطه على السلطات الرسمية لتكريس تضامن فعال مع الجزائر، خاصة دعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين إلى اتخاذ مواقف صريحة من ثورة الجزائر ومقاطعة فرنسا المحتلة [1]، حيث لعبت ليبيا دورا كبيرا في وقوفها إلى جانب الثورة الجزائرية، انطلاقا من إيمان قادتها وشعبها الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري أيام محنته ودعم ثورته معنويا، وقد تجسد هذا الموقف منذ اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 إلى غاية استقلالها.

- لم تكن ليبيا الشقيقة بمعزل عما كان يجري في الجزائر، فبعد مؤتمر الصومام 20 أوت1956 الذي تمخضت عنه عدة قرارات مهمة غيرت مسار الثورة الجزائرية في تنظيم الشعب داخليا تنظيما يتماشى مع مبادئ الكفاح المسلح، ووضع المؤسسات الدستورية الأولى للثورة[2].

– وقد سارت في عام 1956 مظاهرات عديدة للتضامن مع الجزائر منها تلك المنظمة يوم 6 أفريل 1956 والهبة الشعبية التي قامت على أعقاب اعتقاد زعماء الثورة[3].

وهذا فقد لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية وثورة التحرير، وهذا الموقف قد تجسد منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية استقلالها، ولم تكن ليبيا الشقيقة بمعزل عما يجري في الجزائر، إلا أنه بعد مؤتمر الصومام تمخضت عنه قرارات، ورغم ذلك بدأ صداها بعد عام من اندلاعها يعم ربوع ليبيا وهذا ما جعل الشعب الليبي يتجاوب معها من خلال تنظيم المظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع طرابلس والمدن الليبية الكبرى*.

1– عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 148–149.

2– مريم الصغير: المرجع السابق، ص 95.

3– عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص 149.

* من أبرز هذه المظاهرات تلك التي قام بها الطلبة والعمال على حد سواء في 4 أفريل 1956 التي حاول الشعب الليبي من خلالها الاعتداء على منزل الوزير الفرنسي، وقد هتفوا جميعا بسقوط فرنسا، أنظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 177–178.

وما ميز هذه المظاهرات حمل العلم الجزائري إلى جانب كل من علم ليبيا، وهذه الأخيرة رأت أن وقوفها مع القضية الجزائرية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، وهذا ما جسده البلاغ المشترك بينها وبين الحكومة التونسية الذي صدر في 17 ماي 1957 ومما جاء فيه: إن حل القضية أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام في كل المغرب العربي [1]، وعلى الرغم من أن ليبيا لم توجه لها دعوة في مؤتمر طنجة في 1958 من طرف حزب الاستقلال المغربي وبالتالي كان موقفها مساندا وداعما لها، ومع ذلك فقد وجهت الحكومة الليبية دعوة إلى أعضاء الوفد الجزائري الذي يعتبر الوسيلة المضمونة للحكومة الليبية لنقل للإخوان المغاربة والتونسيين الذين تجاهلوها، وهو ما حدث حين قام الوفد بمراسلة المعنيين وإبلاغهم استياء إخوانهم الليبيين، خاصة وأن الثورة في هذه الفترة كانت بحاجة ماسة سياسيا وعسكريا لكل إخوانها في المغرب العربي وليس من مصلحتها التحيز لأي طرف كان[2].

في 23 أكتوبر 1956، دعت لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري إلى تنظيم العديد من المظاهرات لصالح الثورة الجزائرية، وقد تجلت مظاهر تكريس العلاقات الثنائية في إعلان السلطات الليبية مساندتها للقضية الجزائرية، وفي عقد الكثير من اللقاءات والمباحثات وإبرام الاتفاقيات وترسيم بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا وتسهيل نشاطاتها[3].

- إن الموقف الرسمي الليبي لم يختلف عن المواقف العربية الأخرى من اندلاع الثورة، لذلك كان الرسميون يرقبون تطور الأحداث وتغر المعطيات على الواقع لصالح الثورة، حتى يكون موقفهم منسجما مع حقائق الواقع، وقد ذكر في هذا السياق مولود قاسم آيت بلقاسم "... أن البلدان الشقيقة استغلت نوفمبر استغلالا طيبا، ليضغطوا على فرنسا ويسترجعوا حقوقهم منها، فليبيا مثلا قد استطاعت أن تلح وتعجل بخروج فرنسا من إقليم فزان وتستكمل

1- فتحي الديب: المصدر السابق، ص179.

2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 390- 391.

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 150.

استقلالها، بفضل انشغال فرنسا في الجزائر، وتركيز جهودها كلها عليها واضطرارها إلى محاولة كسب أصدقاء أو على الأقل عدم توسيع الجبهة على نفسها..."، وقد احتلت ليبيا موقعا هاما ضمن إستراتيجية الثورة إدراكا منها لدورها الحيوي، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي بحيث أنها تربط جغرافيا بين كل من تونس، الجزائري، ومصر فضلا عن أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها قريبة من إيطاليا، حيث أدركت الأهمية الحيوية التي تمثلها ليبيا بالنسبة إلى الثورة الجزائرية، ومن ثمة فإن الموقف الليبي الرسمي كان ينطلق من قراءة واقعية أخذت بعين الاعتبار ما آلت إليه في اتخاذ موقف داعم للثورة ومستقبل ليبيا، بل وحتى على الثورة نفسها[1].

وأمام ظهور عدة عوامل مساعدة بموقفها واستجابة لمطالب الجماهير المتضامنة، بدأت الحكومة الليبية تظهر مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية وتحاول تبرير موقفها من عقد اتفاقية الصداقة مع فرنسا، خاصة وأن المعارضة وبعض البرلمانيين طالبوا الحكومة بدعم صريح للثورة الجزائرية بضرورة مقاطعة فرنسا والتخلص من معاهدة الصداقة التي أبرمت معها واضطر رئيس الحكومة للتوضيح أمام مجلس الأمة في دورة جوان 1956 وأن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تدعم القضية الجزائرية وتستنكر السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر[2]، وإن القضية الجزائرية شغلت وتشغل الجميع، وأكد بخصوص مطلب مقاطعة فرنسا أن ليبيا ستنسق موقفها في إطار لجنة جامعة الدول العربية الخاصة بمقاطعة فرنسا[3].

- وأوضح رئيس الحكومة في مناسبة أخرى أن الصداقة التي تربط فرنسا بليبيا مرتبطة موقف فرنسا من قضايا شعوب المغرب العربي المطالبة بالحرية والاستقلال، وأن القضية الجزائرية تأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية الليبية، وهكذا يبدو أن حملة انتقاد

1- جمال قندل: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج 2، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص ص 78- 80.

2- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 398.

3- مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، المرجع السابق، ص102.

سياسة الحكومة الخارجية وموقفها من الثورة الجزائرية ساهما في الجهر بالموقف الليبي [1]، وفي التأكيد أن ليبيا تقف إلى جانب قضية الشعب الجزائري المطالب باستقلاله، وأنها تدعو طرفي النزاع للتفاوض وإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية، وقد علق رئيس الحكومة في مذكراته على دبلوماسية الموقف الليبي منذ عام 1956 بالقول: "أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقة يعرفها الخاص والعام ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايدا تماما، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا أنها لا تساعد على أعمال العنف، ولذلك فهي تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي[2].

وهذا بحكم موقف ليبيا المدعم للقضية من خلال انتمائها العربي الإفريقي الذي لم يرض السلطات الاستعمارية الفرنسية، لذا حاولت جاهدة للقضاء على ثورة الشعب الجزائري، وراحت تبذل كل الجهود من أجل عزلها عن أقطار المغرب العربي بالدرجة الأولى منها ليبيا التي حاولت ردها إليها لكنها فشلت في مسعاها، واستقرت ليبيا في دعم الثورة معنويا وماديا.[3] مما أدى إلى الإعلان عن تأييدها للثورة الجزائرية والذي دفعها للإعلان عن ذلك هو ضغط الجماهير الشعبية التي كانت تطالب من الحكومة ضرورة اتخاذ موقف صريح بما يحدث في الجزائر[4].

1- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 281.

2- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة، المرجع السابق، ص 152.

3- مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، المرجع السابق، ص 99.

4- جمال قندل: المرجع السابق، ص 84.

وبقيت الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة راسخة في قلوب الليبيين حكومة وشعبا، حيث استضاف الملك إدريس السنوسي وفدا جزائريا يرأسه فرحات عباس * رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير المواصلات عبد الحفيظ بوصوف **، وما بقي راسخا في أذهان الجماهير هي الكلمات المعبرة التي سجلها رئيس الحكومة المؤقتة وهذا نصها: "هنيئا للعروبة بهؤلاء الشعب الجزائري باسم الحكومة المؤقتة تنحني إجلالا واحتراما أمام شهداء ليبيا الأبرار، ونمجد جهود عامليها الأحرار، وندعو لها بالعزة والسعادة تحت رعاية الملك إدريس الأول[1].

وما زاد من تأييد هذا الموقف البطولي في دعم الثورة الجزائرية هو الموقف الإيجابي للشعب الليبي من اختطاف أعضاء الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، بعدما تم التعرض للطائرة في 22 أكتوبر 1956، وتعتبر الحادثة الأولى من نوعها من القرصنة الجوية خلال القرن العشرين[2]، كما لعبت مختلف أطياف الشعب الليبي دورا بارزا في مساندة الثورة الجزائرية من أئمة ورجال صحافة حيث خصص أئمة المساجد جزءا من خطبهم للتنويه ببطولات الشعب الجزائري ومواقفه الخالدة وكذا الدعوة إلى مناصرة الثورة ومدها بالعون المادي والمعنوي[3].

---

* ولد في 1899 من الشخصيات التاريخية التي أقصيت وهمشت غداة الاستقلال مناضل في صفوف حركة الشبان الجزائري، من دعاة الإدماج والمساواة، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ ورئيس الحكومة المؤقتة بين سبتمبر 1958-1961، توفي في 23 ديسمبر 1985، انظر رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص158.

** ولد في 1926 بميلة وزير التسليح والاتصالات العامة، التحق بحزب الشعب الجزائري منذ سن 16 وأصبح إطار في المنظمة الخاصة في 1947 في القطاع القسنطيني، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954، كان من أحد أعضاء مجموعة 22 عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولا عن مشاكل العلاقات والاتصال سنة 1958، توفي في 1980، أنظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص91.

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص157.

2- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، د س، ص ص 94- 95.

3- محمد الصالح صديق: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، د ط، منشورات دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 105.

موقف الحكومة:

اتسمت بالحيادية بين القوى الغربية والدول العربية، وهي سياسة يغلب عليها الطابع التقليدي المحافظ لاسيما تجاه القضايا العربية، ما جعل النظام الملكي الليبي وحكوماته، وهو ما شكل حالة النفور السياسي والتحفظ المتبادل بين مصر وليبيا تحفظ يبرره الساسة الليبيون بالطموح الدائم لدى السلطات المصرية لفرض التعبئة والهيمنة على الدولة الليبية، وهذا يقف عائقا أمام التنسيق العملي لدعم الثورة التحريرية الجزائرية [1]، وبالتالي فإن الحكومة الليبية أخذت بعين الاعتبار علاقاتها الخارجية، وهذا ما يفسر موقفها الأولى تجاه قيام الثورة، وذلك أننا لم نجد لها تصريحا رسميا يؤيد الثورة الجزائرية بعد اندلاعها [2]، وعليه فإن العلاقات مع السلطة الليبية منذ أيام الثورة الأولى وحتى منتصف عام 1956 اتسمت بالسرية التامة وبخضوعها للوساطة المصرية، وارتكزت على تقديم التسهيلات، ففي عام 1954 قدم المسؤولون المصريين والمسؤولون الجزائريين جهودا مضنية من أجل كسب موقف رئيس الحكومة الليبية واللذان يعتمدان على تمركز النظام السياسي للثورة الجزائرية بليبيا أصبح حديث العام والخاص في التجمعات والنوادي يدور حول ما تحققه الثورة الجزائرية من انتصارات، وما يقوم به الاستعمار الفرنسي من أعمال إجرامية، وكان المثقفون والطلبة والأعيان بمثابة السند الدعائي والتعبوي في نشر وتعميم أخبار ثورة الشعب الجزائري، [3] كما قاموا باتصالات مكثفة لإنشاء هيئة تضامنية تهدف إلى مناصرة الكفاح المسلح، كما شكلت لجنة شعبية تضامنية باسم اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري، وكرس أعضاء هذه اللجنة نشاطهم لكسب التضامن المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، تكلفت اللجنة

1- صالح لميش، وعبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 25.

2- محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية، د ط، منشورات دار قرطبة، باب الزوار، الجزائر، 2012، ص ص 177-178.

3- محمد صالح الصديق: المرجع السابق، ص 102.

بتأطير الجماهير الليبية المتعاطفة مع الشعب الجزائري وكان لتأييد الملك إدريس السنوسي * للثورة التحريرية وكذا إنشاء بعثة جبهة التحرير الوطني دافعا قويا لتبلور الشعور الأخوي والتضامن الذي يقدمه الشعب الليبي لإخوانه المناضلين الجزائريين[1].

وقد نظمت أولى المظاهرات التضامنية بطرابلس يوم 18 أكتوبر 1956، تحت شعر "يوم الجزائر"، وخلال الشهر نفسه حدث الاعتداء الثلاثي على مصر، واختطف قادة جبهة التحرير الوطني، حيث عبر الشعب الليبي عن سخطه لاختطاف القادة الجزائريين وقاموا بمظاهرات يوم 24 أكتوبر 1956 جابت شوارع طرابلس هاتفة بسقوط العدو الفرنسي وانتصار ثورة الجزائر، الأمر الذي دفع السلطات الليبية إلى حراسة سفارتي فرنسا وبريطانيا بطرابلس[2]، وإن قوة وحجم تضامن الشعب الليبي أكد على الحكومة الليبية مسايرة حملة التضامن مع القضية الجزائرية ودفعها للتجاوب بتلقائية مع طلبات الثورة الجزائرية والتنسيق معها[3].

مساندة مصر لنفوذها السياسي من بينهم أحمد بن بلة والمسؤولين المصريين جهود كبيرة من أجل كسب موقف رئيس الحكومة الليبية السيد مصطفى بن حليم **، وفي هذ ا

* هو ابن محمد المهدي بن علي السنوسي، ولد يوم 12 مارس 1830، أول ملك للدولة الليبية المتحدة في 24 ديسمبر 1951، عرفت فترة حكمه أوضاع سياسية واقتصادية حرجه ما جعله يرضخ إلى عقد اتفاقيات مع الدول الغربية، وفي 31 أوت 1969 قام انقلاب ضد الملك إدريس، توفي بمدينة القاهرة سنة 1983، أنظر : محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة، د ط، دار الفكر العربي، لبنان، 1948، ص ص 184.

1- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 171-172.

2- فتحي الديب: المصدر السابق، ص279.

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 536.

**- ولد في 29 جانفي1921 بمدينة الإسكندرية بمصر، في سنة 1941 تحصل على شهادة البكالوريا قسم الرياضيات ليدخل بذلك كلية الهندسة، وفي سنة 1950 استدعى من طرف الأمير محمد الإدريس من أجل تنصيبه على رأس الأشغال العامة، أصبح رئيسا للوزراء في 12 أفريل 1954، ومع اندلاع الثورة أصبح من أهم الشخصيات الليبية الداعمة للقضية الجزائرية، أنظر: مصطفى بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، د ط، مطابع الأهرام، مصر، 1992، ص ص 19-36.

الإطار يذكر هذا الأخير أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد فاتحه في مسألة دعم الثورة الجزائرية، وسرح أنه اتفق مع الملك سعود لإمداد الثورة الجزائرية، على أن يقوم رجال الجيش المصري بشراء هذه الأسلحة وإيصالها إلى الحدود الجزائرية عبر ليبيا، لكن ما أثار مصطفي بن حليم ما قاله جمال عبد الناصر، ولكن بالرغم من ذلك فإنه لم يتردد وأنه لا يمكن رفض هذا العمل المجيد[1].

وهذه الإجابة ركزت على البعد التاريخي في شخصية الملك إدريس السنوسي، وأن الحرمة السنوسية وجدت من أجل محاربة الاستعمار الفرنسي والتنصير في شمال إفريقيا، وبالتالي فإن التردد الليبي الرسمي كان مجرد مراوغة سياسية يقابله خطاب رسمي سري يتم بعيدا عن الأنظار وفي أجواء خفية مؤيدا للثورة وداعما لها من طرف الحكومة الليبية والملك إدريس ومختلف الهيئات الرسمية، حيث تجسدت في ما كانت تنشره جريدة طرابلس الغرب من مقالات داعمة للثورة باعتبارها الناطق الرسمي باسم الحكومة الليبية، وما يؤكد لنا مناصرة الملك إدريس[2] للقضية الجزائرية ما ذكره "إبراهيم ماخوس"* بقوله: "للأمانة التاريخية فإن الملك السنوسي كان يتبنى القضية الجزائرية حيث كان يقول لرئيس وزرائه اذهب أنت وتعامل مع الحكومات الأجنبية واترك لي ما يتعلق بالثورة الجزائرية"[3].

ومن هنا لا بد أن نذكر بعض العوامل التي حالت دون إرساء العلاقات الرسمية بين الجزائر وليبيا خلال المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية، والتي نلخصها في النقاط التالية:

1- مصطفي بن حليم: المصدر السابق، ص351.

2- محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص143.

* هو سوري الأصل تخرج من كلية الطب السورية عام 1955، والتحق بالثورة الجزائرية كطبيب جراح، ثم عاد إلى سوريا أين أصبح وزيرا للصحة سنة 1963، ثم وزير خارجية عام 1965، ثم نائب لرئيس مجلس الوزراء من 1966-1968، أنظر: بشير سعدوني: المرجع السابق، ص63.

3- بشير سعدوني: المرجع نفسه، ص ص 63- 64.

✓ توجيه الحكومة الفرنسية تحذيرات وتهديدات ضد أي دولة تبدي تعاطفها مع الثورة الجزائرية، وبالتالي فإن الحكومة الليبية كانت تخشى الاصطدام المباشر مع فرنسا لأنها كانت تسعى إلى استكمال إجلاء القوات الفرنسية من إقليم فزان[1].

✓ كما أن توقيع معاهدة الصداقة بين فرنسا وليبيا في أوت 1955 التي تنص على ضرورة التعاون في قضايا الأمن والدفاع بين البلدين وكذا منح فرنسا بعض الامتيازات في إقليم فزان الذي يقع غرب ليبيا، وبالتالي تتمكن القوات الفرنسية من مراقبة الحدود الليبية الجزائرية.

✓ وإلى جانب ذلك كانت قيادة الثورة غير مهتمة في هذه المرحلة بإرساء العلاقات السياسية وكسب الموقف الرسمي للملك بقدر ما اهتمت بإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، ولعل ذلك يرجع إلى الدعاية التي كانت تطال الملك وتصفه بالضعف والتعاون مع الدول الاستعمارية.

✓ كما أن الحكومة الليبية كانت تخشى من الضغط الغربي "الأنجلو–أمركي" حيث أبدى تعاطفا غير محدود ومساندة تامة لحليفتهم فرنسا، وبالتالي فإن ليبيا لم تكن تملك القوة التي تمكنها من مواجهة دولة كبرى مثل فرنسا[2].

وهكذا يبدو أن الثورة الجزائرية وجدت تجاوبا حكوميا وشعبيا لدعم كفاحها خاصة في مجال الإمداد ونقل السلاح، وهي المهمة السياسية التي ستوجه العلاقات مع ليبيا في رسم السياسة التضامنية مع الجزائر، وأظهر الملك والحكومة والمسؤولون فضلا عن الجماهير الواسعة تجندهم لخدمة الثورة الجزائرية وتسهيل نشاطاتها العسكرية في ليبيا، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية ارتبطت مع المسؤولين الليبيين بعلاقات سرية، وما لبث أن أخذت هذه العلاقات مجراها الطبيعي التضامني[3]، وإن موقف ليبيا حكومة وشعبا المساند لكفاح الشعب الجزائري قدم دعما ماديا ومعنويا معتبرا لصالح الثورة التحريرية على مختلف الأصعدة، لذا

1– عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 127.

2– بشير سعدوني: المرجع السابق، ص62 .

3– عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة ج 2، المرجع السابق، ص 141.

اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن تضامن الشعب الليبي الفعال هو نموذج مثالي لما يجب أن يكون عليه التضامن العربي الحفيف مع القضايا القومية[1].

1- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص176.

المبحث الثالث: موقف المغرب من الثورة الجزائرية.

لقد شكل المغرب الأقصى موقعا استراتيجيا هاما للثورة الجزائرية وذلك لحكم الجوار الجغرافي وجهود التنسيق السياسي والعسكري وهكذا ما سمح للثوار الجزائريين بالمنطقة الخامسة من اعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبي، كما أن حزب الاستقلال المغربي أكّد عن مساندته للثورة عن لسان زعيمه علال الفاسي* هذا الأخير تبنى فكرة وحدة الكفاح المغربي الجزائري، وكانت له اتصالات وتنسيق مع قادة جيش وجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من قادة الحركة الوطنية المغربية لم تكن تعبر عن واقع ما يخص الوضع الداخلي للمغرب الأقصى وإنما تعبر عن تحفظ المغرب ومواصلة دعمها للثورة الجزائرية، وبذلك استمرت العلاقات بين جيش التحرير الوطني وقادة المقاومة المغربية. وقد أعلن عبد الكريم الخطابي** مباركته للثورة الجزائرية، داعيا المقاومة المغربية مواصلة الكفاح ومآزرة الجزائريين، وكان يرى في قبول الملك الخامس لاتفاقية (اكس- البيان) لغة لكفاح شعوب المغرب، و أنه لا يمكن أن تنتصر الجزائر وأن تستقل إلا بشمولية الكفاح المسلح كامل الشمال الإفريقي، وإزاحة محمد الخامس عن عرش المغرب الأقصى، وكان هذا الموقف يثير حماس المغاربة في دعم ومساندة القضية الجزائرية.[1]

كما أن الخلافات الحدودية الناتجة عن الطموحات التي كانت ترمي لتأسيس مملكة مغربية كبرى تشمل أجزاء من الحدود الجزائرية المغربية، والخلافات الموجودة في الطبيعة السياسية للحركة الاستقلالية في كل من المغرب والجزائر جعلت الانتماء الحضاري

---

* ولد بمدينة فاس، ودرس بجامعة القرويين، تزعم كتلة العمل الوطني، ثم حزب الاستقلال وساهم في توحيد الكفاح الوطني المغاربي، أشرف على توجيه جيش التحرير المغربي بالجنوب والدعوة لمواصلة تحرير الأراضي المغربية 1910 – 1974، أنظر: أحمد عبيد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية الجزائر- تونس- المغرب، د ط، د س، ص 250.

** 1882- 1963: ولد بأغادير بالريف المغربي، اكتسب خبرة في ميدان مقاومة المخططات الاستعمارية، نفي إلى جزيرة لارينيون في المحيط الهادي وظل هناك حتى سنة 1947، استقر بالقاهرة ليساهم في تنشيط الحركة السياسية المغاربية، ترأس لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة 1947- 1956، أنظر: أبو عمران الشيخ: معجم مشاهير المغاربة، د ط، منشورات دحلب، 2007، ص 157.

1- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص 130-133.

والمصير المشترك للشعبين المغربي والجزائري كلها عوامل شكلت جدارا في مواجهة التواجد الاستعماري بالمنطقة ففي الوقت الذي كانت فيه حرب التحرير في أصعب مراحلها شكل المغرب في سنة 1958 لجنة للتفاوض مع الاستعمار من اجل رسم الحدود المغربية الجزائرية، فهذا السلوك يعبر عن مواقف الحكومة المغربية العلنية المتمثلة في مناصرة الأهداف الوطنية السامية لحرب التحرير الوطني بما فيها وحدة التراب الوطني الجزائري كما كان لمحمد الخامس دور جد فعال في التفاعل مع القضية الجزائرية و يعود ذلك للتجربة التي عايشها من طرف الاحتلال الفرنسي بما في ذلك نزعه من العرش ونفيه في 20 أوت 1953 وبعد عودته في 1956 أكد موقفه الايجابي لحرب التحرير الجزائرية بقوله: "إننا لا نستطيع الاستمرار في احترازنا الحالي إن لم يحل المشكل الجزائري ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والاستقلال".[1]

غير أن السلطات الفرنسية المتواصلة كانت تهدف إلى تعكير صفو العلاقات بين البلدين، كما كانت تفلح في إيجاد حالة من الإضرابات أحيانا في العلاقات المغربية الجزائرية، فبالرغم منكل هذا إلا أن المغرب الأقصى سرعان ما يعود داعما بعد مساع يقوم بها لإزالة سوء التفاهم الذي أحدثته فرنسا، لكي تتحسن العلاقات، ولعل ذلك يعود أساسا إلى عدة عوامل منها:[2]

أ. التفاعل الشعبي المغربي مع القضية الجزائرية والذي كان بمثابة ورقة ضغط في يد الثورة الجزائرية على السلطات المغربية.

ب. معاناة السلطان محمد نفسه من ظلم واضطهاد، وقهر الفرنسيين لمدة طويلة، هذا ما جعله يشعر بمعاناة الشعب الجزائري شعورا حقيقيا.

1- بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1984، ص ص 103 - 105.

2- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 58.

ج. تأكد كل المسؤولين المغاربة من أي فشل قد يصيب الثورة الجزائرية سوف ينعكس سلبا على المغرب نفسه.

وعليه فالمغرب الأقصى قد اتسم منذ بداية الثورة بتأييدها ودعمها تارة سرا وتارة علانية، وقد تجلى ذلك في أقوال وتصريحات وممارسات الملك، وأعضاء الحكومات وأعضاء الأحزاب السياسية وحزب الاستقلال أمثال علال الفاسي.[1]

وتشير مجمل المصادر أن العسكريين والمستوطنين هم الذين خططوا لعملية قنص الطائرة المغربية التي كانت تقل الزعماء الجزائريين، حيث تتبعت أجهزة المخابرات في الرباط وباريس تحركات القادة الجزائريين وقررت توقيفهم في الجو واعتقالهم وذلك لتوجيه ضربة قاسية للثورة الجزائرية وطلبت السلطات العسكرية الفرنسية في وهران من قائد الطائرة الفرنسي الهبوط في وهران ولكنه اظهر رفضه لذلك في بادئ الأمر، وأثناء اقترابه من الأجواء الجزائرية أجبرته الطائرات العسكرية على النزول في مدينة الجزائر، وهكذا تمت عملية القرصنة في الجو، واعتقل الزعماء الأربعة ومستشارهم مصطفى الأشرف.[2]

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر ويرجع ذلك إلى الموقع الهام وقرب المسافة إضافة إلى التاريخ المشترك من لغة ودين وعادات وتقاليد... وبالتالي فقد لعبت هذه العوامل دورا كبيرا في نفسية المجتمع المغربي الذي راح حكومة وشعبا يتضامن مع الثورة والشعب الجزائري، وما يدل على هذا التضامن مطالبة المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة في عام 1955 بوضع حد للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري . كما أكد موقف المغرب الأقصى حكومة وشعبا الرافض للطرح الاستعماري القائل بان الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، فضغط الثورة المستمر على السلطة الاستعمارية الفرنسية ما بين 1945 و1956 وضغط الحركة الوطنية

1- بشير سعدوني: المرجع السابق، ص 58.

2- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، د ط، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص 325.

المغربية أدى بالاحتلال الفرنسي إلى ضرورة الاعتراف باستقلال المغرب الأقصى الشقيق في عام 1956[1].

وانطلاقا من الموقف الرسمي المغربي لإيجاد حل للقضية الجزائرية بادرت الصحافة المغربية إلى التعبير عن موقفها المؤيد لقضية الشعب الجزائري وثورته المجيدة، كما أكدت على ضرورة دعمه حتى يصل إلى الهدف المنشود إلا وهو الاستقلال الكامل الذي سيأتي وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة، في 15 سبتمبر 1956 ألقى الملك المغربي محمد الخامس خطابا بمدينة وجدة الحدودية أكد فيه على معاناة الشعب المغربي العربي من سياسة المستعمر، مؤكدا خاصة على الوضع الذي يعني منه الشعب الجزائري هذا من جهة ومن جهة أخرى أكد على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية ومما جاء في هذا الخطاب ما يلي: "إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا وفرنسا"، [2] وبهذا كان دعم المغرب للثورة الجزائرية صفعة قوية بالنسبة لفرنسا خاصة أن هذه الأخيرة كانت تتوقع وقوف المغرب الأقصى إلى جانبها، لذا كان ردها سريع فبعد شهر واحد من ذلك الخطاب قامت باختطاف الطائرة التي كان على متنها قادة الثورة من جبهة التحرير الوطني الذين كانوا في طريقهم إلى تونس لعقد ندوة خاصة بالسلام[3].

كما أننا لا ننسى جهود التنسيق السياسي والجوار الجغرافي بين الجزائر والمغرب الأقصى، حيث شكل هذا الأخير موقعا استراتيجيا للثورة الجزائرية من خلال وضعية الكفاح المشترك وطول الواجهة الحدودية مما سمح للثوار الجزائريين بالمنطقة الخامسة خاصة من اعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبي، كما أن حزب الاستقلال المغربي أكد على مساندته للثورة الجزائرية، وكان ذلك على لسان زعيمه علال الفاسي، هذا الأخير كانت له اتصالات وتنسيق مع قادة جيش التحرير الوطني بالقاهرة، وتبنى فكرة وحدة الكفاح

1- مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص ص 155-158.

2- مبارك الميلي: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 69.

3- مريم صغير: المرجع نفسه، ص 159.

المغربي قبل أن يتحقق الاستقلال، ومن جهة أخرى أعلن عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب مباركته للثورة الجزائرية ورفضه لما آلت إليه الاتصالات الفرنسية المغربية داعيا للمقاومة المغربية لمواجهة الكفاح ومساندة الإخوة الجزائريين.[1]

كما لقيت الثورة الجزائرية تأييدا مطلقا من كافة الدول العربية، رغم ما تعرضت له هذه الدول من تحرشات من طرف فرنسا التي حشدت كل قواتها للنيل من العالم العربي [2]، ورغم التردد الذي أصاب ذلك التأييد في بادئ الأمر إلا أنها وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية، وهذا ما يؤكده مولود قاسم نايت بلقاسم بقوله: " إنه لا نكاد نجد آو نلمس ردود فعل علنية ايجابية بسبب ما أحاطته فرنسا ب أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، إلا أن تلك الردود تغيرت فيما بعد لتتحول إلى مواقف واضحة، المهم أنها اعترفت بحق الجزائر في الاستقلال."[3] حيث كان للشعب المغربي دورا ايجابيا في تضامنه مع القضية الجزائرية، ويظهر ذلك جليا في أكثر من موقف، فباختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة الجزائريين توالت الاحتجاجات المغربية ضد العملية الإجرامية التي مرت بها فرنسا فبعد استقلال المغرب شهد نزوحا كبيرا للاجئين للجزائريين الفارين من القمع الفرنسي، حيث وصل عددهم سنة 1958 حوالي 350 ألف لاجئ معظمهم أطفال ونساء، فاستعان المغرب بهيئة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإنسانية لتقديم مساعداتها للاجئين وكانت مساعدات الصليب الأحمر بالمغرب جد معتبرة مقارنة بتونس، وقدمت الكثير من المرات لممثلي جبهة التحرير الوطني بالمغرب كميات هامة من الأدوية والمساعدات.[4]

1- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 129-131.

2- أحمد نبيل بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي في تحرير الجزائر، ط 1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990، ص 181.

3- مولود قاسم نايت قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 90.

4- عبد الله مقلاتي وصالح لميش: سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 234.

- كان للثورة الجزائرية صداها في الجزائر بصفة خاصة والعالم بصفة عامة فقد استقبلت البلدان الثلاث الشقيقة من الفاتح نوفمبر حيث ساهم في استقلال البلدان الشقيقة ووجدت الجزائر في كفاحها متنفسا فيها وسندا لديها.[1] حيث لقيت الثورة الجزائرية تضامنا من طرف الحكومة والشعب المغربي، وقد كان ذلك نابعا من قرب المسافة بين المغرب والجزائر، إضافة إلى التاريخ المشترك وبناء على هذه الاعتبارات قام الشعب الجزائري مع الشعب المغربي إثر عزل السلطان محمد الخامس، حيث خرج الشعب الجزائري في مظاهرات ومسيرات عبر المدن والقرى الجزائرية في 20 أوت 1955 احتجاجا وتضامنا مع الشعب المغربي وملكه الشرعي الذي إنجر عنها استشهاد عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ، في نفس الوقت كثف جيش التحرير الجزائري والمغربي العمليات العسكرية والفدائية في الجزائر والمغرب في وحدة التنسيق ضد الفرنسيين، إذ كان الشعب الجزائري يرى أن محمد الخامس رمز الإخلاص والتضحية والفداء والوحدة المغاربية.[2] ويرى عبد الكريم الخطابي أنه لا يمكن أن تنتصر الجزائر وأن تستقل إلا إذا شملت الثورة كامل الشمال الإفريقي وأخذت قيادة الثورة زمام الحكم وحزب الاستقلال والحكومة المغربية إلى إيقاف القتال و أبدت عناصر المقاومة وجيش التحرير المغربي تحفظاتها وأكدت دعمها للثورة الجزائرية بواسطة الأقطار الثلاثة.[3] وإذا كانت الحركات الوطنية المغاربية لم تتمكن لجملة من المعطيات من الالتحام ببعضها البعض وتعميم العمل الثوري على مستوى منطقة المغرب العربي، فإن ذلك لم يحل دون مواصلة التنسيق والتضامن اللذين فرضهما التفاعل الشعبي في المغرب مع الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني التي أعلنت منذ انطلاقتها عن بعدها المغاربي وعبرت عنه من خلال الاتصالات السرية بين الجبهة والحكومة الفرنسية كما لا ننسى مساعي الملك محمد الخامس الرامية للتوسط بين الثوار

1- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 155.

2 - مولود قاسم نايت قاسم: المصدر السابق، ص 246.

3- محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، الذاكرة، العدد3، 1955، ص 135.

الجزائريين وفرنسا لإيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية وهذا من خلال التضامن المطلق للمغاربة والدعم اللامحدود الرسمي والشعبي، [1] وقد تكرس التضامن الشعبي في المغرب بأشكال مختلفة ساهم فيها الموقف الرسمي والسياسي، إذ كان تعاطف الملك محمد الخامس مع القضية الجزائرية يدفع للتضامن مع الشعب الجزائري وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية خاصة في المناسبات الثورية وخلال أيام التضامن مع الجزائر.[2]

ولقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية الهامة، ولقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج وهو ما عبر عنه مرة أخرى كذلك العاهل المغربي محمد الخامس بقوله: "إننا لا نستطيع الاستمرار في احترازنا الحالي إن لم يحل المشكل الجزائري ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، وكل ما يمس الجزائر يحدث صدى عميقا بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة".

كما كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 لعدة اعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بينها وبين الجزائر إلى جانب التاريخ المشترك من لغة ودين ولقد تجلى ذلك في مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة السيد أحمد بلفريج* بوضع حد للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، كما أكد موقف المغرب الأقصى حكومة وشعبا الرافض للطرح الاستعماري القائل بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، معتبرا ذلك ضربا من

1- الملك محمد السادس: ندوة فكرية دولية، جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، الرباط، قاعة أحمد بلافريج، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، 2005، ص ص 34-35.

2- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص151.

* ولد عام 1908 بالرباط، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، شارك في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، كما أسس مجلة الغرب، وشارك في أعمال لجنة العمل المراكشية، وفي سنة 1944، كان من المؤسسين لحزب الاستقلال المغربي، توفي سنة 1990، أنظر: قاضي هشام: الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، د ط ، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 230.

الخيال لا يسعها إلا أن تنهار أمام حقيقة القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري [1]. كما لعب الضغط الجماهيري الدور الأساسي في التأثير على الحكومة المغربية لاتخاذ هذا الموقف، وكان للملك محمد الخامس *دور خاص ومتميز في التفاعل مع القضية الجزائرية بسبب أساسي وهو التجربة المريرة التي عايشها شخصيا من طرف الاستعمار الفرنسي، حيث أكد أن الجزائر لا تزال في محور المشاغلة، وأن الشعب المغربي المتضامن مع أخيه الشعب الجزائري[2].

ونتيجة لهذا الدعم والتأييد الكبيرين الذي أبداه المغرب ملكا وشعبا، فإن المغرب كباقي البلدان المغاربية المجاورة للجزائر، وأن القاعدة الغربية لعبت دورا بارزا في تجاوز الركود الذي ميز النشاط الثوري منذ الانطلاقة، فلقد أكد الشعب المغربي تضامنه الفعال مع القضية الجزائرية التي كانت تجد صدى واسعا بين أوساطه، وكان يعبر عن موقفه المساند للثورة الجزائرية مدفوعا بشعور أخوي وإحساس عميق بالمصير المشترك [3]، وأن ما تقدمه من دعم للثورة الجزائرية أساسي وضروري لعمر هذه الثورة واستمراريتها[4].

وهنا يمكن القول أن الشعب المغربي كانت له مواقف إيجابية اتجاه الثورة الجزائرية، حيث كان لأحداث الثورة الجزائرية الأثر البالغ والفعال في تحديد وتغيير المواقف على المستوى الخارجي، خاصة على مستوى المغرب العربي، وهذا ما أدى إلى استمرار الثورة الجزائرية[5].

1- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 155- 165.

* ولد في 1909، تولى العرش بعد تنازل والده عليه في 18 نوفمبر 1927، حاول التفاوض عدة مرات حول مستقبل الانتداب على المغرب، وفي 18 نوفمبر 1955 بدأ رحلة المفاوضات مع الفرنسيين الذين نفوه إلى جزيرة كورسيكا، والتي توجت بالاستقلال ليواصل حكم المغرب إلى غاية وفاته سنة 1961، أنظر: لزهر بديدة: المرجع السابق، ص255.

2- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص ص 104- 105.

3- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية ج2، المرجع السابق، ص161.

4- مريم الصغير: المرجع نفسه، ص174.

5- إسماعيل دبش: المرجع نفسه ، ص106 .

الفصل الثاني:

علاقات الثورة بالدول المغاربية

المبحث الأول: العلاقات السياسية والعسكرية مع تونس:

على المستوى السياسي: لقد حظيت العلاقات السياسية الجزائرية التونسية بمكانة هامة لدى التونسيين من حيث الاهتمام السياسي وحجم التضامن الشعبي، ويرجع ذلك إلى تواجد الصلات السياسية والاجتماعية بين القطرين وكذلك إلى الجوار، لهذا اعتمدت الثورة الجزائرية على الواجهة التونسية كمنطلق لتركز القواعد الخلفية والنشاطات السياسية [1]، فبحكم العلاقات المتينة التي ربطت الشعبين الشقيقين شكلت كفاح البلدين ضد الاستعمار بكثير من مظاهر التضامن والتآزر تجسدت أسمى معانيها في مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية، ومشاركة التونسيين في الثورة الجزائرية، وقد كانت تتواجد بتونس جالية جزائرية معتبرة أكدت حضورها السياسي وبهما تكونت العلاقات التونسية الداعمة للثورة الجزائرية[2].

فقد عبرت تونس عن موقفها بشكل صريح وعلني، وكان للرئيس بورقيبة تصريحات كثيرة في هذا الشأن، ففي خطاب ألقاه يوم 19 أفريل 1956 بأن استقلال تونس بدون الجزائر يعتبر ناقصا وأن الوضع في الجزائر مقلق بسبب تزايد القمع الفرنسي للشعب الجزائري مما يؤثر سلبا على العلاقات التونسية الفرنسية ولهذا صرح بأنه يبذل كل ما في وسعه على إيجاد الحلول السلمية[3]، وكذلك في خطاب له ألقاه يوم 20 أكتوبر 1956 قال: إن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وأن على فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط بتونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر[4].

1- عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 4، مركز البحوث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، 1999، ص ص 142-143.

2- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954-1962، مجلة المصادر، العدد 19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009، ص ص 186-187.

3 -كريم مقنوش: موقف تونس وفرنسا من نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس، مجلة المصادر، العدد 26، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، د س، ص ص 223-224.

4- عبد الرحمان عمار: الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية 1954-1956، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2011، ص 111.

حيث دعا الرئيس بورقيبة للتعاون بين أقطار الشمال الإفريقي الثلاث (المغرب، الجزائر، تونس) وإيجاد تسوية للقضية الجزائرية وقد توالت الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس بالتحضير لعقد ندوة في تونس يوم 23 أكتوبر 1956 إلا أن ثقة بورقيبة والملك محمد الخامس في فرنسا وثقة زعماء جبهة التحرير الوطني كانت نتيجتها القرصنة الجوية للطائرة وهو الأمر الذي أدى إلى تضامن تونس أكثر معا القضية الجزائرية.[1]

كما جاء تأكيد الرئيس بورقيبة على أن استقلال الجزائر حقيقة وليس ضربا من الخيال وأنها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي حيث قال: «إننا نريد تدعيم صفوفنا أن نجعل بهذا المغرب قوة لها وزنها بين الدول»[2].

وفي خطاب له يوم إن تونس المستقلة تتألم من الحرب القاسية المسلطة على الشعب الجزائري وسوف تبذل الحكومة كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية[3].

ولقد تجلى الدعم السياسي الذي قامت به الحكومة التونسية تجاه الثورة في قيام السلطات التونسية بدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية والشعبية لكسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي.[4]

ولقد واصل الرئيس بورقيبة جهوده لإقناع الرأي العام الفرنسي بجدوى التفاوض وإيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية، لكن هذه المساعي لم تغير من الموقف الفرنسي الذي واصل انتهاكه للتراب الجزائري.[5]

1- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص133.

2- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 85.

3- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 34-35.

4 - عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، د ط، سلسلة المشاريع للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 52 .

5- محمد لطفي الشابي: الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، تونس، د س، ص 05.

وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين وممثلي جبهة التحرير الوطني، ففي 29 ماي 1956 عقد اجتماع مشرك بين أعضاء من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، ومكتب التنسيق لجبهة التحرير الوطني الذي حضره كل من عبد الله بلهوشات* ممثلا عن جبهة التحرير ووزير الداخلية الطيب المهري للبحث في كيفية ضبط الترتيبات لعلمية إنزال السلاح على السواحل التونسية وتوجيهها إلى الحدود[1].

في حين واصلت تونس كفاحها إلى جانب الثورة الجزائرية حتى يتحقق الاستقلال التام لتونس والجزائر وذلك من خلال الإضرابات والاجتماعات والمظاهرات[2].

1 – **الإضرابات:** اتسعت الحركات الإضرابية للطبقة العمالية في تونس بعد إمعان السلطات الفرنسية في سياستها، وحدثت زيادة في هذه الإضرابات التي تميزت بعناد فائق وكثيرا ما كانت تؤدي هذه الاحتكاكات إلى إراقة الدماء، وهذا ما حدث في إضراب عمال مناجم الفسفورية، ولم تنقطع هذه الإضرابات والتظاهرات التي قادتها الحركة الوطنية التونسية للضغط على السلطات الفرنسية.

فهذه الإضرابات كانت تشكل نوعا منا التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية، ولهذا السبب أعلن المساجين السياسيين التونسيين إضراب جوع لمدة 24 ساعة لمدة 24 ساعة يوم 05 جويلية 1956، وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين شهدت العاصمة التونسية إضرابا عن العمل يوم 23 أكتوبر 1956، ووجهت برقيات إلى رئاسة الحكومة تؤكد رغبة الشعب التونسي في استئناف الكفاح القومي تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق التي ناضل من أجلها التونسيون وزعماء الحركة الوطنية.[3]

---

* من مواليد 1923، ضابط صف في الجيش الفرنسي التحق بجيش التحرير، عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957، اعتقل سنة 1958 بأمر من الحكومة المؤقتة بتهمة التآمر ضدها فيما يعرف بقضية لعموري، أفرج عنه سنة 1960، عضو مجلس الثورة ومفتش الجيش الوطني الشعبي في ماي 1979عضو في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني أثناء المؤتمر الرابع في فيفري 1979، نائب وزير الدفاع في جويلية سنة 1980، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص ص 118–119.

1– محمد لطفي الشابي: المرجع السابق، ص 07.

2– كريم مقنوش: المرجع السابق، ص ص 227–228.

3– غيلان سميرطه التكريني: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربية 1914–1939، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13، ص ص 193–195.

2 -**الاجتماعات:** هذه الأخيرة كانت تهدف إلى تنوير الرأي العام والجماهير وتحسيسهم بالقضية الجزائرية، فإثر اعتقال القادة الجزائريين عقد ممثلو المنظمات القومية اجتماعا شارك فيه الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة، والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، وأصدر بيانا يشهرون فيه بعمل السلطات الفرنسية الخارجين عن القانون الدول، وذلك بإلقاء القبض غدرا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر السلم والمفاوضة[1].

3 -**المظاهرات:** هي شكل من أشكال التأييد للشعب الجزائري والتنديد بالاستعمار الفرنسي، فقد انتظمت يوم 22 مارس 1956 مظاهرات سلمية ضمت جماهير غفيرة تهتف بأصوات عالية تحيا الجزائر حرة مستقلة وكانت الأعلام التونسية والجزائرية ترفرف بين أيدي الجماهير المنادية باستقلال الجزائر[2].

ومما يلفت الانتباه في الدور التونسي المؤيد للثورة أن سياسة بورقيبة التي اعتمدت على الدعم السياسي للجزائر من خلال المؤتمرات الإقليمية والتي من أهمها:

- مؤتمر المهدية: انعقد ت ندوة المهدية بتونس أيام 17-18-19-20 جوان 1958، وكانت جلساتها برئاسة فرحات عباس لتنفيذ قرارات مؤتمر طنجة، وقد حضره العديد من السادة التونسيين* وكذلك المغاربة** أما عن الجانب الجزائري فقد مثل جبهة التحرير الوطني كل من السادة*** وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ونظرا لكون الثورة الجزائرية كانت النقطة الأساسية والمحور الرئيسي للقاءات الإخوة المغاربة، وهو الأمر الذي حصل في مؤتمر طنجة وقد تضمن جدول الأعمال ما يلي:
  - تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة.

1- حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 344.

2- حبيب حسن اللولب، المرجع نفسه، ص370.

* الباهي الأدغم، الصادق المقدم، الطيب الهيوي، أحمد التليلي، عبد المجيد شاكر.

** أحمد بلافريج، عبد الرحيم بوعبيد.

*** كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الرائد قاسي، أحمد فرنسيس، أيت حسين.

- دعم الثورة الجزائرية.
- جلاء قوات الاستعمار الفرنسي من منطقة المغرب العربي.[1]
- الموقف المشترك في الأمم المتحدة.
- دراسة إقامة الهياكل المقترحة في مؤتمر طنجة.
- الأمانة الدائمة والمجلس الاستشاري.[2]

وإذا كانت أهمية المؤتمر تتمثل في مشاركة الوفد الجزائري فإن اللقاء الثلاثي انتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى خاصة قضية تشكيل المجلس الاستشاري والمكتب الدائم[3].

وعقدت الأمانة الدائمة اجتماعيين: المرة الأولى في تونس من 30 أوت إلى 01 سبتمبر 1958، والمرة الثانية في الرباط من 15 إلى 17 أكتوبر 1958، واللجنة الاستشارية لم تر النور أبدا[4].

إضافة إلى رفض سياسة الإدماج وهذه السياسة التي رفضتها جبهة التحرير الوطني واعتبار استقلال الجزائر هو الحل الوحيد للنزاع الفرنسي الجزائري، وإزاء هذا المسعى الجزائري عقدت الكتابة الدائمة للمغرب العربي اجتماعا في مقر الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي في أواخر شهر أوت 1958[5].

1 –مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955–1962، المرجع السابق، ص 70.

2–محمد بلقاسم: المغرب العربي فكرة وواقعا، المصدر السابق، ص ص 350–351.

3– مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962، المرجع السابق، ص 141.

4– محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، د ط، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981، ص 117.

5– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص ص 259–260.

على المستوى العسكري:

الإمداد في المجال العسكري: مثلت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إليها، حيث كانت الحدود التونسية الجزائرية من أهم معابر المجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من ليبيا وتونس الشقيقتين[1]، إضافة إلى فتح حدودهما أمام جيش التحرير والسماح له بإقامة مخازن تجميع الأسلحة والذخيرة على أراضيها، هذا فضلا عن التحاق الكثير من التونسيين بصفوف الثورة الجزائرية خاصة بعد توقيع اتفاقية* تسليم السلاح في تونس، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين المعنيين وممثلي جبهة التحرير الوطني.

حيث أشار التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 06 جوان 1956 إلى ذلك الاجتماع المنعقد في 29–30 ماي 1956 على مستوى المكتب السياسي للجبهة الوطنية الجزائرية بتونس، لإنزال الأسلحة على السواحل التونسية الآتية من ليبيا وإيطاليا والتي أشرف عليها عبد الجليل المهري، كما عمل على تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح انطلاقا من ميناء جنوة الإيطالي[2].

كما لا ننسى أهمية الموقع الجغرافي لتونس الذي كان يمثل قاعدة إستراتيجية حيوية لجيش التحرير الوطني من حيث التمركز والتدريب والتخطيط للعمليات العسكرية والهجمات، وبهذا فتونس مثلت قاعدة لوجيستية مهمة في ثورة التحرير، وقدمت كل التسهيلات الممكنة

1– أنظر الملحق رقم01: يبين خريطة مرور الأسلحة والقواعد الخلفية في تونس.

*– وقعت هذه الاتفاقية في أواخر شهر ديسمبر 1954، بين السلطات الفرنسية وحكومة الطاهر بن عمار يؤيده في ذلك بورقيبة، أنظر: عميرة عيلة الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط 2، المغاربية للطبع والنشر والإشهار، تونس، 2011، ص 167.

2– محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، تر: أحمد الخطيب، د ط، دار الرائد للكتاب، باتنة، 1986، ص 32.

وجميع المستلزمات التي يحتاجوها جيش التحرير من أسلحة وعتاد في الداخل، كما قدمت الحكومة التونسية إلى جيش التحرير خمس شحنات عسكرية كهدايا لتسهيل نقل المؤن[1].

فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية لم تجعل تونس فرقا بين ترابها والتراب الجزائري، ففي عام 1957 تم إنشاء قاعدة عسكرية لجيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية الشرقية وذلك بهدف تأمين وصول الأسلحة إلى الثورة، وفي 22 جانفي 1957 انتقل كل من لمين دباغين وتوقيف المدني من ليبيا إلى تونس لمقابلة الدكتور الصادق مقدم، وأمضوا اتفاقا وأهم ما نص عليه هذا الاتفاق هو أن الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة إلى داخل الثورة الجزائرية[2].

كما تم الاتفاق مع صالح بن يوسف على تزويد المكافحين التونسيين ببعض احتياجاتهم باعتبارهم سيشاركون في عملية التهريب عبر تونس من جهة ولدعم قدراتهم على الاستمرار في المقاومة الشعبية من جهة أخرى، وتمت التحضيرات بصورة سرية للبدء في تنفيذ عملية التهريب وذلك من خلال صرف السلاح والذخيرة في المخازن وتعبئتها في صناديق صغيرة الحجم لسهولة وسرعة نقلها[3].

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته تونس في التموين بالسلاح على الجهة الشرقية وبالضبط في المناطق المجاورة بتونس، سواء في تالة أو القصرين، وبالتالي فتونس كانت من القواعد الخلفية للثورة التي من خلال أراضيها كانت تتدفق الأسلحة للجزائر، كما ستكون أراضيها مركزا لجيش الحدود[4].

ومن أهم هذه المراكز نجد:

1- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة، د ط، طاكسيوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 217.
2- سعيدي وهيبة: المرجع السابق، ص 77.
3- فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 63-64.
4- بوبكر حفظ الله: المرجع نفسه، ص 214.

- مركز ملاق: الذي يعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني بتونس، وهو خاص بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة.
- مركز الزيتون: وهو عبارة عن ثلاثة مراكز صغيرة استغلت للتدريب العسكري وتخزين الأسلحة الحربية والمؤونة.
- مركز حمام سيالة: خصص هذا المركز للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني، وانطلاقا من هذه المخازن كان يتم نقل وتهريب السلاح والذخيرة نحو الثورة الجزائرية بواسطة الجمال والبغال وأحيانا عن طريق سيارات الحرس والجيش الوطنيين التونسيين[1].

إلى جانب طريق جزيرة جربة على السواحل التونسية بواسطة استعمال الزوارق الصغيرة، وطريق زوارة في ليبيا ومن هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات ثم يمر عبر الأراضي التونسية في اتجاهين: بوسائل مختلفة إلى بلدة سوق أهراس، بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه ولاية الأوراس، وكذلك طريق مصر ليبيا إلى تونس بواسطة الشاحنات ومن هناك يهرب عبر الجبال من الصحراء بعد غلق ممر سوق أهراس[2].

بحيث كانت الولاية الثانية على حدود تونس تشكل مع منطقة عنابة وقالمة معبرا مثاليا وهو مناسب لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وتحركات الجنود وكتائب الإيصال إلى المناطق وخاصة المنطقة الخامسة عبر الجنوب التونسي نحو الأوراس (الواد والجرف) بواسطة أحمد بوزبيد* المكلف بهذا الإيصال بالتعاون مع محساس، ففي مارس 1957،

1- موسم عبد الحفيظ: الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، Hafidporsay@ hot mail.fm، ص11.

2- مراد صديقي: الثورة الجزائرية: عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 49.

* ولد بمدينة المرداس قرب عنابة، التحق مبكرا بالنضال في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بجانب الطيب بلحروف، انخرط في المنظمة الخاصة، ألقي عليه القبض في سنة 1950، وأطلق سراحه في أفريل 1950، سقط شهيدا في ميدان الشرف أثناء معركة الجرف من 6-8 أفريل 1956، أنظر: عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير، شهادتي...، ط2، مطبعة الديوان، 2007، ص 31.

وصل العقيد عمر أو عمران إلى تونس بتعيين من لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند وصولهم إلى تونس لاحظوا تناقضات كانت سائدة وأدركوا سريعا أنه لا بد من انتهاج طرق أخرى لضمان أحسن فعالية في تموين الثورة بالسلاح وإقامة هياكل وقيادة موحدة في تونس[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن العلاقات السياسية والعسكرية بين تونس والجزائر لم تكن خيارا ظرفيا بل استراتيجيا بين البلدين الشقيقين ومتطلبات الكفاح المشترك ضد الاستعمار[2].

فتونس تقدمت في مسيراتها النضالية والثورية للجزائر منذ البداية بحكم احتكاك الجزائريين بالقاعدة التونسية، وهذا ما أكد أن كفاح الشعبين التونسي والجزائري هو كفاح موحد[3].

1- عبد المجيد بوزبيد: المرجع السابق، ص ص 30-35.

2- عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص29.

3- الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، د ط، دار الأمة ، الجزائر 2012، ص ص 166-167.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والعسكرية مع ليبيا:

على المستوى السياسي: كان الانخراط الليبي الرسمي في النضال السياسي الجزائري إبان الثورة متأخرا نسبيا ولعل ذلك يرجع إلى حرص القيادة الليبية على تحقيق الجلاء الفرنسي مع الأخذ بعين الاعتبار الحوادث السياسية في فرنسا بليبيا وتطبيقها في الجزائر[1].

فبعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية أجهزت السلطات الليبية في دعمها ومساندتها للقضية الجزائرية وأظهرت احتضانها للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني، وذلك تكريسا لموقف الملك المؤيد للجزائريين في كفاحهم الشرعي، ودعوة الشخصيات السياسية والنقابية لاتخاذ موقف صريح من الثورة الجزائرية[2].

وكانت مواقفها وعلاقاتها متميزة وإيجابية تجاه الثورة الجزائرية ترسخت مع توطد الاتصالات الأولى للمسؤولين الجزائريين مع النظام الليبي خاصة في النصف الثاني من عام 1956م، وذلك من تأييدها المباشر لقضية استقلال الشعب الجزائري، فقد توسع النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني، وبليبيا منذ جوان 1957 وهو تاريخ إنشاء مكتب بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا كهيئة سياسية تنهض بالشؤون والمصالح المختلفة لتسهيل نشاطهم السياسي،[3] المتمثل في المشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية من أجل رفع صوت الشعب الجزائري، وهذا ما جسده البلاغ المشترك بينهما وبين الحكومة التونسية الذي صدر يوم 17ماي 1957 وجاء فيه ما يلي: «إن حل القضية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام في كل المغرب العربي»[4].

---

1 –Maria Roma –Navarrete: Un Face– à–Face Franco Libyen: Du Fazzan Francais à La Ratification Du Traité D'Amitié 1951–1957, In :Outre –Mers, Tom 89 , N 336–337 ,2e Semestre 2002 ,P 372.

2– عبد الله مقلاتي وصالح لميش: ليبيا والثورة الجزائرية، ج3، د ط ، شمس الزيبار للنشر والتوزيع، د س، ص 30.

3– عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945–1962، ج1، المرجع السابق، ص 210.

4– فتحي الديب: المصدر السابق، ص 279.

حيث أسهمت عوامل عدة في جعل موقف حكومة العهد من القضية الجزائرية يتراوح بين عقد الجلسات والاجتماعات وصدور البيانات الرسمية، وعرض القضية الجزائرية في المحافل الدولية من أجل دعم ونصرة القضية الجزائرية، فقد شهدت ولاية طرابلس الغرب العديد من المظاهرات الطلابية والشعبية والإضرابات العامة والاستنكارات والاحتجاجات والمسيرات الكبرى، وكانت كل المظاهرات تندد بالسياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، كما نادت بحقوق الجزائريين وحريتهم في تقرير المصير، وكذلك كان حضور ليبيا فعالا في المؤتمرات الدولية، حيث حضر الوفد الليبي برئاسة رئيس الوزراء الليبي في 13 نوفمبر 1956 المؤتمر العربي ببيروت وأشار الوفد الليبي الإطار العام لقضايا العروبة.[1]

كما كانت حركة التضامن التي تقودها المنظمات القومية والنقابات المغاربية تنظم يوما للتضامن مع الثورة الجزائرية تقام فيه مظاهرات كبيرة وتعقد اجتماعات حاشدة ويجدد فيها العزم والعهد على مواصلة الكفاح التحرري إلى أن تنتصر الجزائر وتنال حريتها واستقلالها[2].

موقف ليبيا من تأسيس الحكومة المؤقتة: على الرغم من أن الحكومة الليبية أظهرت اهتمامها المغاربي في سياستها الخارجية من خلال استعدادها للتعاون مع أطرافه، إلا أن مؤتمر طنجة لم توجه فيه الدعوة إلى ليبيا وذلك لعدم وجود تقارب حقيقي بين الأحزاب المغاربية إلا أن المشرفون على المؤتمر حاولوا إرضاء ليبيا وقد ضم كل من * من أجل إبلاغ الملك إدريس بالقرارات المتوصل إليها فيما يتعلق بمسألة تأييد استقلال الجزائر[3].

إلا أن ذلك لم يمنع ليبيا من إبداء استيائها من مؤتمر طنجة الذي جمع التونسيين والمغاربة والجزائريين وتجاهل دعوة ليبيا التي تعتبر جزءا من بلاد المغرب العربي[4].

1- بسمة خليفة أبولسين: الليبيون والثورة الجزائرية، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د س، ص 160.

2- محمد صالح الصديق: المرجع السابق، ص201.

* الباهي الأدغم، فرحات عباس، المهدي بن بركة.

3 - بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1890-1989، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 13.

4- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص97.

فبالرغم من الانزعاج الليبي من مؤتمر طنجة والمهدية، إلا أن ذلك لم يمنع من الاعتراف بالحكومة الجزائرية بعد إعلان بيان تأسيس الحكومة المؤقتة بالقاهرة 19 سبتمبر 1958،[1] وعقب الإعلان عن الحكومة الجزائرية المؤقتة تم فتح مكتب لها بطرابلس تولى مسؤولية تسييره أحمد بودة يوم 18 أكتوبر 1958 الذي أجرى اتصالات مع السلطات الرسمية الليبية والذي كان له عدة نشاطات منها: جمع الإعانات للاجئين، الدعاية والإعلام إلى جانب ذلك كان له نشاط دبلوماسي[2].

اجتماع طرابلس 20 ديسمبر 1959: ضم أهم العناصر التي تقرر مصير الحرب في الجزائر، والمشكل الذي عقد من أجله هذا الاجتماع هو نفس المشكل الذي طرح من قبل الذي واجهه القادة في عشية 10 نوفمبر 1956، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عرضت الجبهة إلى فشل سياسي، ومما زاد ذلك في أهمية هذا الفشل عندما لم تصادق عن اللائحة الإفريقية والآسيوية، مما جعل الوفد الجزائري يوجه لائحة توصي بفتح محادثات بين فرنسا وقادة الثورة لتعيين الشروط التي يطبق حسبها تقرير المصير[3].

ميثاق طرابلس: بعد ميثاق طرابلس من أهم المواثيق للثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها التصورات والأفكار الجديدة التي أقرتها، فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار، وهذه الفترة كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، إضافة إلى كل هذا كانت منظمة الجيش السري المعارضة لحل المسألة الجزائرية ولمواجهة هذه التحديات انعقد مؤتمر طرابلس وأقر مشروع برنامجه متطلعا إلى مسايرة التطور الطبيعي للثورة، وهي في الحقيقة محاولة لتطوير المشروع الإيديولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة[4].

1- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 340.

2-عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 233-235.

3- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج3، د ط، منشورات وزارة المجاهدين، د س، ص 229.

4- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص ص 278-279.

فقد فكر قادة الثورة بمجرد وقوع إيقاف إطلاق النار في 19 مارس 1962 في الاجتماع من جديد للتخطيط للمستقبل، فتقرر انعقاد هذا المؤتمر ابتداء من 27 ماي 1962 وعرفت فيما بعد المقرارات التي انبثقت عن هذا المؤتمر "برنامج طرابلس" ولم يكن هذا البرنامج في حقيقته إلا ميثاقا وطنيا استمد روحه من كفاح الشعب الجزائري[1].

حيث سجل هذا المؤتمر نقطتين في جدول أعماله: المصادقة على برنامج جبهة التحرير الوطني للثورة بالإجماع على البرنامج الذي سمي ببرنامج طرابلس[2].

هذا الأخير أعدته اللجنة التحضيرية وقدمت إلى المجلس تحت عنوان : «مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية» حيث تضمن نقدا ذاتيا في صورة محاكمة قاسية لقيادة الجبهة فأعلن بوجود إقطاعيات سياسية والهروب أمام الواقع والبحث عن أوضاع مستقرة[3]، وقام على ثلاثة أعمدة كبرى:

- ✓ نقد الاستعمار وسياسته.
- ✓ تحليل خصائص الأمة الجزائرية.
- ✓ رسم المستقبل السياسي للجزائر[4].

وتضمن جدول أعمال المؤتمر نقطتين في غاية الأهمية والحساسية وفي نفس الوقت:

- مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.
- تعيين قادة جديدة لتسليم مقاليد الحكم في الجزائر والتي عرفت باسم المكتب السياسي[5].

1- عبد الله مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار العربي، د س، ص 166.

2- بوعلام حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، د ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 593.

3- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص ص 536-537.

4- عبد الله مرتاض: المرجع نفسه، ص 167.

5- محمد عباس: ثورة عظماء، د ط، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 285.

وعليه فبرنامج طرابلس جاء محذرا من العوامل التي قد تؤدي إلى الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار الذي يريد الاحتفاظ بمصالحه في الجزائر باستخدام أشكال أخرى كالتعاون والتبادل وغيرها.[1]

فمؤتمر طرابلس قدر الصعوبات التي تمر بها الثورة في الداخل، ويؤكد دعمه لجيش التحرير الوطني الذي يقاتل بإمكانات متواضعة، وهم يعلمون جيدا أن إيصال الدعم والتأييد إلى الداخل لن يغير من الأمر شيئا[2].

على المستوى العسكري: قدمت ليبيا للثورة الجزائرية مساعدات معتبرة في مجال التسليح، وذلك بفضل توجهات الملك إدريس السنوسي الذي أعطى تسهيلات كثيرة لقادة جبهة التحرير الوطني في تنقلهم عبر ليبيا، وهذه الأخيرة أصبحت قاعدة خلفية ولوجيستية للثورة الجزائرية، وبذلك احتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الأسلحة لصالح الجزائر[3].

لذلك فليبيا تعتبر قاعدة خلفية بارزة للثورة الجزائرية ومصدر دعم مادي مهم وأراضيها طريق عبور ممتاز لقوافل السلاح نظرا لموقعها المفتوح على مصر من الناحية الشرقية وغربا على تونس والجزائر، كما شكلت مراكز تدريب الثوار، وهذه المراكز استفادت منها الثورة مثل: مزرعتي زنزور وبن غشير، وهي مراكز لنقل الأسلحة وتخزينها ومن بين المسؤولين عن تمرير هذه الأسلحة إلى تونس الطاهر لسود وابن أخيه البشير وأحمد بن بلة[4].

1- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الاديولوجي في الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 157.

2- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2012، ص 592.

3- الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 353.

4- محمد بلقاسم وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954-1962، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د س، ص 41.

وكانت قوافل التسليح تنقسم إلى قسمين، فالقسم الأول يشمل القوافل القادمة من ليبيا منها من أشرف عليها عبد القادر العمودي في واد سوف وكانت تتمثل في 33 قطعة سلاح و04 صناديق من الذخيرة و232 قطع سلاح من أنواع مختلفة، ويذكر البعض أن الأسلحة التي قدمت من ليبيا حوالي 400 قطع سلاح من نوع شاطئ إيطالي[1].

ويشير بن بلة أن ثورة أول نوفمبر 1954 انطلقت بقليل جدا من السلاح يتراوح ما بين 350 إلى 400 قطعة من البنادق الإيطالية التي وصلت سرا من ليبيا عن طريق غدامس إلى بسكرة وبقيت مخبأة لمدة طويلة[2]. وكان ارتفاع عدد السلاح عند المجاهدين في الفترة ما بين 01 مارس إلى 01 أكتوبر 1955 بحوالي 5600 قطعة سلاح ويعود ذلك إلى تهريب السلاح من الخارج بمعدل 800 قطعة سلاح.

حيث وضع بن بلة شخصيا خطة التموين بالسلاح عن طريق قواعد التسليح التي تأسست منذ 1954 بليبيا، وكانت دائمة النقل بشكل منتظم في كل من ليبيا وايطاليا وسويسرا، وكان هناك خطان رئيسيان يلتقيان في ليبيا، الأول يأتي من مصر وبعض الدول العربية (سلاح من أصل بريطاني) والثاني من أوروبا بواسطة مهربين عالميين (إسبانيا-ألمانيا-تشيكوسلوفاكيا).[3]

فمنذ اندلاع الثورة التحريرية كانت الدفاعات الأولى من السلاح تدخل عن طريق الإخوة الليبيين المختصين في تهريب السلاح من قاعدة العظم البريطانية ومختلف معسكرات الجيش البريطاني، وبالتالي انتقل نشاط التهريب إلى طرابلس.[4]

1- بسمة خليفة أبولسين: المرجع السابق، ص 133.

2- محمد صالح الصديق: المرجع السابق، ص 141.

3- بوبكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار، د ط، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 87.

4- محمد بوضياف: الجزائر إلى أين، تر: محمد بن زغنية، د ط، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992، ص 19.

حيث أن هذه العمليات كانت تنسق مع الجزائر لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر على مرحلتين: الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة إلى منطقة التخزين داخل تونس والثانية من تونس إلى الأوراس مرورا بمنطقة الكاف.[1]

فالثورة الجزائرية وظفت الحدود الشرقية في مجال الحصول على السلاح توظيفا ايجابيا رغم الرقابة الفرنسية المشددة على هذه الحدود. إلا أنها تدفقت أسلحة كثيرة وكان مصدرها القارة الأوروبية ومنها كانت تنقل الأسلحة بواسطة السفن إلى مصر للتخزين ثم بعد ذلك يتم نقلها عن طريق الشاحنات إلى ليبيا، وبعد ذلك تتولى شبكات التهريب الجزائرية في نقل هذه الأسلحة إلى الداخل عبر القواعد التي أنشأت في ليبيا لاسيما طرابلس[2].

ففي 15 ماي 1956 استقبل إدريس السنوسي ملك ليبيا ممثلين عن الوفد الجزائري* وهم ناقشوا معا مسألة مرور السلاح إلى الجزائر عن طريق ليبيا، وكان رد فعله كالآتي:

«إن ليبيا حكومة وملكا لا تؤيد الكفاح التحرري الجزائري فقط بل هي تشترك فيه روحا وبدنا، واعتبروا المطارات بين أيديكم الآن، واعتبروا حكومة ليبيا حكومتهم الخاصة وما أردتم أن نتوسط لكم فورا في شراء السلاح أو مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا وكانت مستجيبة لكم فورا...».[3]

وهذا ما يدل على أن ليبيا دولة الاتحاد ودولة الوحدة ومدى ما تساهم به من ثقل سياسي وعسكري[4]. ولكون ليبيا بلدا مستقلا فهي بذلك تحتوي على كمية كبيرة من الأسلحة والتي يرجع تاريخها إلى ح ع 2 وهو ما جعلها محطة أنظار قادة الثورة والذين تمكنوا في

1- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 58.

2- بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 247.

* أحمد توفيق المدني- الأمين دباغين- أحمد فرانسيس- فرحات عباس.

3- سعيدي وهيبة: المرجع السابق، ص 78.

4- جمال حمدان: الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 246.

ظرف وجيز من جمع كمية من أسلحة الجيش الفرنسي التي كانت مخزنة بليبيا ليتم تسريبها إلى الجزائر عبر طرق عديدة أهمها:[1]

***قاعدة التسليح بغدامس:** وهو المركز التقليدي للتهريب حيث تدخل القوافل إلى الجزائر عبر واد سوف.

***قاعدة التسليح بنالوت:** وهي نقطة الانطلاق عبر الطرقات التي توصل إلى شط الجريد الذي يوصل بدوره مباشرة إلى بئر العاتر ونقرين.

***قاعدة التسليح بزوارة:** أين تنتقل الأسلحة إلى تونس عبر البر متبعة سلسلة جبل مطماطة بتونس، على ظهر جملين أو ثلاثة بقيادة من خمسة إلى عشرة رجال. [2] وهكذا بدأت حركة نقل الأسلحة بتعيين وسائل النقل وتحديد ممرات العبور بين ليبيا والجزائر، [3] عن طريق الجمال والبغال وقوافل النقل وحمولتها تخزن في مستودعات رتبت مسبقا في كل من غدامس وعين أميناس وتقرت وبالنسبة لواد سوف فكانت مفترق طرق لمختلف شبكات التسليح في الشمال والجنوب، كما كانت هناك أسلحة مخزنة في ليبيا تم تفكيكها وبيعها في الجزائر[4].

1- عمار بن سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 129.

2- بوبكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار: المرجع السابق، ص 88.

3- أنظر الملحق رقم 02: يمثل خريطة مرور الأسلحة بين ليبيا والجزائر.

4-Mohammed Guntari: organisation algérienne de 1954 á1962, vol, 02, opu, alger 2000, p753.

المبحث الثالث: العلاقات السياسية والعسكرية مع المغرب

على المستوى السياسي: كان اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، الأثر البالغ في نفوس المجتمع العربي بصفة عامة والشعب المغربي بصفة خاصة، بحيث راح حكومة وشعبا يتضامن معها ومع الشعب الجزائري، وقد تجلى ذلك في رفضه للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري ورافضا للطرح الاستعماري القائل: «إن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا»[1].

كما يظهر الدور الجلي للشعب المغربي من خلال انتفاضته إلى جانب الشعب الجزائري في كل مظاهراته وإضراباته واحتجاجاته المتواصلة والمستمرة ضد الاحتلال الفرنسي وحلفائه[2]، فالشعب المغربي يهب كرجل واحد مساندا للجزائر الثائرة في الإضراب العربي الشامل احتجاجا على اختطاف أعضاء من القادة السياسيين* للثورة الجزائرية، وفي هذا الجانب قامت اللجنة المغربية للدفاع عن الجزائر بالتنسيق مع مختلف التنظيمات السياسية والشعبية المغربية بتنظيم العديد من المظاهرات والإضرابات احتجاجا على سياسة الاستعمار في الجزائر كالإضراب الشامل الذي نظم في 31 أكتوبر 1955 تنديدا على عملية القرصنة الجوية حيث شهدت المدن المغربية مظاهرات شعبية استمرت حوالي 4 أيام متواصلة رفعت خلالها شعارات التأييد للثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت كانت تنادي بحياة المقاومة المغربية[3].

كما قام حزب الحركة الشعبية في 05 ماي 1956 بإضراب عام تخللته مظاهرات عارمة بمدينة تطوان في كل أحياء المدينة، حيث رفعت خلال هذه المظاهرات شعارات التأييد للثورة الجزائرية، ولم تقتصر هذه المظاهرات على مدينة تطوان فقط، بل كانت العديد من المدن المغربية فقد شهدت إضرابا مماثلا كان شعاره من أجل الجزائر، كما نظمت خلال

---

[1]- مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص ص 155-157.

[2]- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص63.

* أحمد بن بلة- محمد خيضر- حسين آيت أحمد- محمد بوضياف.

[3]- محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج2، المرجع السابق، ص 170.

هذه الأيام مهرجانات سياسية وأنشطة ثقافية، إضافة إلى المظاهرات الشعبية الموجودة في المدن الجزائرية من 10-16 ديسمبر 1960 معبرة عن إرادة الشعب الجزائري في التحرر، كل ذلك من مظاهر التضامن المغربي مع كفاح الشعب الجزائري[1].

كما أننا لا ننسى مواقف محمد الخامس تجاه الثورة التي كانت معنوية وعملية في نفس الوقت، حيث وجه خطابا للأمة قائلا: «أيها الشعب المغربي إن يوم الجزائر هو يومنا، ومن واجبنا أن نواصل مساعدتنا ومساندتنا للجزائر، وأن نضاعف مجهوداتنا حتى تحصل على حقها ويأتي يوم النصر، يجب علينا أن نتحصل كل شيء من أجل القضية الجزائرية...»[2]، حيث اجتمع كل من محمد الخامس والحبيب بورقيبة يوم 20-21 نوفمبر 1957م بمدينة الرباط، وانتهى لقاؤهما بإصدار نداء إلى كل من جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية يدعوانهما إلى التفاوض لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية ومما جاء في هذا النداء: «... حل عادل يفضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر»[3].

ففي 15 سبتمبر 1956م ألقى محمد الخامس خطابا في وجدة الحدودية بشأن ما تعانيه شعوب المغرب العربي من السياسة الاستعمارية المطبقة من طرف حكام فرنسا، مركزا على معاناة الشعب الجزائري، وأكد على ضرورة إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية ومما جاء في هذا الخطاب: «إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال أفريقيا وفرنسا»[4].

فمحمد الخامس عبر عن تضامنه السياسي المطلق في العديد من المناسبات من بينها الكلمة التي ألقاها خلال زيارة الملك سعود بن عبد العزيز للمغرب في 22 فيفري 1957، حيث تطرق فيها إلى التضامن المغاربي مع الجزائر وإلى ضرورة إيجاد حل للقضية

[1]- محمد ودوع: مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج2، المرجع السابق، ص 171.

[2]- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 105.

[3]- عمار بنى سلطان وآخرون: المرجع السابق، ص 114.

[4]- مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية1954-1962، المرجع السابق، ص16.

الجزائرية وفق مبادئ الشعب الجزائري، وخلال زيارة بورقيبة للمغرب في أواخر مارس 1957 اتفق مع العاهل المغربي على قبول مبدأ الاستقلال المرحلي، كما تطرق إلى مشروع إنشاء فدرالية شمال إفريقيا[1].

وعليه فالمغرب الأقصى قد قام بواجبه التضامني مع قادة الحزب الوطني منهم المناضلين والطلاب الذين يعرفون حقوقهم وواجباتهم ويناضلون من أجلها، وأن الذين قدموا أنفسهم ضحايا في سبيل حريتهم تجاوزوا الخمسة آلاف مناضل امتلأت بهم سجون المغرب وتحملوا كل أنواع العذاب والاضطهاد[2].

مؤتمر طنجة: حدد تاريخ هذا المؤتمر في شهر أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية، وانطلقت أشغاله يوم 27 أفريل 1958 تحت رئاسة علال الفاسي، وقد بلغ عدد الوفود المشاركة حوالي 19 عضوا منها: الوفد الجزائري والمتمثل في: فرحات عباس –عبد الحفيظ بوصوف –عبد الحميد مهري –أحمد بومنجل، أما الوفد التونسي فتمثل في الباهي الأدغم – الطيب المهيري –أحمد تليلي –عبد الله فرحات، ومثل الوفد المغربي كل من علال الفاسي – أحمد بلافريج –المهدي بن بركة –أبو بكر القادري[3].

حيث ركز هؤلاء الوفود على ضرورة استرجاع الجزائر لاستقلالها، هذا ما جعل فرنسا تتفرغ للقضية الجزائرية، وبالتالي يتعرض الشعب الجزائري لأشد أساليب الاضطهاد والإبادة، وهذا ما دفع قادة الحزبين المغربي والتونسي يشعران بالمسؤولية، وفي هذا الإطار يقول بلافريج: «إن وحدة الشمال الإفريقي لم تعد عواطف ولا أمنية، ولكن ستغدو حقيقة في سبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع...»[4].

---

[1]– عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص 305.

[2]– أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج 1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص 441.

[3]– معمر العايب: المرجع السابق، ص ص 137–138.

[4]– نبيل البلاسي: المرجع السابق، ص ص 196–197.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر النقاط الآتية: -حزب التحرير الجزائرية -تصفية الاستعمار في المغرب [1]-وحدة المغرب العربي (أشكالها وقواعدها) -إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر التي كانت سرية [2] -مساعدة الجزائر بإخلاء قوات الاحتلال ودراسة إنشاء المنظمات المتوخا ت من مؤتمر طنجة -السكرتارية الدائمة والجمعية الاستشارية - اتخاذ قرارات تتعلق بمساعدة الجزائر لاسيما المساعدات المالية والمادية[3].

إضافة إلى التأكيد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال كشرط وحيد لإنهاء النزاع الفرنسي الجزائري، وتقديم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها المطالبة بتصفية القواعد العسكرية في كامل تراب المغرب العربي اختيار الشكل الفدرالي كإطار لوحدة المغرب على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدرالية في اجتماعات القمة[4].

وقد ساعد المؤتمر على تجاوب الأنظمة السياسية الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة[5].

وبعد الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون بقرارات[6] هامة تمحورت أساسا فيما يلي:

- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فيدرالي[7].
- الثورة الجزائرية التحريرية.
- تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي وتشكيل الوحدة المغاربية[8].

---

[1]- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة، المرجع السابق، ص 156.

[2]- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 107.

[3]-Mohamed Harbi: les archives de la révolution Algerienne. traduction Charles- robert Ageron.jeune Afrique. Dahlab. 2010.p 414.

[4]- عبد الله مقلاتي: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب العربي الأقصى 1954-1962، د ط، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 71-72.

[5]- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 217.

[6]- أنظر الملحق رقم03: يمثل المقررات التي سطرت مصير المغرب العربي.

[7]- مريم الصغير مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1955-1962، المرجع السابق،ص 166.

[8]- معمر العايب: المرجع السابق، ص ص 145-148.

– كما طالبت ندوة طنجة في الأخير من الحكومات المغاربية أن تلتزم انفراديا بمستقبل شمال إفريقيا حتى تنتصب المؤسسات الفيدرالية[1].

❖ **على المستوى العسكري:**

لقد واجهت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى صعوبات كثيرة نظرا لقلة السلاح التي كانت بحاجة ماسة إليه خاصة على الحدود الغربية خاصة الولاية الخامسة، مما أدى بها إلى القيام باتصالات بين قادة الثورة محمد بوضياف والعربي بن مهيدي في كل من تطوان والناظور لتكون بذلك قواعد خلفية لدعم ثورة الجزائر[2].

وكان هذا الأخير يلح على طلب السلاح قائلا: السلاح... السلاح وإلا اختنقنا، وهذا يدل على أن المنطقة الخامسة كانت تعاني من نقص السلاح [3] وهذا ما جعل بن مهيدي يبحث عن سبل لجمع السلاح وتنظيم عبور الأسلحة والعتاد للمقاتلين في الداخل وذلك لضمان استمرار النشاط الثوري [4] فحاجة الثورة للذخيرة والسلاح جعلتها ترتكز على الجبهة الغربية تماشيا مع الوضع الجديد للمغرب بعد الاستقلال، كما عملت على كسب الدعم الرسمي المغربي والذي كان يمثل همزة وصل ومحطة التقاء شبكات الأسلحة المختلفة القادمة من الخارج[5].

لذلك أكد المغرب الأقصى استمرار تضامنه ودعمه للثورة وأن أهم شيء يمكن أن تدعم به هو السلاح، والتزاما بتعهداتها وضعت إمكانياتها العسكرية واللوجستيكية تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، وتجسدت مظاهر التضامن أكثر في تقديم جيش التحرير

---

[1] – بوعلام حمودة: المصدر السابق، ص 489.

[2] – حفظ الله بوبكر: التسليح والتموين إبان الثورة، المرجع السابق، ص 251.

[3] – أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د س، ص ص 211–212.

[4] – الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص ص 184–185.

[5] – عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، د ط، ابتكار للنشر والتوزيع، 2012، ص 56.

المغربي الأسلحة والرجال مساهمة منه في تحرير الجزائر، وقد تخلت الكثير من فرقة عن سلاحها للمسؤولين الجزائريين الذين كانوا ينسقون معهم في الناظور وتطوان[1].

وعليه فإن نشاط قادة الثورة أدى إلى وضع الخطط وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوروبا وإيصاله إلى المنطقة الغربية عبر المغرب الأقصى ولهذا نشأت إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات* وما سهل هذا الأمر هو أن الحكومة المغربية قامت بفتح حدودها وجعل أراضيها ميدانا لتدريبهم وهذا ما جعل الولاية الخامسة ملجأ أمام القيادات السياسية والعسكرية أثناء الثورة مثل: مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد،ومنه فقد أبدى المغرب الأقصى كل المجهودات لدعمه للقضية الجزائرية خاصة أن الملك المغربي ربط استقلال المغرب باستقلال الجزائر، وذلك من خلال تقديمه دعما كبيرا والتسهيلات لوصول الأسلحة والذخيرة، حيث سمح بإقامة عدة مراكز فوق التراب المغربي[2] منها:

مركز وجدة: لتخزين الأسلحة والذخيرة الحربية.

مركز فقيق: لتخزين الذخيرة.

مركز بركان: لتخزين الأسلحة.

مركز القنيطرة: يهتم بتخزين الذخائر الحربية.[3]

مركز الرباط: للتموين العام.

مركز طنجة: استقبال الأسلحة وتخزينها ونقلها إلى الحدود الجزائرية[4].

---

[1] – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص 147-148.

* تعود الفكرة الأولى لإنشاء مصلحة الاتصالات إبان الثورة التحريرية إلى تلك المحاولات الأولى التي كانت قبل الثورة وذلك من خلال إنشاء المنطقة الخاصة التي قسمت مسيرة كل الثورات الشعبية.

[2] – مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 171-174.

[3] - محمد قنطاري:المرجع السابق، ص ص 131-132.

[4] - أنظر الملحق رقم04: يبين المناطق التي استقرت فيها مراكز التحرير الوطني في الأراضي المغربية.

كما تم إنجاز مصانع للأسلحة فوق التراب المغربي كي تستطيع الثورة الجزائرية مواجهة مشكلة قلة السلاح بسبب الإجراءات الفرنسية، ومن أهمها:

- مصنع تطوان: حيث كانت تصنع به القنابل الإنجليزية والمتفجرات.
- مصنع سوق الأربعاء: المختص في صناعة القنابل من النوع الإنجليزي والفرنسي.
- مصنع بوزيقة: يختص في صناعة القنابل الأمريكية وتركيب البنقالور والسلاح الأبيض.
- مصنع تمارة: يصنع الرشاشات الخفيفة والسلاح الأبيض[1].

ومن أهم الوسائل المستعملة في نقل الأسلحة إلى داخل الجزائر نجد:

***صناديق الخضر:** كانت شبكة الاتصالات تقوم بإعداد صناديق مخصصة لنقل الخضر، وهي ذات قعر مزدوج لا يثير الشبهة ثم توضع بداخل القعر السفلي المسدسات وكميات من الذخيرة.

***البطيخ:** هذا الأخير كان يستخدم لنقل الذخيرة الكبيرة كالقنابل اليدوية والرشاشات الثقيلة، حيث كان يفرغ من جوفه ثم يعبئ بالذخيرة.

* **قلل الفخار:** تصنع القلة بشكل عادي: وبعدما تجف توضع في قعرها ذخيرة أو مسدسا صغيرا أو قنبلة يدوية.

* **خزانات وقود السيارات:** عملت شبكة تهريب السلاح بتوزيع المخابئ في السيارات والشاحنات مثل: أرضية السيارة، وسقف السيارة، وحتى وعاء تجميع الزيت[2].

طرق نقل الأسلحة:

أ -**برية:** عملت مصالح إدارة التسليح التابعة للولاية الخامسة لتمرير الأسلحة من المغرب [3] على تنظيم وإدارة شبكة احترافية من حيث الأداء، لذلك فإن الوضع كان يتطلب الحيطة

[1] - بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 255.

[2] - مراد صديقي: المصدر السابق، ص ص 80-81.

[3] - أنظر الملحق رقم05: يمثل مرور الأسلحة والقواعد الخلفية للثورة في المغرب.

من حيث اختيار عناصر شبكة تمرير السلاح ودقة التخطيط والتنفيذ في انجاز العمليات[1] لذلك لجأت الولاية الخامسة إلى استخدام الطرق البرية التالية:

1 -خط وجدة وهران الجزائر: كانت شبكة تمرير السلاح تتخذ الطريق البري المعتمد على مدينة وجدة الحدودية إلى وهان ومنه إلى الجزائر على اعتباره الخط البري الحيوي من حيث نشاط حركة التجارة ونقل البضائع والسلع التجارية المتنوعة.

2 -خط وجدة بشار: لقد تضاعف العمل على هذا الخط، بحيث كانت الشاحنات والسيارات تنطلق من وجدة وبقية المناطق المغربية معبأة خزاناتها السرية بالسلاح والذخيرة وتتجه جنوبا حتى تصل إلى بشار ومنها تعود إلى شمال الأراضي الجزائرية لتتوزع على منعطفات الطرق نحو أهدافها.

3 -خط السكة الحديدية: عمدت هذه الشبكة على طرق أخرى لتهريب السلاح حيث استطاعت أن توظف أربعة عملاء للاتصال بشبكات التسليح بين المغرب الأقصى والجزائر واعتبارا من سنة 1958 واستخدمت شبكة التسليح بموجب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ مصالح عدة من بينها مصلحة التسليح والتموين العام وتكمن وظيفتها الرئيسية في تمرير وإيصال السلاح إلى الثورة[2].

ب -بحرية: لعبت قادة الثورة في الجهة الغربية دورا بارزا في تحمل مسؤولية عمليات الإمداد على الواجهة البحرية وضمان تدفق الأسلحة وقد اعتمدت للنجاح في مهمتها على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى [3] ولعل أهم الخطوط التي اعتمدتها الثورة بحريا نجد:

– الخط الرابط ما بين اسبانيا والجزائر عبر مينائي اليكانت وبرشلونة وميناء وهران، وقد نشط هذا الخط في مجال الإمداد بالسلاح.

---

[1] - عمار قليل: المصدر السابق، ص ص 131-132.

[2] - سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، د ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص68.

[3] - بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان الثورة، المرجع السابق، ص ص 284-285.

– خط يربط مرسيليا بالجزائر وكان ينشط في الولاية الثالثة والرابعة ولها مخابئ سرية للسلاح ثم تحمل بعد ذلك من مرسيليا عبر البواخر إلى الجزائر.

– خط يربط بين فرنسا والجزائر وكان ينشط في تهريب السلاح انطلاقا من المغرب إلى فرنسا ثم نقلها عبر البحر إلى الجزائر.

وعليه فإن الدور الذي أداه المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس كان حاسما إذ مكن الثورة الجزائرية من الحصول على الأسلحة فالذخيرة التي كان المجاهد والداخل في أمس الحاجة إليها.[1]

[1] – الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 190.

الفصل الثالث

ردود الفعل الفرنسية

اتجاه الثورة

المبحث الأول: محليا.

خط شال وموريس: كان أهم هدف لمجيء ديغول* هو القضاء على الثورة وترأسه للسلطة الفرنسية [1]، فبعد أن فشل في مخططاته السياسية، وأصيبت عمليات التهدئة بالفشل والإحباط [2] صمم على تصفية الثورة بالقوة وذلك من خلال مشروع عسكري جديد [3]، تمثل في خطي شال وموريس وهذان الخطان تم بناؤهما من طرف الجيش الفرنسي دون توغلات المجاهدين [4]، وذلك لمنعهم من الاستفادة من وسائلهم الحربية المتمركزة خارج الحدود الجزائرية والتمكن من عزلهم وبالتالي القضاء على الثورة، ولهذا فقد بدأ بناء خط موريس الذي تبنى أمر السيد أندري موريس، وكان يهدف من خلاله إلى تحويل الجزائر إلى معسكر اعتقال ضخم عن طريق إقامة الخطوط المكهربة على حدود الجزائر الشرقية والغربية[5].

وعليه فإن خط موريس يتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة فيها تيار كهربائي تتراوح طاقته ما بين 5000-7000 فولط، وبعرض يتراوح ما بين 6-12م، وقد وضعت على طول السلك بمعدل 50 ألف لغم في كل مربع، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز المراقبة ومزودة بأجهزة إدارية[6]، وقد عزز هذا الخط بمخطط

* ولد في 22 أكتوبر 1890، رجل دولة فرنسي، التحق بالعمل في الجيش الفرنسي، شغل عدة مناصب عسكرية وسياسية، رئيس أول للجمهورية الخامسة في 1958، تميزت فترة حكمه بأشد الخطط الهادفة إلى القضاء على الثورة، توفي في 12 نوفمبر 1970 بكولومبيا، أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 93. أنظر: الملحق رقم06: يبين صورة الجنرال ديغول.

1- عمار قليل: المصدر السابق، ص 156.

2- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 437.

3- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 196.

4- بوزبيد عبد المجيد: المرجع السابق، ص 306.

5-محمد الميلي: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010، ص 22.

6- عمار قليل: المصدر نفسه ، ص 129.

لاكوست وهو عبارة عن خط مكهرب من خلال تحجير الطرق غير المعبدة وإمداده بأحزمة وأسلاك كهربائية أخرى وحفر خنادق تحت الأرض[1].

أما عن خط شال فتبناه موريس شال* الذي عينه الجنرال ديغول في ديسمبر 1959، وامتد هذا الخط من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس حيث يقترب منه حينا ويبتعد حينا آخر نظرا لأهمية المواقع والمناطق وكانت المسافة بينهما 05 كلم إلى 40 كلم، ولهذا فالخط قد انطلق من شرق غرب القالة ليمر بالطارف ثم يتجه إلى الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، ليصل إلى غاية وادي سوف جنوب تبسة[2]، حيث اعتمد شال على العديد من العمليات انطلاقا من الولاية الخامسة لينهي مخططه المشؤوم بالولاية الأولى أهمها: عملية التاج فيفري 1959، عملية المنظار أفريل 1959، عملية الشرارة جويلية 1959، عملية الأحجار الكريمة نوفمبر 1959، لقد كان لهذه العمليات صدى كبير على جيش التحرير من حيث الضغط العسكري خاصة[3].

المحتشدات والمعتقلات:

1-المحتشدات: لقد قامت فرنسا بتطبيق قرار جديد من أشكال الحرب والإبادة الجماعية في الجزائر من خلال إبعاد الجزائريين عن أراضيهم ومزارعهم في مراكز أطلق عليها المحتشدات [4]، وهذه الأخيرة عبارة عن أماكن يجمع فيها السكان بعد

1- جمال قندل: المرجع السابق، ص 43.

* ولد في 5 ديسمبر 1905، عين رئيسا لمصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا في 1943م، ثم نائب قيادة الأركان من 1946-1949، ثم جنرالا وقائدا أعلى للقوات المسلحة في نهاية 1958 حتى 1961، أنظر: جمال قندل، المرجع نفسه، ص 89.

2- جمال قندل: المرجع نفسه، ص 90.

3- فرحات عباس: تشريح حرب، تر: أحمد منور، د ط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 335.

4- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، د ط، دار النشر للمؤسسة الوطنية للكتاب، د س، ص 24.

ترحيلهم من قراهم، وتم إنشاء أول هذه المحتشدات في باتنة في نوفمبر 1954، وبعد صدور قانون حالة الطوارئ*، صار اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة هذا القانون والتي تشير إلى أنه استطاعت وزير الداخلية في جميع الحالات، والوالي العام في الجزائر ينفي إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطير على الأمن والنظام العام [1].

ولقد بلغ عدد المحتشدا ت في أفريل 1961 حوالي 2392 محتشد، وضم 1.958.302 نسمة، أي ما يعادل 21% من عدد سكان الجزائر.

وقد كان هناك نوعان من المحتشدات:

*إدارية ويشرف عليها مسؤولي القطاع أو المصالح الإدارية الخاصةSAS .

*غير إدارية وتنشأ بناءا على أوامر قيادة أركان الفرق، عددها قليل بالمقارنة مع المحتشدات النهائية التي تفتقد إلى أدنى الشروط.[2]

2 -المعتقلات

وهي عبارة عن سجن جماعي يتم فيه تجميع الجماهير الشعبية الجزائرية وحصرها في مكان واحد [3]، بهدف فصلها عن الثورة وعن جبهة التحرير الوطني، وأغلب مساجينه دون ملفات قضائية، وكان المعتقلون يتعرضون لحياة العذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكن ينظر في أمرهم، حيث كانوا يتمتعون ببعض

* صدر في 3 أفريل 1955 لفرض حالة الطوارئ في القبائل والأوراس ليعم على الشرق الجزائري، بعد 7 أسابيع من إقراره ذلك لمدة ستة أشهر، أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 175.

1- بوزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، د ط ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص 137.

2- عمار ملاح: قادة جبهة التحرير الوطني والولاية الأولى، ج 2، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 179.

3- محمد قنطاري: من ملحمات المرأة الجزائرية للثورة التحرير الوطني وجرائم الاستعمار الفرنسي، حقائق ووثائق، دراسات وتحقيقات وشهادات، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 167.

الحريات داخل المعتقلات عكس السجناء كالاطلاع على الصحف والاستماع إلى الإذاعة وممارسة الرياضة[1].

ومن أهم المعتقلات التي فتحت في تلك الفترة نجد: معتقل سيدي الشهمي –معتقل تيشي– معتقل لودي... وكان المعتقلون في البداية يختارون من السياسيين والمثقفين والطلبة من الأعيان ولما انتشرت الثورة أصبح العدو يحمل إلى المعتقل، ولا فرق بين من له ماضي سياسي أو غير سياسي، وهم جميعا في نظر العدو يتعاطفون مع الثورة[2].

* **المناطق المحرمة:** هذه الأخيرة جاءت لخنق الثورة خاصة المناطق التي تعتبر مراكز حصينة، حيث باشرت فرنسا بالطيران وقصف القرى والمداشر وتهديمها بالمدافع البرية في المراكز العسكرية المجاورة لتلك المناطق المحرمة*، حيث بلغ طول هذه المناطق المحرمة في شرق البلاد حوالي 400 كلم وعرضها بين 30 و50 كلم، وهاجر منها حوالي 400 ألف شخص في ظرف أسبوع ومثلها المنطقة الغربية[3]، وأكثر ما ركزت عليه السلطات الفرنسية لإنشاء المن اطق المحرمة[4] هي المناطق الحدودية الشرقية وأكبر عملية عرفتها هذه المنطقة المحرمة هي إنشاء ما يسمى بالمنطقة الحرام [5]، وفيما يخص سكان هذه المنطقة قد أجبروا على الرحيل عنها، وبلغ عددهم 365 ألف نسمة، يقطنون مدن وقرى عديدة من بينها سوق أهراس– القالة– عنابة– تبسة، ويعتبر هذا أعظم إجلاء جماعي للشعب الجزائري

1 – علي هارون: الولاية السابعة، حرب التحرير داخل التراب الفرنسي 1954–1962، تر: الصادق عماري وآخرون، د ط ، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 215.

2– يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954–1962، ط2، شركة دار الأمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 191.

* ويقصد بها تلك المناطق التي كانت تحت سيطرة جيش التحرير، ولم يعد لفرنسا فيها أي وجود إداري.

3– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 408.

4– انظر الملحق رقم07: يبين خريطة للمناطق المحرمة إبان الثورة.

5– عمار قليل: المصدر السابق، ص 12.

طوال سنوات الثورة [1]، حيث ازدادت رقعة المناطق المحرمة مع اشتداد الحرب في الجزائر، وأصبحت تغطي كل المناطق الجبلية الوعرة والغابات الكثيفة حتى أنها وصلت الصحراء الكبرى [2]، وعليه فالجيش الفرنسي قد تركز في كل الأماكن الإستراتيجية لمراقبة تحركات ونشاطات المجاهدين وأفراد الشعب، وكان يريد من خلال هذه السياسة إخضاع الشعب للحصار والإرهاب المادي والنفسي لفك ارتباطه بالثورة[3].

مشروع قسنطينة: هو عبارة عن مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه بقسنطينة يوم الجمعة 03 أكتوبر 1958، وذلك أثناء زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد، واحتوى هذا المشروع على الوعود الخمسة التي تضمنها خطاب ديغول وهي:

- توزيع 2500 ألف هكتار على الفلاحين.
- بناء 200000 مسكن لإسكان الجزائريين خلال خمس سنوات.
- إتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم.
- إنشاء 400 ألف وظيفة جديدة.
- رفع أجور العمال الجزائريين حتى تكون في مستوى الأجور التي يتقاضاها الفرنسيون بفرنسا[4]. فهذا المشروع كان يهدف إلى تغيير سياسة فرنسا الاستعمارية التي كانت تطبق على الشعب الجزائري طيلة سنوات الاحتلال وأن هذا المشروع يخدم الجزائريين بالدرجة الأولى[5].

1- رشيد زوبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1954-1962، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 104.

2- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 246.

3- يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، المرجع السابق، ص 95.

4 - مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دس، ص 14.

5 - محمد ودوع: المرجع السابق، ص ص 231-232.

وهذا ما أقره ديغول في خطابه بقوله: «... إدخال تغيير عميق على هذا البلد الحيوي والشجاع والصعب والمتألم في نفس الوقت» [1]، إضافة إلى امتصاص الثورة والقضاء عليها عن طريق إدماج الجزائريين في المشروع والقضاء نهائيا على فكرة البطالة الموجودة، وانضمام البطالين إلى جيش التحرير [2]، وعليه فإن هدف ديغول من وراء هذا المشروع إرضاء العناصر الفرنسية المطالبة بذكر كلمة الإدماج، كما يريد كسب الجيش بالتركيز على الأهداف السياسية للمشروع التي تستلزم القضاء على جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية[3]، وقد ترتبت العديد من النتائج في مختلف المجالات أهمها:

مجال التعليم: ازدياد عدد التلاميذ والطلبة ما بين سنتي 1958-1959 إلى 60 ألف طفل [4]، كما أشارت بعض الإحصائيات إلى تخرج 46 ألف ضابط من مدارس جيش الاحتلال.[5]

مجال التوظيف: لقد تم إدماج 16 ألف عون في التوظيف العمومي، كما تم إدماج 37 موظف في الأسلاك الكبرى للدولة.[6]

مجال الفلاحة: لقد تقرر توزيع أراضي على الفلاحين لتحسين وضعهم إلا أن معظمها كان يقع في الريف الجزائري حيث ترتكز الثورة، وكانت تحت سيطرة جيش التحرير.[7]

1- محمد الميلي: المصدر السابق، ص 180.

2- خليفة الجندي: حوار حول الثورة،ج1، د ط، المؤسسة الوطنية، الجزائر،1986، ص 82.

3- محمد الميلي: المصدر نفسه، ص181.

4- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص 122-123.

5- محمد عباس: المرجع السابق، ص 645.

6- محمد عباس: المرجع نفسه، ص 645.

7- عمار قليل: المصدر السابق، ص 142.

تقرير المصير: لقد كان الجنرال ديغول على يقين من فشل السياسة الفرنسية في تصفية جبهة التحرير الوطني هذا من جهة، ومن جهة أخرى دمج الجزائريين [1] وأكد أن القضية لن تحل إلا إذا تم الاتفاق معهم، فهذه الأخيرة لم تعد قضية فرنسية فحسب، بل خرجت إلى الصعيد الدولي، وبهذا اضطر ديغول إلى اللجوء لإعلان مشروعه السياسي المتمثل في حق الشعب في تقرير مصيره [2]، حيث أعلن ديغول عن مبدأ تقرير المصير* في خطاب بتاريخ 16 سبتمبر 1959 إلا أنه لا يعترف بوحدة الشعب الجزائري وترابطه، أما عن تاريخ إجراء الاستفتاء يقول: « فإنني سأحدده في الوقت المناسب، وهو لا يتجاوز على أكبر تقدير أربع سنوات بعد استرجاع السلم والأمن في البلاد [3]، كما تم تحديد الاختبارات التي سيتشار فيها الجزائريين وهي:

- الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا.
- الاندماج الكلي في فرنسا مع المساواة في جميع الحقوق والواجبات.
- إنشاء حكومة جزائرية تستند على فرنسا في الاقتصاد والتعليم والدفاع على العلاقات الخارجية [4]. لذلك كان هدف ديغول من وراء استفتاء تقرير المصير هو كسب الرأي العام العالمي وتهدئته خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة [5]، ولذلك صرح باستفتائه قبل انعقاد الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم، وقد سعى ديغول إلى إضفاء

1- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، المرجع السابق، ص 284.

2- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 92.

* ويقصد به منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها يكون بشكل حر، وبدون تدخل أجنبي، أنظر: عبد الله مرتاض، المرجع السابق، ص 28.

3- يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 287.

4- مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 36.

5- عبد الله شريط: المصدر السابق، ص 57.

طابع الشرعية على سياسته [1]، بعد ما خاف ديغول من أن يكون الصوت الأمريكي مناوئا للموقف الفرنسي خاصة إذا طرحت القضية الجزائرية مجددا في هيئة الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال الدورة السابقة تم استبعاد القرار الذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بفارق قليل[2]، حيث عمل ديغول على تنظيم ما يعرف بالقوة الثالثة في حزب الرقي الاجتماعي تمهيدا للتفاوض مع ممثليه حول تقرير المصير [3]، وما اقنع ديغول بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تتخدع لما ينصب لها من رحيل وأساليب تهدف إلى إشراكها مظهريا في المفاوضات وأطلق شعار الجزائر جزائرية وصرح قائلا: «سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار، وأنا أعتقد أنهم سوف يقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا».[4]

1- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 151.

2- مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 40.

3- محمد عباس: المرجع السابق، ص 648.

4- محمد الميلي: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 185.

المبحث الثاني: إقليميا

تونس : أزمة إيجلي 30 جوان 1958: لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تخلص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، مما ساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، الأمر الذي أدى ديغول يدعو إلى اشتراك الدولتين في بعض المشاريع الاقتصادية لضرب التضامن المغاربي وخدمة المصالح الفرنسية، فعرض على تونس الدخول في منظمة الأراضي الصحراوية (O.C.R.S)* ، وبعد عشرة أيام من المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني وأعلنت مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس، وكان هذا الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني خاصة وأنها حذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية بمعنى أن التوقيع عليها يعني الاعتراف بحق فرنسا [1]، حيث يعد سلوك تونس هذا اختلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي، وهذا المؤتمر الذي تم التأكيد فيه على المصير المشترك لبلدان المغرب العربي[2].

غير أن تونس لم تفهم الموقف الجزائري رغم كل التوضيحات، وأن الإستراتيجية الديغولية هادفة ورامية إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء، واعتماد البترول في حرب الجزائر[3].

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونسي في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958 وأوضحت فيها انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم تحذيراتها من هذا

* أنشأت هذه المنظمة بعد إصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957، ويرو فيه أن الهدف من إصداره هو العمل على التطوير الاقتصادي والاجتماعي، أنظر: معمر العايب، المرجع السابق، ص 192.

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 402-403.

2- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 109.

3- مبارك الميلي: المرجع السابق، ص 111.

التواطؤ مع فرنسا، أعلنت أنها ستفجر أنابيب البترول المارة على الأراضي الجزائرية [1]، إلا أن المضايقات التونسية لم تقتصر فطالبت بالنشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، فخلقت صعوبات كبيرة لجيش التحرير وأضربت بنشاط الثورة في تونس[2].

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس بسبب الخلاف والمسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما، وفي هذا أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والتونسي وهذا ما تشير بعض المصادر إلى أنه تم أول اتفاق في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر، وهكذا يتأكد لنا أنه وجد حل لخلاف إيجلي مما يسمح بعودة علاقات التضامن بين تونس والجزائر وهذه الأخيرة كانت مقبلة على السياسة الديغولية في الداخل والخارج، وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التخلي في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بورقيبة الذي كان بمناوراته في علاقاته مع ديغول وجبهة التحرير الوطني[3].

قضية الحدود: لقد كانت إغراءات ديغول وراء بورقيبة من أزمة إيجلي إلى تصرف آخر لإثارة الجزائريين وكاد أن يحدث أزمة جديدة وهو موقفه من قضية الصحراء [4]، إذ استغل الرئيس التونسي الظروف التي تمر بها الثورة الجزائرية باعتبار أن الدولة التونسية ليس لها إمداد صحراوي مما جعل بورقيبة يضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية مما جعله يعلن في ديسمبر 1958 أن مسألة الحدود لتونس تمثل مشكلة وعلينا أن نرسم الحدود وهذا دعم للمخطط الفرنسي واستبعاد الطابع الجزائري مما اعتبره الجزائريون أزمة فادحة عن أزمة إيجلي.

1- Mohamed Harbi. Op.cit .p 427.

2- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقع، تر:كميل داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص ص 178-179

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 406-407.

4- بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج1، المرجع السابق، ص 31.

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتياجات التونسية حول رسم الحدود، حيث ألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعا فيها الحكومة الفرنسية لحل هذه المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة جزء من الصحراء، في حين كان المخطط الفرنسي يدعو للاستغلال المشترك للصحراء وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية.

وهذا ما سجلته جبهة التحرير الوطني واعتبرته اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول مع بورقيبة في هذه المرحلة من كفاح الشعب الجزائري [1]. والواقع أنها كانت تولي أهمية كبيرة بتركيب الأسلاك الشائكة فقرروا بناء سدود حدودية من حيث المبدأ[2].

وقد أكد الجنرال ديغول هذه الحقائق في مذكراته، فأوضح أن بورقيبة أثار قضية "بنزرت" الذي كان همه الوحيد توسيع حدوده بضم جزء من الصحراء إليها وكانت رغبته هذه بعد اكتشاف الصحراء الجزائرية، وذاك أن الحد ود بين الجزائر وتونس قد تم تحطيمها قديما[3]، ولكن حين قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية، هذه الأخيرة عملت على منع وتوقيف حملات التموين والإمداد وفرض رقابة صارمة على اللاجئين في تونس[4].

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة 1954-1962، المرجع السابق، ص 408.

2 - Rober Ageron: Un Versant De La Gurre D'Algerie:La Bataille Des Frontieres (1956-1962), Revue D'Histoire Moderne Et Contemporaine, Tome46, Numero 02, Avril-Juin ,1999, P: 02.

3- بشير سعيدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج1، المرجع السابق، ص 31.

4-علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 136-137.

العدوان الثلاثي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958.

❖ **دوافع العدوان:** بعد اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956 عرفت العلاقات بين تونس والمغرب وأصبحت القضية تلعب دورا بارزا في تطور العلاقات.

وكانت الدولتين المغرب وتونس يعبران دائما عن تضامنيهما مع جبهة التحرير الوطني ويعتبران أن استقلالها هو شرط في تحسن العلاقات مع فرنسا[1].

ومن الشائع أن قصف ساقية سيدي يوسف* جاء كرد فعل مباشرة على إصابة الطائرة الفرنسية انطلاقا من ذات القرية ولكن يعترف الجنرال صالان في مذكراته بأن خطة العدوان على هذه القرية كانت جاهزة للتنفيذ منذ مدة، وهذه الخطة أدمجت مبدأ التلاحم مع القوات الفرنسية التي ما زالت ترابط تونس، ومع حلول 1958 بدأت زيادة الحرب من حدة التصعيد والتوتر من خلال وصول وحدات المظليين إلى منطقة الحدود[2].

❖ **تنفيذ العدوان:** يوم السبت 8 فيفري 1958 أطلقت النار على طائرة فرنسية التي كانت بمهمة استكشافية بمنطقة الساقية، فقد أسقطتها قوات جيش التحرير الوطني بإمكاناتها وراء خط موريس، فقامت القوات الفرنسية الحربية من نوع B26 الأمريكية الصنع[3]، برد الفعل على النيران التي أطلقت عليها من التراب التونسي [4]، وحسب جريدة المجاهد أن الاعتداء المدمر الذي ذهب ضحيته ساقية سيدي يوسف الذي بين الإجرام الذي تقوم به الحكومات

1- لزهر احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، 2007، ص 53.

* هي قرية تونسية تبعد عن الحدود الجزائرية بحوالي 20كلم، تعرضت لعدوان جوي فرنسي في 8 فيفري 1958، يسكنها الكثير من للاجئين الجزائريين، أنظر: الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، د ط، منشورات ANEP ،الجزائر، د س، ص 310

2- محمد عجرود: أسرار حرب الحدود1957-1958، د ط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص ص 30-31.

3- حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص 357.

4- عبد المجيد عمران: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، د ط، مكتبة مدبولي، الجزائر، د س، ص 90.

الفرنسية بعد أن قصفت الطائرات القرية مدة ساعة كاملة [1]، وهو يوم السوق الأسبوعي التي رمت فيها أطنانا من القنابل، وكان كل من ممثلي الصليب الأحمر الدولي والصحافة شاهدين على هذا الاعتداء[2].

❖ **نتائج العدوان:**

-لقد خلقت هذه المجزرة العديد من الضحايا والقتلى اختلف المؤرخون في تحديد نتائجها.

-فحسب ما ذكره عبد الله مقلاتي أنها خلفت 79 قتيلا و130 جريحا من سكان القرية[3].

-وفي كتابات مسعود معداد يذكر أنه نتج عن القصف للساقية 7 شخصا منهم 20 طفلا وجرحت أكثر من 100جريح[4].

-فترتبت عن هذا القصف خسائر كبيرة فاختلطت سلع الدكاكين بالماء والتراب ودماء القتلى والجرحى[5]، وترتب عن ذلك أن تونس وجهت في مذكراتها إلى فرنسا بضرب" قرية سيدي يوسف" ضربا شديدا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول رغم اختلاف الإحصاءات وتعددها حول نتائج العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف إلا أنها قد حصدت عددا كبيرا من الضحايا الأبرياء وارتكبت مجزرة كبيرة ضد البشرية اللانسانية.

***المغرب:**

أ- **قضية الحدود:** منذ وصول ديغول إلى الحكم عمل على إثارة مشاكل الحدود بين بلدان المغرب العربي عموما، وبين الجزائر والمغرب خصوصا مما جعل الحكومة المغربية تطالب بأجزاء من الصحراء الجزائرية وازداد إلحاحها خاصة بعد اكتشاف البترول، فطالبت

1- مسعود معداد: حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق، تر: حراش ميهوب ، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 152.

2- لزهر احدادن: المرجع السابق، ص 54.

3- عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 185.

4- مسعود معداد: المرجع نفسه، ص 153.

5- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص 210-211.

بإعادة رسم حدودها مع الجزائر، حيث أصدرت الحكومة المغربية قرار بإنشاء لجنة رسم الحدود في 02 مارس 1958، والتي باشرت عملها ابتدءا من أوت 1958، وهو ما اعتبرته الحكومة الجزائرية المؤقتة سلوكا منافيا لما جاء في قرارات طنجة من أجل مغرب عربي موحد[1].

حيث كان دخول المغرب في مفاوضات مع فرنسا في عام 1957 لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير الوطني إلا أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المسؤولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب جبهة التحرير الوطني لمطالبه، وخلال مؤتمر طنجة بين أن مشكلة الحدود متجاوزة[2]، ومن هذا المنطلق تبنى المغرب الأقصى مواقفه من مسألة إعادة رسم الحدود انطلاقا من إعادة إحياء المملكة المغربية التي تضم كل من موريتانيا وأجزاء من مالي والجزائر وصولا إلى الصحراء الغربية[3].

وعليه فإن مشكل الحدود الجزائرية المغربية كان من صنع العامل الاستعماري بالدرجة الأولى، حيث قامت السلطات الفرنسية بتخطيط منها و بمبادرة فردية من فردية من فرض حدودا وهمية للتفريق بين الشعبين الشقيقين من أجل إضعافها والهيمنة عليها، في حين المغاربة كانوا يقولون أنه لم يكن هناك معنى للحدود [4]، غير أن اقتراح السيد أحمد بلا فريج لإنشاء لجنة في مارس 1958 التي كانت تأمل في عقد اتفاق مع الحكومة الفرنسية.

وجرت بينهما عدة اجتماعات منتظمة في باريس، كان الهدف منها هو أن فرنسا استعملت المفاوضات حول الحدود، بغرض إبعاد التقارب الذي حدث في مؤتمر طنجة بين

1- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 133.

2- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 426.

3- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 35.

4- عكاشة برحاب: قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب، د ط، دار أبي رفراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2003، ص 7.

تونس والمغرب لمساعدة الثورة التحريرية [1]، من بينها الاجتماع المنعقد في ماي 1958 بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثل القوات المغربية المسلحة، تعرض فيه مشكلة الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الوطني.

غير أن هذه الاجتماعات لم تخرج بنتيجة بسبب إصرار المغرب على مطالبه [2]، وراحت السلطات المغربية تقوم بممارسات وأفعال تعد طعنة في ظهر الثورة الجزائرية، ففي سنة 1958 نشرت الصحافة المغربية معلقة عن وجود محادثات مغربية فرنسية بشأن الحدود، وأكدت أن الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز وسيكون هو النقطة الثانية التي ستناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم[3].

لذلك سعت جبهة التحرير الوطني من خلال محادثاتها مع الملك الحسن الثاني في 11 جويلية 1961 للعمل على إنجاحها، وهو ما تم بالفعل، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على:

- تأجيل مناقشة قضية الصحراء ما بعد الاستقلال.
- بعد الاستقلال يناقش الشعب الجزائري بنفسه هذه القضية.
- حل لجنة رسم الحدود الناتجة عن اتفاق 1957 بين فرنسا والمغرب [4]، وهذا الأخير ظل يطالب بتندوف كما يطالب بالصحراء الغربية وموريتانيا وهو توتر شجعته كثير من العوامل الداخلية والخارجية، وأصبح عامل الصراع على الحدود الواجهة الأساسية له[5].

ب – **فصل الصحراء:** لقد كانت الأطماع الفرنسية والمغربية واحدة بالنسبة لقضية الصحراء الجزائرية كل هذه الأطماع أدت إلى تدهور علاقة الثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى، حيث تؤكدها تصريحات القادة المغاربة من بينهم علال الفاسي بقوله: «إن أفضل دعم نقدمه لإخواننا هو أن يعاد للمغرب الأقاليم الصحراوية الملحقة بالجزائر»[6].

1– معمر العايب: المرجع السابق، ص ص 197–198.

2– مراد صديقي:المصدر السابق، ص 67.

3– محمد الميلي: المرجع السابق، ص 120.

4– سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 29.

5 – عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية 1954–1962، المرجع السابق، ص 28.

6– Mohamed Harbi .op .cit 430.

وقد توضح انسياق الموقف المغربي مع الإستراتيجية الدبلوماسية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية وإثارة قضية الحدود بين الجزائر والمغرب، وجعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة[1]، كما استغل القصر الملكي تصريحات علال الفاسي حول المناطق الصحراوية الجزائرية ليدفع بوزير الداخلية المغربي ليعلن عن الموقف نفسه في ندوة صحفية عقدها يوم 21 مارس 1958 بالرباط، حيث قال: «إن مجلس الوزراء المغربي باقتراح من وزير الخارجية، أحمد بلافريج، قرار إنشاء لجنة ترسيم الحدود وقضية فصل الصحراء مع الحكومة الفرنسية في لقاءات تجمع الحكومتين المغربية والفرنسية، إما في باريس أو الرباط»[2].

كما طرحت مسألة الصحراء من جديد خلال مراحل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وكانت عقبة أساسية لا بد من إيجاد حل لها وفي هذا السياق توجب على الحكومة المؤقتة التصدي لهذه القضية من خلال إرسال مذكرة خاصة بالصحراء وكسب اعتراف دول الجوار بسيادتها عليها لكن رد علال الفاسي أصابه الغموض بما أنه قال بأن هناك صحراء مغربية وصحراء جزائرية وصحراء ليبية [3]، وكان قبول فرنسا للتفاوض حول الحدود مع المغرب الأقصى لم تكن سوى مناورة من قبل ديغول بهدف إبعاد المغرب عن كل تضامن مع الثورة.

حيث جاء في مذكراته قائلا: «إن تنمية تنقيبنا عن البترول في الصحراء واستثمارنا له سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، وعليه فالاستعمار الفرنسي استطاع أن يفك رباط التضامن والوحدة بين الجارتين الجزائر والمغرب الأقصى وهذا الأمر أصر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن والشدائد وأدى إلى مصادمات عسكرية بين الجيشين وكان مصدر كل ذلك قضية فصل الصحراء»[4].

1- لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 108.

2- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 104.

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة، المرجع السابق، ص 517.

4- معمر العايب: المرجع السابق، ص ص 198-200.

ج- عمليات حجز سفن التسليح: نظرا للخطر القادم من الحدود المغربية أسرعت فرنسا إلى محاولة عزل الجزائر عن العالم الخارجي، وخاصة عن المغرب الأقصى الذي كان الممون الرئيسي لها بالأسلحة والذخيرة الآتية من الخارج ولمواجهة ذلك قام الجيش الفرنسي بضرب حصار بحري وجوي على السواحل الجزائرية بصفة خاصة وعلى الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة وعلى الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة والهدف من ذلك هو مراقبة وتفتيش كل السفن والبواخر التجارية المتجهة إلى الجزائر أو المغرب.[1]

بالإضافة إلى الباخرة المصرية أتوس في 16 أكتوبر 1956[2]، وهي محملة بـ 100طن من الأسلحة والذخيرة وهي الباخرة الرابعة التي أرسلها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من مصر بعد أن تمكنت البواخر الثلاث الأولى (اليخت دينا، اليخت انتصار، اليخت فاروق) من الوصول إلى المغرب وإنزالها لكميات هامة من الأسلحة شرط أن تحتفظ لنفسها باتخاذ كافة الإجراءات الأمنية على البر وفي البحر وعلى المركب بالذات دون تدخل أي أحد كان [3]، كما تم إيقاف 17 مركبا ألمانيا في ديسمبر 1960 في عرض البحر الأبيض المتوسط، مما أثار أزمة حادة في العلاقات الألمانية الفرنسية، ولقد تم توقيف معظم البواخر في عرض البحر أو في المياه الإقليمية للمغرب وهو ما يؤكد الدور المغربي في تموين الثورة بالسلاح.[4]

د-غلق الحدود بالسدود المكهربة (الأسلاك الشائكة) : لقد تم إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة* والملغمة على طول الحدود الجزائرية المغربية من ميناء بورساي شمال الحدود

1- محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية، المرجع السابق، ص 170.

2- أنظر الملحق رقم08: يبين قائمة السفن التي تم احتجازها من طرف السلطات الفرنسية.

3- محمد قنطاري: المرجع نفسه، ص41.

4- مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، ص 172.

* - تتألف من أوتار معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض، وتنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة 50-60م، أمام مواقع المنشأة، ويكون عادة قبلها حقل ألغام مضاد للدبابات، وتكمن مهمتها في منع العدو من مفاجأة المدافع والحد من سرعة اندفاع المهاجم خلال مرحلة الهجوم.

المغربية الجزائرية إلى ما بعد بشار جنوبا على مسافة 750 كلم، حيث تعود فكرة إنشاء الخطين إلى الجنرال فانكسام قائد منطقة الشرق القسنطيني سنة 1956[1]، ويتكون من شبكة من الأسلاك الكهربائية الدائرية وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مدعمة بأسلاك مكهربة، كما تم تزويده بمنبهات الكترونية تحدد المكان الذي تم فيه عملية القص من أجل العبور، وعندها تطلق المدافع آليا نيرانها صوب المكان، وعليه فقد كان لهذا السد تأثير قوي مقارنة بالذي أنشا على الحدود التونسية [2] من حيث عدد عمليات العبور ففي الغرب 88 عملية بينما الشرق شهد 200 عملية ما بين سبتمبر 1957 إلى فيفري 1958 وبهذا فقد سمحت الأسلاك الشائكة بالحدود الغربية[3] للقوات الفرنسية الاستحواذ على كميات من الأسلحة التي كان يقوم جنود جيش التحرير بإدخاله إلى الجزائر[4].

1- جمال قندل: المرجع السابق، ص 55.

2- أنظر: الملحق رقم09: يبين خط موريس في الجهة الشرقية.

3- أنظر: الملحق رقم10: يبين خط موريس في الجهة الغربية.

4- جمال قندل: المرجع نفسه، ص ص 59-61.

الخاتمة

لقد تبين بعد هذه الدراسة لموضوع العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962 ما يلي:

- ❖ لقد تميزت مواقف الدول العربية (حكومة وشعبا) تجاه القضية الجزائرية بالتأييد الكبير وكانت كلها مواقف مؤيدة لثورة الشعب الجزائري التي جسدها الدعم السياسي والعسكري الذي كانت تتلقاه الثورة مدة كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم، وبذلك فقد وجدت كل أنواع المساندة والقوى الضاربة والضرورية التي يمكن أن تسترجع بها الحرية والاستقلال.
- ❖ إن تونس قد وفت الثورة الجزائرية حقها من التآزر والتضامن بحكم موقعها الجغرافي على الحدود الشرقية الجزائرية، وكانت أكبر خدمة قدمتها تونس للثورة هي السماح بتهريب الأسلحة والذخيرة،وعليه يمكن القول أن مواقفها الإيجابية تجاه الثورة لم تكن خيارا ظرفيا، بل خيارا استراتيجيا.
- ❖ كان الموقف الليبي الرسمي مترددا مع بداية الثورة التحريرية لأن ليبيا لم تكن سيدة أراضيها في تلك الفترة نتيجة للتواجد الأجنبي في أقاليمها، وبالرغم من ذلك فقد كان هناك لقاءات وقنوات اتصال سرية غير معلنة بين المسؤولين الليبيين وقادة الثورة التحريرية، كما تعتبر المصدر الرئيسي لسلاح الثورة لاحتوائها على كيات كبيرة منه، وهو ما جعلها محط أنظار قادة الثورة.
- ❖ لقد اختلف موقف المغرب مع الثورة الجزائرية، فحين قاد محمد الخامس مبادرة دعم الثورة على جميع المستويات علنا وخفية وكان إيجابيا في علاقته بالثورة وقادتها، وعموما فقد لعب المغرب الأقصى في عهده دورا كبيرا في تدويل القضية الجزائرية ومحاولة إيجاد حل لها.
- ❖ المطامح التي فجرتها قرارات مؤتمر طنجة والحماسة الشعبية التي جندها وراء مبدأ تخليص المغرب العربي من الاستعمار ، والتي كانت تصب معظمها في صالح الثورة

بهدف دعمها، غير أن السلطات الرسمية رفضت قرارات مؤتمر طنجة خاصة بعد مجيء ديغول الذي ربط مصيرها بالجزائر، لكن هذه القرارات التاريخية سرعان ما تبددت في مؤتمر المهدية بتونس، وأظهرت السلطات الرسمية تهرب واضح من تنفيذ تلك القرارات.

- ❖ لقد كان للشعوب المغاربية دور في تغيير مواقف حكوماتهم تجاه الثورة الجزائرية من خلال الضغط عليها بواسطة قيامهم بالعديد من المظاهرات والإضرابات تضامنا مع القضية الجزائرية.
- ❖ لعبت مجموعة من الدول العربية أدوارا مهمة في تسيير عمليات تسليح الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج، نذكر على سبيل المثال دور ليبيا وتونس والمغرب في استقبال وتخزين الأسلحة وتسهيلها لعمليات تنظيم حركة قوافل الإمداد البرية والبحرية نحو التراب الجزائري بالإضافة إلى إنشاء مراكز التعذيب العسكري لزيادة عدد الجنود في صفوف الثورة.
- ❖ اعتبرت فرنسا الدعم المغاربي للثورة الجزائرية مساس بممتلكاتها واختراقا لشؤونها الداخلية، الأمر الذي دفعها للقيام بجرائمها كإقامة الأسلاك الشائكة والمناطق المحرمة من أجل عزل الثورة عن العالم الخارجي.
- ❖ دخول العلاقات الجزائرية المغاربية في مرحلة من التراجع بسبب المشكلات الحادة التي عصفت بالثورة الجزائرية (قضية إيجلي والحدود ومشكلة فصل الصحراء...) وبالتالي فقد أثرت تلك المشكلات سلبا على علاقات جبهة التحرير الوطني مع الدول المغاربية.
- ❖ إن الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الاستعمارية على الحدود الجزائرية كرد فعل على عمليات التسليح لعرقلة النظام الثوري ومنع تسرب قوافل التسليح، أدت إلى إضعاف دور الحدود في مهمة تمرير السلاح إلا أنها لم تحد منها واستمر دخول الأسلحة والذخيرة لتموين الأسلحة.

- ❖ لم تكتفي السلطات الاستعمارية بذلك، بل سعت بكل ما تملك من إمكانيات إلى عرقلة القضية الجزائرية ووضع حد للدعم الخارجي من خلال مشاركتها في العدوان الثلاثي على ساقية سيدي يوسف واختطافها لقادة الوفد الخارجي إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها.
- ❖ كما لا ننسى أن السياسة الاستعمارية قامت بعزل الثورة عن الخارج وبالأخص المغرب الأقصى وذلك من خلال غلق الحدود بالسدود المكهربة، وعمليات حجز سفن التسليح.

الملاحق

الملحق رقم01: خريطة تمثل مرور الأسلحة والقواعد الخلفية للثورة الجزائرية بتونس

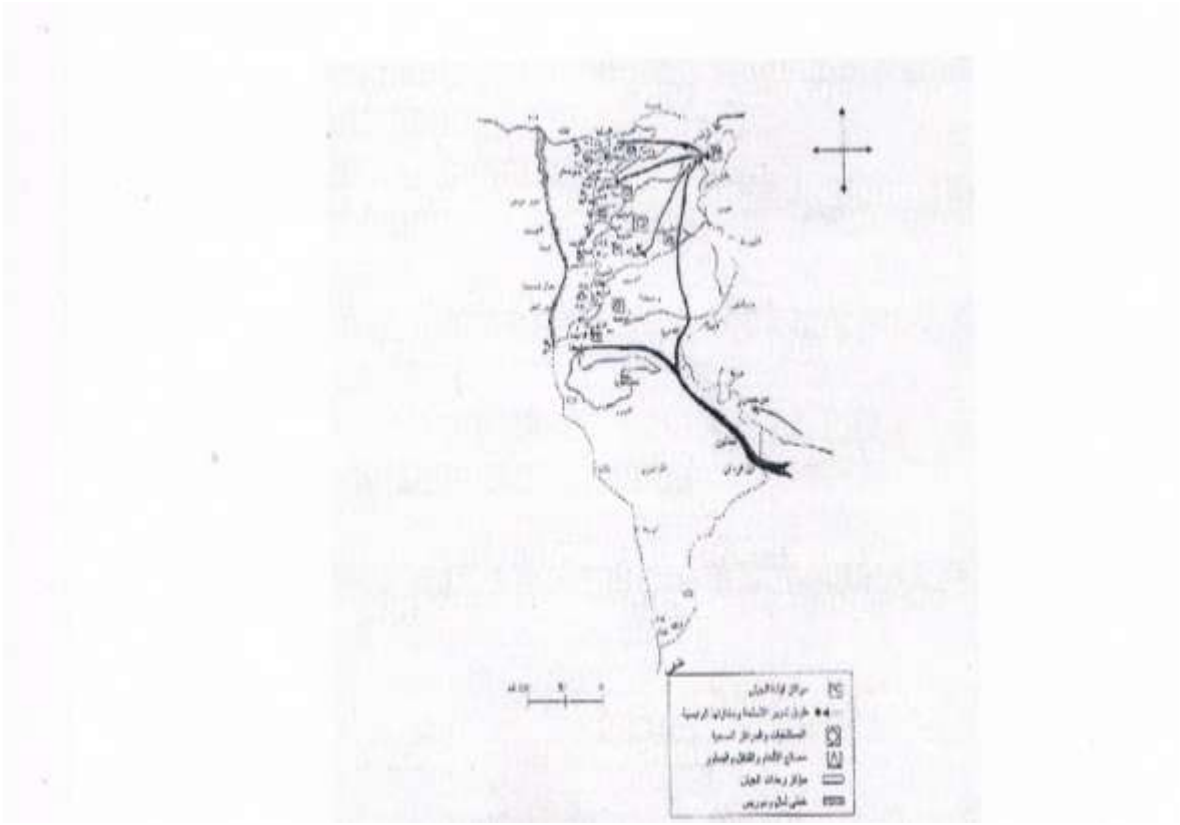

عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة، المرجع السابق، ص 303.

الملحق رقم02: خريطة مرور الأسلحة للقواعد الخلفية في ليبيا

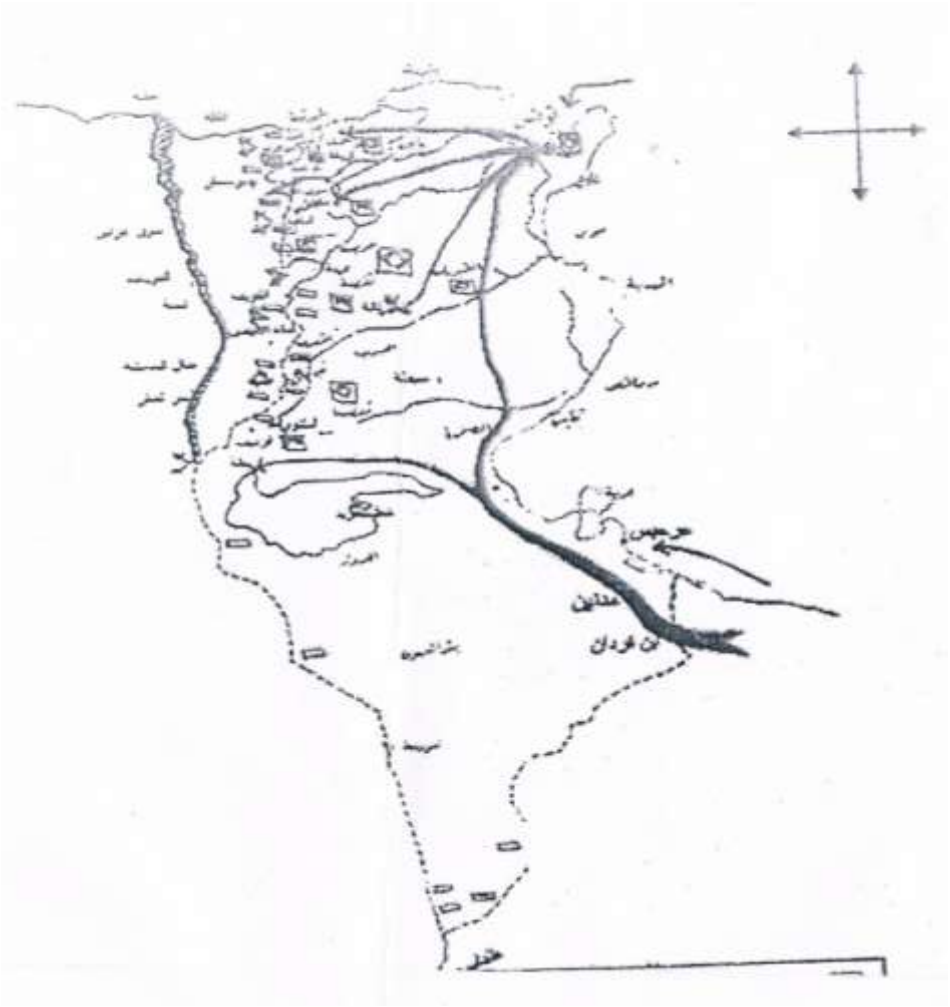

عبد الله مقلاتي، صالح لميش: تونس والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 345.

الملحق رقم03: مقرر يمثل قرارات مؤتمر طنجة التي سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الدستوري التونسي انعقد بطنجة في ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ابريل ١٩٥٨ بعد ان عرض تطور الحرب في الجزائر وآثارها هو الحالة في شمال افريقيا وفي البلدان الدول ويعد ان سجل القلق العالمي ازاءها تاما حول خطورة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومضاعفاتها الخطيرة وسجل ايضا التضامن الوثيق للمصالح الحيوية بين الشعوب المغاربية في التحرير يعلن تأييده على التصميم الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال ، اعتبر التوجيه حل النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لايجاد حل سلمي للحرب لم تؤد الى نتيجة وان الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية نظرا لان حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل الا بتعزيز المجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز ازاء تونس والمغرب التي تمثلت بهجوم في اعتداء الطائرة التي كان بها بن بلة ورفقاؤه، وفي الحدود على سافية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون حالة المغرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لابسط المبادىء الإنسانية وعملا يرمي الى اراقة دماء الوحدة وجهود شعب بأكمله وتكون بتوسيع رقعة حطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقرر ان لدعم الاحزاب السياسية للشعب الجزائري الكفاح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها ، ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب وافادتها ، ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول سفينة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة ، ونظرا لما تحتمله جبهة التحرير الوطني الهيئة المسيرة لحركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع انواعها امام المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتي المغرب وتونس .

تصريح حول الاتفاقية التي تعد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر

نظرا للاتفاقية المالية والعسكرية التي تتفاوض فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن اهدف الاطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر ونظرا لكون عدم الاتفاقية تساعد على استمرار حرب ابادة الشعب الجزائري الذي يساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول ، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة او غير مباشرة عملا يتنافى مع الانسانية ويهدد السلم العالمي ، فان شعوب المغرب العربي في لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ ٢٢ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ابريل ١٩٥٨ للتذكير هذه الدول الذي سيؤدي حتما الى مساندة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتأمل ان تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجيه نداء عالميا ملحا لوضع حد لكل اتفاقية سياسية وعالمية ترمي الى تقوية الحرب الاستعمارية .

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

ان مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد ان درس وبحث الحالة الناجمة عن التبعية العسكرية والاقتصادية التي مما زال يخضعها المغرب وتونس ، ونعلم ان قيد التعهدات التي يفاوضها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار يستلزم استمرار وجود القوات الاجنبية فوق ترابهما الامر الذي يتنافى مع سيادة كلا منهما ، تطالب بكل الحاح ان تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ويوصي الحكومات والاحزاب السياسية بالتنسيق جهودها من اجل انجاز الاجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية وتسجل من جهة اخرى ان كفاح سكان (جبل طارق) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن الام يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان ، فان المؤتمر يعلن تأييده النضال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها الجزائر المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها .

قرار حول توحيد المغرب العربي

ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠ ابريل ١٩٥٨ الذي شعر انه يعبر عن اصداع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في وحدة التضامن التي تضامنها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتسيير هذه الارادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الامم ، قرر ان يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان الشكل (الفيدرالي) الاكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر :

١) ان يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي مشكل من المجالس الوطنية الحالية في تونس والمغرب ومن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات الصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية الحالية .

ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية ، كما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين الحاليين للاقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ودراسة اداية التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

ويوصي المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال افريقيا بميثاق العلاقات الخارجية والدفاع الى ان تتم اقامة المؤسسات الفيدرالية .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تاسيس كتابة دائمة للمؤتمر تتولى تنفيذ مقرراته وتتألف هذه الكتابة من ستة اعضاء بالاضافة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتقدم الكتابة الى مكتبين ، احدهما بطرابلس والثاني بتونس ـ وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب ، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي .

معمر العايب: المرجع السابق، ص249.

الملحق رقم04: خريطة توضح المناطق التي استقرت فيها مراكز جبهة التحرير الوطني ووحدات جيش التحرير في الأراضي المغربية

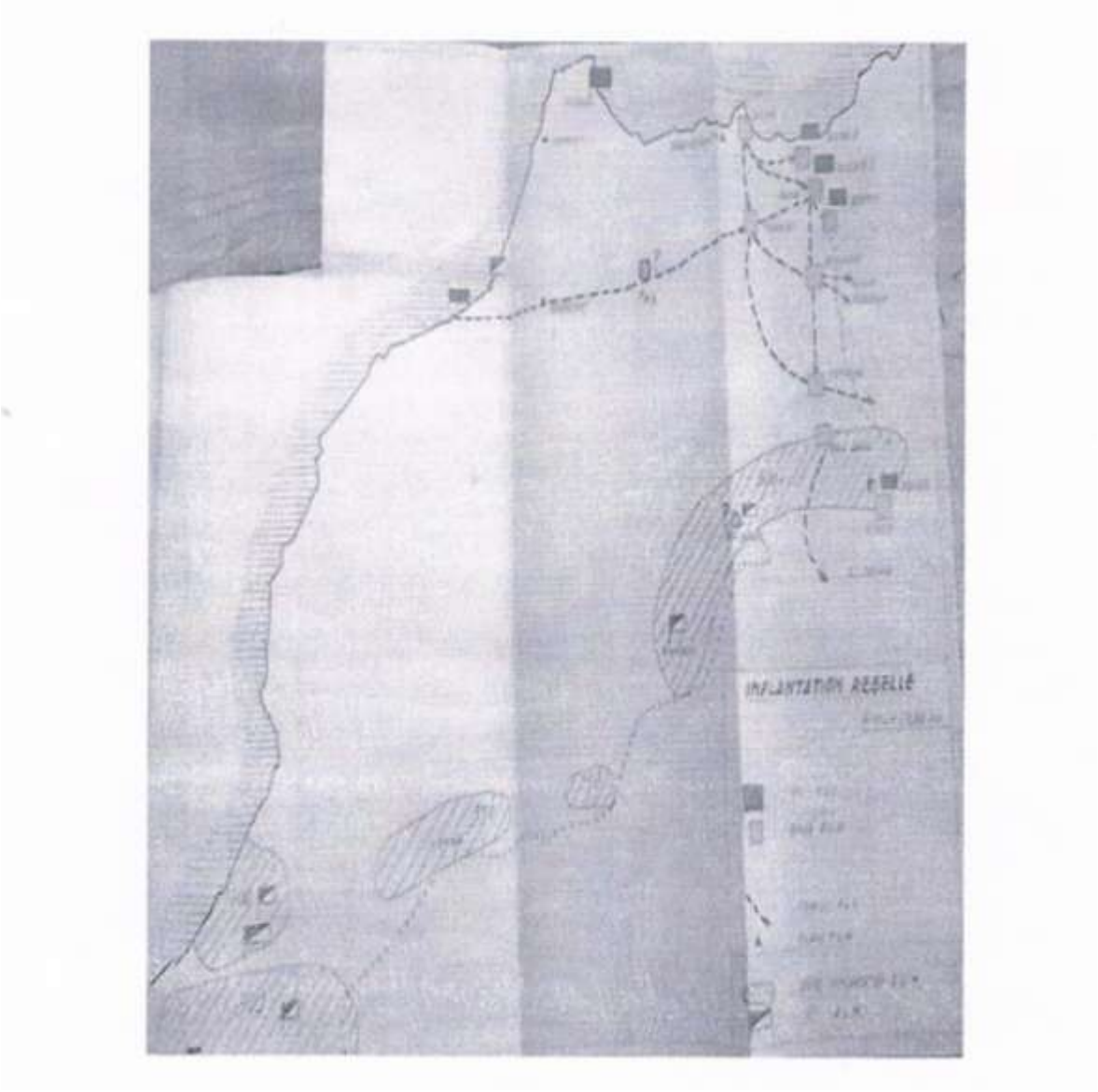

بورنو توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران 01، 2015، ص 224.

الملحق رقم05: خريطة مرور الأسلحة للثورة في المغرب (المراكز والمدارس)

عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج02، المرجع السابق، ص 591.

الملحق 06: صورة الجينرال شارل ديغول

عمار قليل: المصدر السابق، ص 137.

الملحق رقم07: خريطة المناطق المحرمة إبان الثورة التحريرية

عمار قليل: المصدر السابق، ص 159.

الملحق رقم08: جدول يبين قائم السفن التي تم احتجازها من طرف السلطات الفرنسية.

اسم السفينة	تاريخ حجزها
أتوس (يونانية)	1956-10-16
سلوفنيجا (يوغسلافية)	1958-01-18
غرانيتا (دانماركية)	1958-12-23
ليدسي (تشيكوسلوفاكية)	1959-04-01
موني كازينو (بولونية)	1959-07
بيلباق (ألمانية)	1959-11-05
بجس بوش (هولندية)	1959-12-12
ربجيكا (يوغسلافية)	1960-04-03
لاس بالماس (ألمانيا)	1960-06-09
سربيجا (يوغسلاغية)	1960-06-05
باخرة إيطالية متجهة نحو تونس	1960-12-21
باخرة يوغسلافية أخرى	1960-12-29

مصطفى طلاس بسام العسلي: المرجع السابق، ص 325.

الملحق رقم 09: خط موريس في الجهة الشرقية

جمال قندل: المرجع السابق، ص 05.

الملحق رقم10: خط موريس في الجهة الغربية

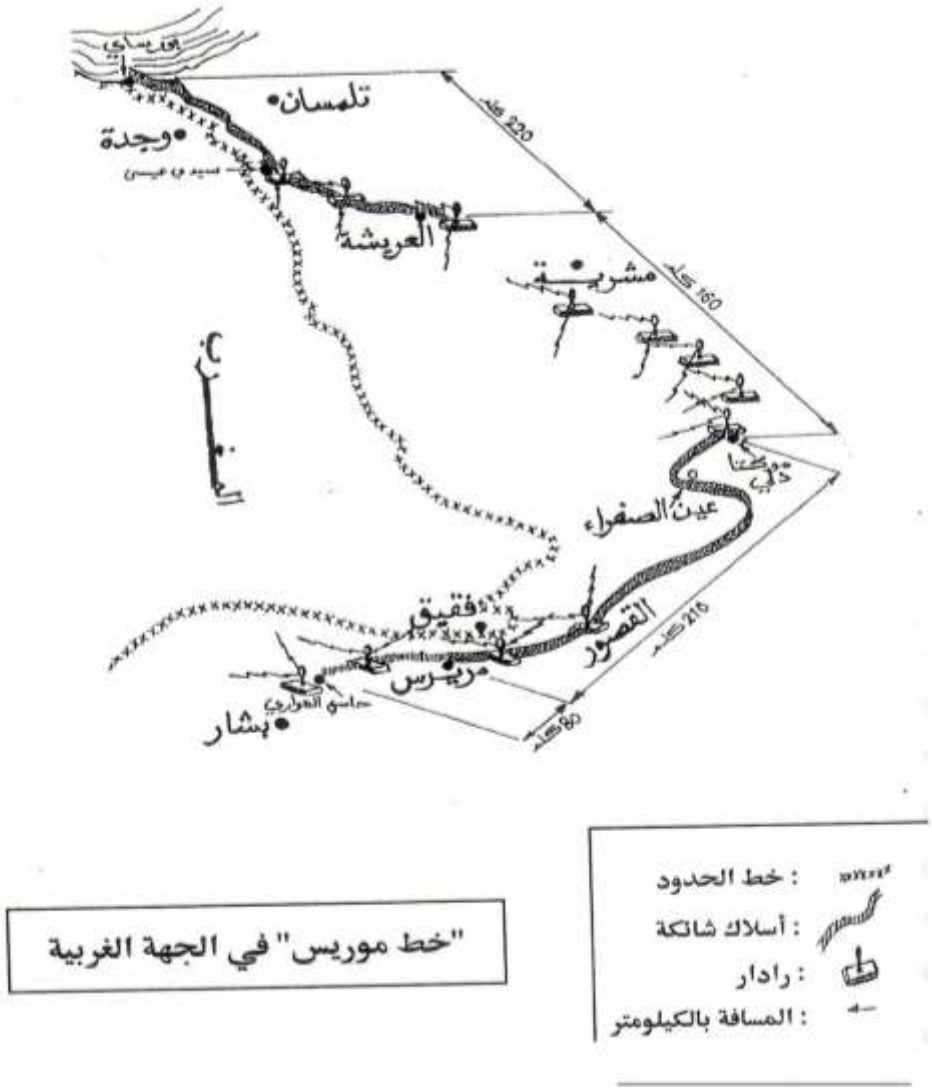

"خط موريس" في الجهة الغربية

جمال قندل: المرجع السابق، ص59.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- المصادر باللغة العربية:

1) بن عبود محمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات ووثائق، د ط، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1992.

2)بوزبيد عبد المجيد : الإمداد خلال حرب التحرير، شهادتي...، ط 2، مطبعة الديوان، 2007.

3)بوضياف محمد: الجزائر إلى أين، تر: محمد بن زغنية، د ط، مطبعة النخلة، الجزائر، 1992.

4) الجمل شوقي: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، د.ط، المكتب المصري، 2007.

5)حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة الواقع، تر: كميل داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

6)الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984.

7)الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، د س.

8)سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، د ط، دار الأمة، الجزائر 2012.

9)شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 3، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، د س.

10) شريط عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الاديولوجي في الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

11) صديقي مراد: الثورة الجزائرية: عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

12) عباس فرحات: تشريح حرب، تر: أحمد منور، د ط، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13) الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، مكتبة عالم الفكر، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

14) المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج 3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

15) ملاح عمار: قادة جبهة التحرير الوطني والولاية الأولى، ج 2، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

16) مولود قاسم نايت قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1984.

17) الميلي محمد: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، د ط، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981.

18) الميلي محمد: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2010.

19) هارون علي: الولاية السابعة، حرب التحرير داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: الصادق عماري وآخرون، د ط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ب- المصادر باللغة الفرنسية:

1) Mohamed Harbi: les archives de la révolution Algerienne. traduction Charles-robert Ageron.jeune Afrique. Dahlab. 2010.

ثانيا: المراجع

1) أبولسين بسمة خليفة: الليبيون والثورة الجزائرية، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د س.

2) احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، 2007.

3) أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1984.

4) أحمد نبيل بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي في تحرير الجزائر، ط 1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990.

5) أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

6) بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7) برحاب عكاشة: قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب، د ط، دار أبي رفراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2003.

8) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

9) بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على العصر، ط 1، الدار الثقافية للنشر، 1999.

10) بلقاسم محمد وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 1954-1962، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، د س.

11) بلقاسم محمد: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، د ط، معهد التاريخ، الجزائر، 1994.

12) بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954-1975، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

13) بن حليم مصطفى: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، د ط، مطابع الأهرام، مصر، 1992.

14) بن سلطان عمار وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

15) بن يوب رشيد: دليل الجزائر السياسي، ط 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

16) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

17) بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

18) بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، شركة دار الأمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19) بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، د ط، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.

20) بومالي أحسن: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د س.

21) تامر الحبيب: هذه تونس، مكتب المغرب العربي، د ط، مطبعة الرسالة، د س.

22) الجابري محمد صالح: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

23) الجابري محمد صالح: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962، د ط، الدار العربية للكتاب والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

24) الجزائري مسعود: مشاريع ديغول في الجزائر، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دس.

25) حفظ الله بوبكر: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار، د ط، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

26) حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة، د ط، طاكسيوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

27) حمدان جمال: الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، د ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

28) حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، د ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012.

29) الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري ودوره التاريخي والوطني ونشاطه السياسي والاجتماعي، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

30) دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

31) دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

32) الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، د ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

33) الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، د ط، دار النشر للمؤسسة الوطنية للكتاب، د س.

34) زوبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1954-1962، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

35) زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

36) زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

37) سعد الله أبو قاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009.

38) سعدي بوزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.

39) سعيدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962، ج 1، د ط، دار بومدين، قرواو، 2013.

40) سيد على مبارك مريم: أعلام الجزائر، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

41) الشابي محمد لطفي: الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، تونس، د س.

42) الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

43) شبر حكمة: النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال، ط 1، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2011.

44) الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط 1، دار سراس، 1993.

45) شكري محمد فؤاد: السنوسية دين ودولة، د ط، دار الفكر العربي، لبنان، 1948.

46) صديق محمد الصالح: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، د ط، منشورات دار الأمة، الجزائر، 2010.

47) صديقي محمد: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، تر: أحمد الخطيب، د ط، دار الرائد للكتاب، باتنة، 1986.

48) الصغير عميرة عيلة: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط 2، المغاربية للطبع والنشر والإشهار، تونس، 2011.

49) الصغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

50) الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، د ط، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2009.

51) الصغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، د س.

52) طلاس مصطفى، العسلي بسام: الثورة الجزائرية، د ط، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 1984.

53) العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

54) عباس محمد: ثورة عظماء، د ط، دار هومة، الجزائر، 2003.

55) عبيد أحمد: التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية الجزائر– تونس– المغرب، د ط، د س.

56) عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2012.

57) عجرود محمد: أسرار حرب الحدود 1957–1958، د ط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.

58) عمران عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، د ط، مكتبة مدبولي، الجزائر، د س.

59) القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج 1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

60) قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939–1951، تر: محمد بن البار، ج2، د ط، دار الأمة، الجزائر، د س.

61) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991.

62) قندل جمال: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954–1956، ج 2، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

63) قندل جمال: خط موريس وشال وتأثيراتهما على ثورة التحرير 1957–1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

64) قنطاري محمد: من ملحمات المرأة الجزائرية للثورة التحرير الوطني وجرائم الاستعمار الفرنسي، حقائق ووثائق، دراسات وتحقيقات وشهادات، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

65) اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية، ج 1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

66) مسعود علي أحمد: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

67) معداد مسعود: حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق، تر: حراش ميهوب ، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

68) مقلاتي عبد الله ولميش صالح: ليبيا والثورة الجزائرية، ج3، د ط ، شمس الزيبار للنشر والتوزيع، د س.

69) مقلاتي عبد الله: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، ابتكار للنشر والتوزيع، 2012.

70) مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

71) مقلاتي عبد الله: الموقف السياسي والدبلوماسي لبلدان المغرب العربي من الثورة الجزائرية، ج2، د ط، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

72) مقلاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

73) مقلاتي عبد الله: نشاط الثورة الجزائرية في المغرب العربي الأقصى 1954-1962، د ط، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، 2013.

74) مقلاتي عبد الله، لميش صالح: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج 2، د ط، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

75) ملاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1890-1989، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

76) مناضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني، FLN. عنوان ثورة ودليل نوفمبر، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2004.

77) المياوي محمد: تونس بين الاتجاهات، د ط، مطابع دار الكتاب الغربي، مصر، د س.

78) الميلي مبارك: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

79) ودوع محمد: الدعم الليبي للثورة الجزائرية، د ط، منشورات دار قرطبة، باب الزوار، الجزائر، 2012.

80) يحي جلال: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج 2، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د س.

ج- المراجع باللغة الفرنسية:

1) Mohammed Guntari: organisation algérienne de 1954 á1962, vol, 02, opu, alger 2000.

ثالثا: القواميس والموسوعات

1) شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2)قاضي هشام: الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، د ط، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

رابعا: المعاجم

1)الشيخ أبو عمران: معجم مشاهير المغاربة، د ط، منشورات دحلب، 2007.

2)مرتاض عبد الله: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار العربي، د س.

خامسا: المجلات

1)بن سلطان عمار وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، د ط، سلسلة المشاريع للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

2)عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 4، مركز البحوث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، 1999.

3)عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالمقاومة التونسية 1954-1962، مجلة المصادر، العدد 19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009.

4)غيلان سميرطه التكريني: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربية 1914-1939، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13.

5)كريم مقنوش: موقف تونس وفرنسا من نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس، مجلة المصادر، العدد 26، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، د س.

6)محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، الذاكرة، العدد3، 1955.

سادسا: الندوات والملتقيات

1)أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، 2005.

2)الملك محمد السادس: ندوة فكرية دولية، جلالة المغفور له محمد الخامس، كفاح من أجل الاستقلال ودعم لحركات التحرير الإفريقية، الرباط، قاعة أحمد بلافريج، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، 2005.

سابعا: المقالات

أ- باللغة العربية

1) موسم عبد الحفيظ: الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، Hafidporsay@ hot mail.fm.

ب- باللغة الفرنسية:

1) Rober Ageron: Un Versant De La Gurre D'Algerie:La Bataille Des Frontieres (1956-1962), Revue D'Histoire Moderne Et Contemporaine, Tome46, Numero 02, Avril-Juin , 1999.

2) Maria Roma –Navarrete: Un Face- à-Face Franco Libyen: Du Fazzan Francais à La Ratification Du Traité D'Amitié 1951-1957, In :Outre –Mers, Tom 89 , N 336-337 ,2e Semestre 2002 .

ثامنا: المذكرات

1)عمار عبد الرحمان: الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية 1954-1956، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2011.

2)مناصرية يوسف: الحزب الدستوري الحر التونسي 1919-1934، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986.

3)شطيبي محمد: العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

4)بورنو توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهران01، 2015.

الملخص:

إن العلاقات الجزائرية المغاربية المشتركة بين الأقطار الثلاثة إبان الثورة التحريرية أوجدت بينهما تضامنا وتآزر طيلة الفترة الاستعمارية وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على المنطقة المغاربية والتطورات الحاسمة التي عرفتها هذه العلاقات، مما أدى إلى تخفيف الضغط على جيش وجبهة التحرير الوطني اللذان وظفا كل وسائلهما من أجل إيجاد تعاطف مغاربي، وبالتالي فقد حظيت الثورة الجزائرية باهتماما كبيرا من قبل الشعوب المغاربية، فالبرغم من الخلافات الحدودية القائمة بين الأقطار إلا أنها لم تبقى عائقا بينهما بل العكس فقد أعطوا للثورة طاقة استطاعت من خلالها كسر شوكة المستعمر والخروج من نيره والوصول إلى الهدف المنشود ألا وهو استرجاع الحرية ونيل الاستقلال.

Resumè:

Les relations intre-algèriennes entre les trois pays au cours de la rèvolution de libèration ont crèè une synergie entre eux au cours de la pèriode colonaile ,en raison de l'influence de la rèvolution algèrienne sur le maghreb et de l'èvolution dècisive de ces relations ,ce qui a permis d'allèger la pression exercèe sur l'armèe et le front de libration national ,qui ont mis tous leurs moyens à meme de crèer une sympathie pour le maghreb ,ainsi la rèvolution algèrienne a suscitè une grande attention de la part des peuples du maghreb :malgrè les conflits frontaliers entre les deux pays ,ils ont ne sont pas restès un obstacle entre eux ,ils ont au contraire donnè à la rèvolution une ènergie qui a permis de casser la colonisation, et pour atteindre l'objectif souhaitè de restauration de la libertè et de l'indèpondance.